الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة1

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة والحضارة الإسلامية

نيابة العمادة لما بعد التدرج

والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية

تخصص: إعجاز القرآن والدراسات البيانية

إعداد الطالب

لخضر عفيف

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد الرحمن معاشي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
عمر حيدوسي	أستاذ	جامعة باتنة 1	رئيسا
عبد الرحمن معاشي	أستاذ	جامعة باتنة 1	مقررا
نعمان بوطهرة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
عمر عروي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
عادل مقراني	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	ممتحنا
رياض عميراوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية 1444- 1445هـ 2023- 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى أمة أعيت الشياطين دهرا طويلا، لا زالت.

إلى الأرواح الطاهرة، كانت ترجو لنا خير ما نرجوه لأنفسنا .

إلى البقية الباقية على العهد والوعد .

إلى الذين راقت لهم الحياة بأغمارها وأغوارها .

إلى الذين ازدانت لهم الأيام على احتجاب شموسها بأنوارها .

إلى الذين ضاءت لهم الليالي على حياء من نجومها وأقمارها .

إلى أولئك الذين حالت لهم حياتنا، بل كان وجودهم سعدا لأيامنا، على إظللامها في سابق أحوالها وأطوارها .

إلى كل قارئ مشغوف بحب الاطلاع، يرى الحسنة فيشكرها، ويرى السيئة فيدل عليها، همه الحق والحقيقة.

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، هو صاحب الفضل وحده

أشكره على عظيم نعمه، وجزيل منته، وجميل ستره وعافيته

وإن تسنى لي أن أشكر، فلست أنسى فضائل أناس كانوا السبب في الذي أنا عليه، بل خير من هذا، ولكني خذلتهم في نفسي كثيرا من المرات.

وأثني بكلية العلوم الإسلامية باتنة؛ أساتذة وإداريين، لست أغفل منهم أحدا، مبتدئا بمشرفَي الرسالة؛ الأستاذ شهر الدين قالة الذي تقبل الإشراف على الموضوع، وعهده سنتين، ثم حالت أحوال غير التي بدأنا عليها، فتلقفها المشرف الأخير الأستاذ عبدالرحمان معاشي؛ لينعش ما كان خاملا فيها، ويهديني في كثير من الزلات العلمية والمنهجية، فله مني شكور واعتراف بالفضل.

كما أخص من أساتذتي أستاذين؛ ينوبان عن البقية ويمثلانها، هما الحيدوسي عمر، وما أدراك ما عمر، والهلال عبدالحفيظ، نعم المعين ونعم النصير كان لي كثيرا.

ولن أنسى الأستاذ اللطيف عبداللطيف الذي كان وجوده سعدا وخيرا؛ فلطف الله بأفضاله، فخرجت الرسالة من رحم الملل والضجر.

والحمد لله، أجدد حمدي له أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، لا حول ولا قوة لي إلا به سبحانه.

لخضر عفيف.

المقدمة

مقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأمين محمّد بن عبدالله، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبه الغرِّ المنتجبين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد نزل القرآن الكريم بقراءاته المتعددة المختلفة لحكم سامية؛ فكان المعجزةَ الخالدةَ، والآيةَ الأولى للرسول(ρ)، ودليلَه الأعظم على صدق نبوته، ورسالته للعالمين؛ لاسيما وقد اختلفت قراءاته لتعم الحُكْمين، وتجمعَ المتباعدين، وتَتَيَسَّرَ التلاوة على الوجهين؛ كلٌّ قارئ يقرأ بما يوافق لغته.

والقرآن الكريم له نظمه العجيب وتركيبه الفريد، الذي يأخذ بالألباب ويسوق إليه أعناق البيان، وكان من إعجازه أن أقام أبنية من النظم الكلامي لا يجمعها إلا ما بينها من تناسق بديع, وتجاذب رفيع، أحكمه الحكيم العليم, وقدره اللطيف الخبير؛ ففيه صور كثيرة من هذا النظم الذي يعتمد على تجاذب الكلمات وتعانق الآيات؛ فيكون ذلك رباطها الذي يمسك بها ويشد بعضها إلى بعض في وثاقة وإحكام.

فكان القرآن بهذا موضوع بحثٍ ودراسةٍ بدءًا من الآيات الأولى نزولًا؛ لِما لاحظه فيه الأولون؛ أربابُ اللغة والبيان، من دقـة ألفاظه في جزالـةٍ، وبديع أسلوبه في متانـةٍ، وقوة معانيه بين إجمال وتفصيلٍ؛ فكان له الإعجاز؛ الذي بحثه المتقدمون والمتأخرون على السواء في كتب مفردة، أو ضمن مؤلفات عامة.

وقد شمل هذا الإعجاز القرآني كل جوانب اللغة؛ لغة القرآن الكريم؛ أصواتا، وصيغا، وإعرابا وتراكيب، وبيانا وأساليب، ودلالات وسَعة معانٍ، إضافة إلى التشريع والغيب وعلوم المادة التي قال بها كثير من المتقدمين والمُحْدَثين.

وفي كتب التوجيه؛ توجيه القراءات المتواترة والشاذة، علم غزير وإشارات لطيفة، خدمت علوم العربية وطلابها، وكان للصرف نصيب منها وافر؛ فاخترته

ميدانا لأطروحة الدكتوراه، لاسيما والمادة متوفرة، والدراسة تخدم الإعجاز القرآني، الذي كثرت إشاراتُ العلماء إليه في كتبهم.

ومباحث الصرف متعددة ومتنوعة، ولذيذة في نفاسة وطرافة؛ وأراها جاذبتَني إلى رياضها المونقة، وحدائقها المورقة؛ حيث الجلال والجمال؛ فلا خسار أن ينعم المرء بها في رحاب القرآن الكريم، ويتفيأ ظلاله، ويتسمع مواعظه؛ فتنالَه خيراتُه، وتلحقَه بركاتُه.

ومالي لا أطلب هذا وأنا المقبل بسنوات محتسبة من عمري في بحث في ظلال القرآن نعته، وإعجاز القرآن قائده، واللغة الشريفة وعاؤه!؟

على أن هذا الأمر حري بصاحبه سؤالُ التوفيق إلى الإبانة عنه تفصيلا، ولا عجب في أن أُقَدِّم بين يدي هذا وأعتذر به؛ فإن تذوق الجمال والاستغراق في مجاله، والإحساسَ الشامل بالحي من نبضاته، والنفاذ الخفي إلى أسراره العميقة المتشابكة بلذة وأريحية واهتزاز، شيءٌ مختلف تماما عن معاناة الإبانة باللفظ المكتوب، عن ذلك الذي تجده كل نفس تقرأ كتاب الله وتتلذذ بمواعظه وآياته.

فهي مِشية حذِرة يلتبس فيها الحق بالباطل، ويحتاج درك الصواب فيها إلى معاناة ومراجعة، وممارسة وخبرة واسعة بجوانب كثيرة من التراث اللغوي والبياني والنحوي.

فاللهَ ربي الكريمَ أسأل دوام التوفيق والسداد في كل الذي أمَّلت، وأن يمن عليَّ بما رجوت، ويهديني إلى الصالح النافع، لنفسي وللمسلمين.

أولا: أهمية الموضوع

عنْ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ أنه قال: "**مَنْ أرادَ العِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ القرآنَ فإنَّ فيه علمَ الأولينَ والآخرينَ**"[1]؛ يريد بها أن تثار معانيه، وتبحث مبانيه، وتستجلى مراميه.

([1]) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت، 807هـ)، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ، ت حسين سليم أسد الدّاراني، دار المأمون للتراث، (11667). وأسانيد رجاله رجال الصحيح.

تستمد كل كتابة أهميتَها من موضوعها وشرفِه، ومن أهمية الكتابة في الإعجاز الصرفي في القراءات:

1- أنْ لا أشرَفَ من القرآن وقراءاته موضوعا.

2- تشكيله بقراءاته مادة عظيمة شريفة، استقطبت جهود الدارسين اللغويين من العلماء والباحثين، المتقدمين والمتأخرين؛ استخرجوا منها ما عَضَد شواهدهم، وصدَّق مذاهبهم، وكان لهم فيه الغنية بفضل الله.

3- الوقوف على روائع الكتاب الخالد، وإبراز ما لمسه الأوائل من إعجازه؛ باعتبارهم أهل اللغة، اعتمادا على مدونات السلف.

4- إبراز لأقوال المتقدمين وجهودهم، وربط للمتأخرين بهم وبعلومهم، في جانب يكاد ينسى في دراسات الطلبة، رغم عد العلماء إياه في مرتبة سابقا قسيمه النحو، ومقدما عليه في مراحل دراسة اللغة وتعلمها.

5- إضافة لما لظواهر الصرف من أهمية، وقد أغفل تعلمه المحدثون، فضلا عن مرتبة التحقيق والتحرير.

6- رجوع كثير من الأحرف القرائية إلى الصيغ، وقد بذل علماء التوجيه في بيانها مجهودا حقه أن يشكر ولا يُنكر، ويُذْكَرَ ويُسْتذكر.

<u>ثانيا: إشكالية الدراسة</u>

تتجاذب إشكاليةَ الدراسة مناح عدة؛ فالقرآن بقراءاته له الإعجاز مطلقا؛ إذ سجلت كتب السير إذعان العرب المنزل فيهم للغته العربية مطلقا، هذه العربية التي عرفت تطورا واهتماما في وقت التنزيل وما يدانيه، وهي اللغة التي عرفت التقسيم والترتيب في علوم شتى شملت الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالات، يشملها الإعجاز القرآني كلها؛ إذ لا يعقل أن لا يكون للقرآن الكريم الإعجاز في أي فرع من فروع العربية.

فعربية القرآن بقراءاته معجزة بكل تجلياتها وكل تفرعاتها، ومن ذلك الصرف الذي كان لصيغه ومباحثه حصة وافرة من المواضع العامة المشتركة بين القراءات، أو الأحرف التي تختلف بها قراءة من أخرى.

وقد ورد كل هذا في كتب المتقدمين ما اتصل منها بالقرآن والقراءات اتصالا وثيقا وما كان منها عاما في نصوص العربية من شعر ونثر.

فتجسدت إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

- ما مظاهر الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية في الجانب الصرفي؟ وما تجلياته وآثاره؟

ويتفرع عنها أسئلة فرعية؛ يجمعها ما يلي:

- هل هناك اختلافات صرفية في القراءات؟ وما مدى تلك الاختلافات؟ وما الذي مسته من مسائل الصرف؟
- ما مدى توافق معاني تلك القراءات صرفيا أو اختلافها؟ وما مدى موافقتها للمقاصد العامة للتنزيل؟
- ما تجليات الإعجاز القرآني الصرفي؛ سواء في صيغ الإفراد أو الجمع، أو في الدلالات الصيغية، أو في ما يعتري الصيغة من حذف ونقل وإدغام وما شابه؟
- وما أثر ذلك في بلاغة القرآن؟ وما موضعه من الإعجاز القرآني؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

كان اختياري للموضوع لأسباب موضوعية تمثلت في:

- ما أغفله الطلبة المحدثون من صرف القرآن بقراءاته.
- ودخول الجانب الصرفي في الإعجاز، إلى جانب البياني الذي أخذ النصيب الأوفر من الدراسات.

كما كانت لي أسباب ذاتية هي:

- الرغبة في الاطلاع على تراث للأمة عظيم.

- وما كان لزاما علي من أن أحَسِّن حصيلتي من العربية وعلومها، فوجدت السبيل إليها أطروحة في إعجاز القرآن.
- ثم إني اخترت الجانب الصرفي إشباعا لحاجتي في تعلمه، وهل يجود زمان بهذه المُنية الشريفة لولا التزام الدراسة بالنقل والتحليل !؟

فحمدا لله بدءًا وانتهاءً على مننه التي لا أحصيها، وحمدا له على أن منَّ بالانتساب إلى كلية العلوم الإسلامية، ووفق بسلوك مسلك الأساتذة الباحثين؛ في تخصص إعجاز القرآن.

فشكرا لك ربي يهنينا حمده وشكرا لك ربي شكرا تعظما

رابعا: أهداف البحث

أهدف في دراستي للإعجاز الصرفي للقراءات القرآنية إلى جملة أمور، يجمعها ما يلي:

- بيان إعجاز القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، في جانبه الصرفي، والاستدلال بذلك على علو مورده، وربانية مصدره.
- إضاءة المظاهر الصرفية للقرآن والقراءات، والاطلاع على ما غاب عنا منها، وتوضيح إمكانية الاستفادة منها، في الدرس الصرفي المعاصر.
- إظهار شمول إعجاز القراءات علم الصرف، بتضمنه مختلف الصيغ، وبيان الحكم والأسرار وراء ذلك.
- إحياء ما درس من علم الصرف في حياتنا العلمية، وإثارة ما غاب عنا من نقاش أصحاب المذاهب، واستدلاتهم وردودهم؛ ما ينعش الحياة العلمية، والدرس الصرفي، واللغوي عموما.
- السعي إلى إثراء المكتبة الإسلامية ببحوث في القراءات والإعجاز.

خامسا: الدراسات السابقة:

كان القرآن بقراءاته وما زال محل اهتمام العلماء والدارسين، ما أثمر مكتبة غنية بمختلِف العلوم، ومتنوع الفنون، وأغنى المكتبة الإسلامية.

وقد توجهت إليه عناية الباحثين المعاصرين في رسائلهم الجامعية.

ومما اطلعت عليه في حدود جهدي ما يأتي:

1- **اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية:** توجيهه وأثره في المعنى.دكتوراه: منصور سعيد أبوراس، إشراف: مصطفى عبد الحفيظ سالم، جامعة أم القرى،1426هـ.

جعلها في تعاور الصيغ ذات المعنى الواحد؛ فجعل الباب الأول للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث في ما يكون في الأسماء والأفعال مثل الإدغام والإسكان والتسهيل. ولم يتعرض للإعجاز صراحة لعدم دخوله في شرطه، وقد استفدت من جمعه الأحرف، إلا مازاده الثلاثة المتممون للعشرة.

2- **القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي (دكتوراه):** حمود نصار، إشراف أ.د. نبيل أبو عمشة، كلية اللغة العربية، جامعة دمشق، 1426هـ.

لم يلتزم جمع كل الأحرف القرائية في موضع واحد، إضافة إلى أنه لم يلتزم بيان الإعجاز؛ لعدم دخوله ضمن شرطه وبحثه. واستفدت من الكتابين معا، من تقسيمهما للفصول والمباحث، مع ما يلزم تغييره للضرورة المنهجية، أو للمادة الإعجازية.

3- **الإعجاز الصرفي في القرآن:** دراسة تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة. دكتوراه: عبد الحميد هنداوي.

وهي دراسة في اللغة عموما – كما بين في مقدمته-؛ فجمع فيها شواهد الشعر والنثر على مر العصور إلى الشواهد القرآنية، ثم استخلص منها الجزء المختص بالقرآن، وأفرده بالإخراج.

حيث بحث فيها دلالات الصيغ باختلافها، وأسس توظيفها البلاغي، وختمها بنماذج تحليلية لآيات سورة النازعات، وسيفية من سيفيات أبي الطيب. ولم يتعرض للقراءات أو اختلافها، وما أنتجه ذلك الاختلاف في إثراء المعنى.

4- **الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن (دكتوراه):** محمد أمين الخضري.

وخصصها في صيغ الجمع والإفراد في ثلاثة فصول الأولى، وتعاورهما، وختمها بفصل في تناسق الصيغ في مشتبه النظم. ولم يتعرض للقراءات.

5- **سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن (دكتوراه):** عودة الله منيع القيسي، 1996م. يقول إنه اختاره من مواضيع كثيرة استخرجها بنفسه، عدها في المقدمة.

وجعل دراسته في تنوع الصيغ الراجعة إلى أصل واحد، فجعل فصلا للفعل، وفصلا للمشتقات، وأخيرا للمصادر.

فهي مقصورة على دراسة الاشتقاق من أصل واحد، ولم تتعرض للقراءات، غير التقسيم العام للمادة وتوزيعها الذي استفدت منه.

6- **العدول الصرفي في القرآن:** دراسة دلالية (دكتوراه): هلال الجحيشي، إشراف محيي الدين إبراهيم، كلية الآداب، الموصل. رجب 1426هـ/ أوت 2005م.

فهي مقصورة على دراسة ظاهرة العدول، وارتباطها بموضوعي قليل.

7- **صيغة فعالة في القرآن الكريم:** دراسة دلالية (بحث): سعد المضياني. مجلة مجمع اللغة العربية العالمي. سنة (3)، العدد (9)، ربيع الأول، 1437هـ.

8- **جماليات تحول الوحدة الصرفية لدى النحاة.** بحث: سامي عوض، عادل بانعمة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد(28)، عدد(1)، 2006م.

سادسا: منهج البحث

ترتكز دراستي للإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية على استقراء الأحرف القرائية التي لها تعلق بالصرف ومباحثه، ومحاولة تتبع كل ما قيل حولها من تحليل وتقرير، من كل ما يخدم موضوع الإعجاز، ثم تناول المادة المنقولة بالتحليل، استنادا في كل ذلك إلى تحقيقات وتحريرات العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ إذ إن الدراسة هي مجرد نقل وترتيب ومحاولة لإبراز جهودهم في قالب بحث أكاديمي، بطرح علمي.

فكان المنهج اللائق بدراستي الاستقراء لكل ما قيل، استعانةً بآليات تخدم الدراسة؛ هي الوصف والتحليل، وقد احتجت إلى التتبع التاريخي لمسائل الإعجاز أو الصرف، والمقارنة بين الأقوال والمذاهب، وفق ما آل إليه الموضوع في جوانبه.

سابعا: منهجية الكتابة في الدراسة

كان علمي فيها على ما يلي:

- خرجت القراءات من المبسوط والنشر، وربما زدت الإتحاف إن لم أجد القراءة فيهما.
- نقلت آيات القرآن بالرسم العثماني، وكل كلام عداه كتبته بالرسم الإملائي؛ فـ**(عبدالرحمان)**، ثابتة الألف، وهكذا **(الإلاهي)**، كما أن الأسماء المعبدة كلها ملصق فيها لفظ عبد بلفظ الجلالة، كما هو موضح.
- استشهدت بالموضع من الآية فلا أوردها تامة، وربما أوردتها تامة لمعنى، وربما استشهدت بالآية في موضعين، فأنا أثبتهما جميعا في فهرس الآيات.
- كان نقلي من المصادر والمراجع بتصرف إلا ما ندر؛ فإذا نقلت من مصدر بلفظه؛ فإني جعلته بخط سميك، بين شولتين (")، ولم أكتب في الهامش **(ينظر)**.
- قد يكون الكلام من أكثر من مصدر، فأنقل من مصدر، وأحيل على آخر، ذكر في المسألة قريبا من الأول.

- وليس كل توثيق عن نقل؛ إذ قد لا يكون في المرجع الموثق في الهامش شيء من المنقول، ويكون المقصود حينها من التهميش أن فيه شيئا ما في المسألة، وليس بالضرورة موافقا للمنقول.
- ما رأيته محتاجا إلى تقديم من المباحث والمطالب فإني أقدم له، وما كان مكررا تركته لما مضى منه، أو قريبا منه.
- كتبت أسماء الأعلام بخط سميك؛ لأنهم مدار الرسالة، وعليهم المعول في القول.
- عملا على المنهجية المتبعة فإني همشت لمعلومات المرجع ومؤلفه، عند أول ذكر له في الرسالة، وذكرته مختصرا في المواضع اللاحقة.
- وأما تقسيم الفقرات وعلامات الترقيم، فعلى المنهجية العامة للكتابة سرت.

فهذه هي الدراسة، وهذا هو الطموح الذي بدأت به وانتهت إليه؛ فإذا وجدت قريبة من ذلك فذلك فضل لا طاقة لها بشكره، وإن وجدت بعيدة عن ذلك فذلك قدر لا طاقة لها برده، ومرجع الأمر حينها هو عجزُها عن تصور الموضوع والمنهج على السواء، واضطرابها في ممارسته، والانتفاع به بصورة واعية.

ثامنا: صعوبات البحث

وما حديثي عن ندرة كلام المتقدمين في الموضوع؟! وهم أجدر به، ومن يحسنه كإحسانهم؟! ثم ما حديثي عن قلة المحدثين السالكين للموضوع، وندرة المتكلمين في القراءات تحديدا؟! بل وما يعنيني من تعب قليل، وجهد ضئيل بذلته، بل هو أحقر من أن يذكر، في جانب كتاب الله تعالى، في رياض مونقة، وحدائق مورقة، وسُط روض ورياحين، وجنات وبساتين، وأما الانشراح بانكشاف الظلم، وارتفاع الغَمم، وانقشاع الغيم، عن المعاني الدقيقة الكاشفة، رقمتها الأقلام الدقيقة المنصفة، فلا خسار أن تنفق أعمار فوق أعمار، وتُهلك أموال تلو أموال، ولن يبلغ المرء بعطائه معشار ما أعطى المتقدمون؟!! ولكن الاعتذار من المولى الرحيم، بأن

زاغ القلم بغير الحق والصواب، بل بملء الطرس بشك وارتياب، وما كان القصد إلا الإبانة عن الذي رقمه الأكارم، وبيضته الأيادي البيضاء النواعم، والحمد لله على كل حال، لا يحمد على مكروه سواه، بل الحمد لله على أفضاله السانحات السابغات، وعطاياه الكافيات الباهرات، والحمد لله هو الأول والآخر، ولا حول ولا قوة إلا به.

تاسعا: خطة البحث

اقتضت طبيعة الموضوع وتفريعاته أن يُقَسَّم إلى أربعة فصول؛ فصل أول في الإعجاز الصرفي والقراءات، للتعرف على الموضوع، ومداخلة وتفريعاته؛ فاقتسمه لزاما مبحثان؛ مبحث الإعجاز في القرآن في مطلبين؛ مطلب في تعلق الإعجاز بالعربية وبالقرآن، وتمهيد في الإعجاز القرآني تاريخا وتأليفا، والمبحث الثاني مفاهيمي للتعريف بمفردات االبحث؛ وهي: القراءات والإعجاز والصرف، لغة واصطلاحا، ونشأة وتأليفا، والثلاثة الفصول الأخرى للإعجاز الصرفي في تبادل الأسماء، والإعجاز في تبادل الأفعال، والإعجاز في الظواهر الصوتية الصرفية في تبادل القراءات، وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات، وفهارس فنية تسهل على القارئ الاطلاع دقائق المسائل والتفريعات، والوصول إليها، وقدمت له بمقدمة منهجية في أهمية الموضوع وإشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، والأهداف المرجوة من وراء الكتابة فيه، والدراسات السابقة فيه وحوله، ومنهج البحث، ومنهجية الكتابة فيه.

الفصل الأول:
الإعجاز الصرفي
والقراءات
ـ تحديد وتمهيد ـ

يحسن بالسالك طريقا قبل سلوكه معرفة علامات الطريق، والاطلاع على جوانبه ومراحله، والعلم بما يحيط به إجمالا، ومن ذلك التعرف على الإعجاز في القرآن وعلاقته بالعربية، والتعرف على تآليف العلماء المتقدمين فيه، قبل الولوج إلى الإعجاز الصرفي في قراءاته تحديدا؛ فجاء هذا الفصل التمهيدي متضمنا مبحثين هما:

المبحث الأول: الإعجاز في القرآن

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي

تبعا لطبيعة الموضوع فقد قدمت بالتعريفات اللغوية لمفردات الموضوع؛ الإعجاز والصرف والقراءات، وقدمت القراءات تبركا بالبداءة بكتاب الله، ولأنها موضوع الدراسة، وثنيت بالإعجاز لأنه المراد، وختمت بالصرف، صرف الله عن الأمة كل سوء.

فكان التقسيم على ما يلي:

المطلب الأول: القراءات، معناها، وأنواعها، وأسباب الاختلاف فيها

المطلب الثاني: الإعجاز مفهوما وتاريخا

المطلب الثالث: الصرف مفهوما وتاريخا

المطلب الأول

القراءات، معناها، وأنواعها، وأسباب الاختلاف فيها

الفرع الأول: معنى القراءات.

أولا: معنى القراءات لغة

اشتقت القراءة والقراءات من قَرَأَ يَقرَأ؛ وهو أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى جَمْعٍ وَاجْتِمَاعٍ، ومِنْ ذَلِكَ الْقَرْيَةُ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا، وَقَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْمِقْرَاةِ: جَمَعْتُهُ، وَذَلِكَ الْمَاءُ الْمَجْمُوعُ قَرِيٌّ، وَإِذَا هُمِزَ هَذَا الْبَابُ كَانَ هُوَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءً؛ فيَقُولُونَ: مَا قَرَأَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ سَلًى؛ يُرِيدُون أَنَّهَا مَا حَمَلَتْ قَطُّ، قَالُوا: وَمِنْهُ الْقُرْآنُ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِجَمْعِهِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْقِصَصِ وَغَيْرِ ذَلِكَ[1].

فالفعل الثلاثي **(قَرَأَ)** ورد بمعنى جمع وضمّ أجزاء الشيء بعضَها إلى بعضٍ، وهو الأصل في المعنى [2]، وسمي القرآن قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمها [3]، ومنه سميت القراءة؛ لأنها تضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل[4].

كما أنه يرد بمعنى **(تلا)**؛ وذلك نحو قولهم: قرأت الكتاب قراءة أو قرآنا، بمعنى: تلوته[5].

---

(1) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين (ت 395هـ)، **مقاييس اللغة**، ت عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م، **[القاف والراء وما يثلثهما]**.

(2) الجوهري، إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي (ت393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407هـ، 1987م، **[قرأ]**، وابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقى (711هـ)، **لسان العرب**، دت، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، والفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، **القاموس المحيط**، ت محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426هـ، **[قـرأ]**.

(3) الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء، (ت 1094هـ)، **الكليات**، ت عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت، 4/ 34.

(4) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد أبو القاسم (ت502هـ)، **المفردات في غريب القرآن** ، ت صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412هـ، **[قرأ]**.

(5) الجوهري، **الصحاح، [قرأ]**، وابن منظور، **لسان العرب، [قرأ]**.

وقيل في قولِه تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ**﴾ ، [القيامة: 18]، إنه جعل قراءة جبريل قراءته، وإن القرآن هو القراءة [1]، من قَرَأَهُ، وقرأ به، قَرْءاً وقراءَةً وقُرْآناً؛ أي: تَلاه[2].

فلفظ القراءة في اللغة يحتمل المعنيين معاً؛ الجَمْعَ، والاتِّباعَ، والقرآن من القرو، وهو الجمع، أو لأن القارئ يخرج من آية إلى آية، كأنه يعني التلاوة بمعنى الاتِّباع.

ويدل (**أَقْرَأَ**) المزيد بهمز التعدية على تلقين المرء غيرَه ما يعرفه، ويدل لفظ **المقرئ** على الشخص الذي يتم على يديه ذلك، كما يدل على التبليغ عموما، ومنه فلان يقرئك السلام[3].

ثانيا: معنى القراءات اصطلاحا

انطلاقا من المعنى اللغوي للقراءة، جاءت تعريفات علماء القراءات كما يأتي:

أما القرآن فقد عرّف بتعريفات مختلفة، يجمعها تعريف الزرقاني (ت 1367هـ) في قوله: إنه "**اللفظ المنزل على النبي (ﷺ) المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته**"[4].

وأما القراءات فيعرفها الزركشي (ت 794هـ) بقوله إنها اختلافُ ألفاظ الوحي في الحروف، وكيفيتِها من تخفيف وتشديد، وغيرِهما [5]؛ فخصه بالأحرف المختلف

---

(1) الزمخشري، محمود بن عمر أبو القاسم (ت 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 4/ 649.

(2) الفيروزابادي، **القاموس**، **[قرأ]**

(3) الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور الهروي (ت 370هـ)، **تهذيب اللغة**، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، **[قرأ]**.

(4) الزرقاني، محمد بن عبدالعظيم (ت 1367هـ)، **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، ط3، دت، 1/ 13.

(5) الزركشي، **البرهان**، 1/ 395.

فيها بين القراء، ويدخل المتفق عليه في قول ابن الجزري (ت 833هـ) إنها " **علم بكيفية أداءِ كلمات القرآن واختلافِها معزواً لناقله**" [1]، مركزا على معنى الاتباع للقُرَّاءِ، والأخذُ بما جمعوا عن سابقيهم، وتبعه البنا الدمياطي (ت 1117هـ) فعرفها بقوله إنها علم يعلم منه اتفاق الناقلين للكتاب واختلافهم، في الحذف والتحريك، وغيرِ ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع [2]. وهذا إنما يصدق على علم القراءات لا القراءات نفسها، واشتراطهما النقل والسماع هو ما ذهب إليه سيبويه [3]، من أن القراءات سنّة متبعة، مقتفيًا في ذلك زيدا بن ثابت (ت 45هـ)، كما أورده السيوطي (ت911هـ)[4]، ولم يكن خافيا عن العلماء رغم إغفالهم له لبداهته؛ فلا يعد عيبا في تعريفاتهم.

وعرفت على أنها ما يذهب إليه الإمام من القراء، مخالفا غيره في نطق حروف بالقرآن أو هيئتها، مع اتفاق في الروايات والطرق عنه[5].

وقيل فيها أيضا إنها علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطرق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه إلى ناقله[6].

فهي مذهب أخذ به إمام من أئمة القراءة، نقله بسنده المتصل إلى النبي (ﷺ)، خالف به غيره، اشْتَهَر به، وأُخِذ عنه.

---

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف أبو الخير (ت 833هـ)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** ، دار الكتب العلمية، 1420هـ، 3.

(2) البنا، أحمد بن محمد الدمياطيّ (ت 1117هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ، ت أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م، 5.

(3) سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر (ت 180هـ)، **الكتاب**، ت عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1/ 148.

(4) السيوطي، **الإتقان**، 1/ 75.

(5) الزرقاني، **مناهل العرفان**، 1/ 412.

(6) القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني (ت 1403 هـ)، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ، 7.

الفرع الثاني: القراءات شروطها وأنواعها

أُنزِل القرآن الكريم على سبعة أحرف كما ورد في الحديث المتواتر: "**أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف**"[1].

ومن هنا اختلفت قراءات الصحابة والتابعين، ولا يلزم بيان معنى الأحرف التي كثر الخلاف فيها، بقدر ما يلزم التنبيه على مرجع اختلاف القراءات، إلى حرف واحد، أم إلى ما احتمله رسم المصحف من أحرف، كما نقل مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، عن الطبري من كتابه في القراءات الذي لم يصل إلينا[2].

أولا: شروط الاعتداد بالقراءة

جعل العلماء لقبول القراءة شروطا؛ حماية للقرآن أن يدخل فيه ما ليس منه، تفصيلها في ما يلي:

1- موافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه.

اعتبار موافقة العربية شرطا، مفهوم من نصوص القرآن الذي نوه بالعربية، ورفع من شأنها باتخاذها وعاء لتشريعاته وأحكامه، قال تعالى: ﴿**إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾، [يوسف: 2]، واشتراط الموافقة ولو بوجه، له دلالته؛ إذ لم يكن اعتماد القراء على أفصح وجوه العربية، بل في اختياراتهم ما هو دونه، ولا الأقيس أو الأفشى، ولا يضر هذا إذ كانت قراءاتهم قد شاعت وذاعت، وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله (ﷺ)، وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوه من

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، ت محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، (2419).

(2) مكي، بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي (ت 437هـ)، **الإبانة عن معاني القراءات** ، ت عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، دت، 2، 3، 12، والحمد، غانم بن قدوري، **محاضرات في علوم القرآن**، دار عمار، عمان، ط1، 1423هـ، 127، 128.

قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن يُرجع بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة تُحَكَّمُ فيه، وإلا كان ذلك عكسا للآية، وإهمالا للأصل في وجوب الرعاية[1]. ومثل هذا يقال لأن جمع العربية كان بجهود فردية، من مناطق متفرقة، فجاز في مثله أن تُغْفَل شواهد ترفع المخالِف إلى درجة الأقيس، والفصيحَ إلى الأفصح.

2-موافقة الرسم ولو احتمالا

يكفي في الرواية أن توافق رسم مصحف من المصاحف التي ارتضتها الأمة، وأجمعت على قبول ما فيها ولو تقديرا؛ أي: موافقة غير صريحة، نحو: ﴿**مَٰلِكِ يَوْمِ اِ۬لدِّينِ** ۝﴾، [الفاتحة: 3]، فإن رسمه في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (**مَالِكِ**)، تجعل الرسم يحتمل قراءة من قرأ (**مَالِكِ**)، كما احتمل قراءة من قرأ (**مَلِكِ**)، والأمثلة في هذا كثيرة، مبثوثة في المصحف.

وقد كتبت الكلمات التي رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل بالحرف الذي يخالف الأصل ليتعادل مع الأصل، ليدل بهذا على إحداهما بالحروف وعلى الثانية بالأصل نحو كلمتي الصراط والمصيطرون بالصاد المبدلة بالسين، فإنهما كتبتا بالصاد بدلا من السين التي هي الأصل، فتقرءان بالسين على الأصل مع مخالفة الرسم، وتقرءان بالصاد لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل، فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام أيضا محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل معًا[2].

3-أن يصح الإسناد بها إلى النبي(ﷺ)

وهو الشرط الأهم، وذلك بأن يرويها عدل ضابط عن مثله وهكذا إلى النبي(ﷺ) من غير شذوذ ولا علة قادحة، وأن تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، لم ينسبوها للغلط أو الشذوذ، واشتراط بعضهم التواتر يرد عليه بأن ما اشتهر واستفاض موافقا الرسم والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته وإن كان غير متواتر[3].

---

(1) الزرقاني، **مناهل العرفان**، 1/ 422.

(2) الزرقاني، **مناهل العرفان**، 1/ 387.

(3) الزرقاني، **مناهل العرفان**، 1/ 422.

ولا ينبغي أن ينظر إلى اللغات إلا أن تثبت رواية صحيحة، أو يَقرأ به كبير من القراء[1].

ثانيا:أنواع القراءات

انقسمت القراءات بين مقبول ومردود، تبعا للشروط في الاعتداد بالقراءات، وكانت على التالي:

1-القراءات المتواترة

لـمَّا كثرت القراءات وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة، أولها: صحة سندها، وهذا الضابط موجود منذ وقت الرسول (ﷺ)، ثم **موافقة رسم المصحف** بعد أن نسخ عثمان(ﷺ) المصاحف، ولو كان ذلك احتمالا، ثم بعد ذلك **موافقة العربية** بوجه من الوجوه.

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ للرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي

وَصَحَّ إسْناداً هُوَ الْقُرآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَـــةُ الأَرْكَانُ

وحَيثُماَ يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوْ أنَّهُ فِي السَّبعَة[2]

ومن هنا أجمع أهل الأمصار على أئمة اشتهروا بالضبط والإتقان، اختارهم ابن مجاهد في كتابه (**السبعة**)، وعرفوا بالقرّاء السبعة، وهم أولاء مرتبين على سنوات وفياتهم:

1 . **عبدالله بن عامر** اليحصبي الشامي (ت118هـ).

2 . عبدالله **بن كثير** المكي (ت120هـ).

---

(1) الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور الهروي (ت370هـ)، **معاني القراءات**، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1412هـ، 1/ 115.

(2) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، **طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ** ، ت محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، ط1، 1414هـ، 32.

3 . **عاصم** بن أبي النجود الكوفي (ت129هـ).

4 . **أبو عمرو** بن العلاء البصري (ت154هـ).

5 . **حمزة** بن حبيب الكوفي (ت156هـ).

6 . **نافع** بن أبي نعيم المدني (ت169هـ).

7 . علي بن حمزة **الكسائي** الكوفي (ت189هـ).

وتأتي بعد هذه القراءات ثلاثٌ تتم القراءات المشهورة إلى عشر، منسوبةٌ إلى قراء، هم:

1 – **أبو جعفر** يزيد بن القعقاع المدني(ت130هـ).

2 –**يعقوب** بن إسحاق الحضرمي (ت205هـ).

3 –**خلف** بن هشام البزار (229هـ)[1].

وما عدا هذه القراءات المتواترة فالقراءات آحاد أو شواذ[2].

2–القراءات الآحاد

وهي التي لم تصل في نقلها إلى ما يفيد القطع باتصال سندها بالنبي (ﷺ)، وتكون جامعة للشروط الثلاثة، ويعدّ هذا النوع من القراءات من الضوابط التي وضعها العلماء للتمييز بين القراءات المتواترة وغيرها، على رأي القائلين: ما جاء مجيءَ الآحاد فلا يثبت به قرآن، وإن وافق العربية ورسْم المصحف، ونَقَله الثقات [3]؛ إذ إن القرآن عند جمهور المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلًا

(1) ابن الجزري، **طيبة النشر**، 10، 11.

(2) السيوطي، **الإتقان**، 1/ 75.

(3) أبو شامة، عبدالرحمان بن إسماعيل المقدسي (ت665هـ)، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، ت طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975م، 181.

متواترًا[1]، وتدخل في الآحاد القراءات المنسوبة إلى الصحابة، وهي التي استفاض نقلها وتلقتها الأمة بالقبول[2]. وقد يلحق هذا النوع عند البعض بالمتواتر لاقترانه بما يفيد العلم باتصاله بالنبي(ﷺ).

3-القراءات الشاذة

هي بتعريف جامع القراءةُ المخالفة للرسم العثماني، ولم تتلقّها الأمة بالقبول؛ لعدم استفاضتها؛ فجمع هذا التعريف ما تفرق في أقوال العلماء، وفي ما يأتي بيان لمذاهبهم:

أ-**ما افتقد شرط السند:** في قول نافع: "**قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه واحد تركته**"[3]، إشارة إلى شذوذ القراءة المنقولة عن طريق الآحاد، ويقول القسطلاني (ت 923هـ) إن الأصوليين والفقهاء وغيرهم مجمعون على أن الشاذ ليس بقرآن **لعدم تواتره**[4].

ب-ما خالف الرسم: يقول مكي إن ما صحّ من الآحاد، وكان له وجه في العربية، غير أنه خالف لفظه خط المصحف، فهو مقبول ولا يقرأ به؛ لأنه أولا لا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد، وثانيا هذا مخالف لما قد أجمع عليه؛ فلا يقطع على معيبه وصحته ولا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده[5]؛ **فالشاذ إذن ما خالف**

---

(1) البنا، **الإتحاف**، 181.

(2) ابن الجزري، **منجد المقرئين**، 16.

(3) مكي، **الإبانة**، 17.

(4) القسطلاني، أحمد بن محمد أبو العباس (ت 923هـ)، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، ت مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، السعودية، 1434هـ، 1/ 72، 73.

(5) مكي، **الإبانة**، 18، 19.

الرسم العثماني وإن صحّ النقل، أو وافق العربية، وهذا قول ابن الجزري في تعريفه لها بقوله: "**ما وافق العربية وصحّ سنده وخالف الرسم**"[1].

ج–ما لا وجه له في العربية : يقول السخاوي (ت 643هـ): إنه ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، **ولا وجه له في العربية**، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف[2].

وقد ظلّت هذه الشروط تمثل مفهوم الشذوذ حتى عصر **ابن مجاهد** (ت324هـ)؛ لما ظهر مفهوم جديد للشاذ، وأنه ما خالف القراءات السبع، وأشار إلى ذلك **ابن جني** (ت 392هـ) عند كلامه على أقسام القراءات، وعليه بنى كتابه (**المحتسب**)[3]. وقد يكون ذلك نتيجة لشهرة ابن مجاهد ومكانته في علم القراءات [4]، كما أنه شيخ شيخه **أبي علي الفارسي** (ت377هـ)؛ فكتابه المحتسب مكمل لكتاب شيخه (**الحجة**).

وأضاف تلميذه **ابن خالويه** (ت 370هـ) قارئًا آخر إلى القراء السبعة، هو **يعقوب الحضرمي**[5]؛ فكان الشاذَّ عنده ما خالف القراءات الثمانية، حتى جاء **أبو شامة** (ت665هـ)، الذي عد كل قراءة وافقت الرسم مع صحة النقل فيها، وجاءت على الفصيح من لغة العرب؛ قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل ركن صنفت بأنها شاذة، أشار إلى ذلك جماعة من المتقدمين[6].

---

(1) ابن الجزري، **منجد المقرئين**، 165.

(2) السخاوي، علي بن محمد الشافعي علم الدين (ت 643هـ)، **جمال القراء وكمال الإقراء** ،ت عبد الحق القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، 1/ 243.

(3) ابن جني، عثمان أبو الفتح الموصلي (ت 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، 1420هـ، 2/ 70.

(4) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833 هـ)، **النشر في القراءات العشر** ، ت علي الضباع، دار الكتاب العلمية، 1/ 106.

(5) شاهين، عبدالصبور (ت1430هـ)، **تاريخ القرآن**، نهضة مصر، 2007م، ط3، 11.

(6) أبو شامة، **المرشد الوجيز**، 103.

وظلّت هذه الأركان الثلاثة مقياس تمييز الصحيحة من الشاذة حتى ظهور ابن الجزري الذي رأى بأن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت المصحف العثماني ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت من الأئمة السبعة أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[1].

ولما كان للثلاث ما للسبع أضيفت إليها، وتلقيت جميعا بالقبول من أئمة هذا الشأن.

وأصبح الشاذ ما خالف القراءات العشر، ذكر ذلك ابن الجزري؛ إذ قال إن الذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحا مقطوعًا به قراءاتُ الأئمة} العشرة، ورواتِهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم[2].

(1) الزركشي، **البرهان**، 1/ 231، والقسطلاني، **لطائف الإشارات**، 1/ 67.

(2) ابن الجزري، **النشر**، 1/ 71.

الفرع الثالث: أوجه اختلاف القراءات، وأسبابه والحكمة منه

أولا: أوجه الاختلاف بين القراءات

قام العلماء باستقراء القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها محاولين حصر وجوه الخلاف فيها، وقد انتهى بهم البحث إلى أن أوجه الاختلاف تنحصر في الآتي:

1- الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة وصورتها، وزاد ابن الجزري الاختلاف في الأصول القرآنية؛ نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم، الذي لا يختلف فيه والمعنى[1].

2- الاختلاف في الحركات مع تغير المعنى وبقاء الصورة.

3- الاختلاف في حروف الكلمة مع تغير معنى الكلمة وبقاء صورتها.

4- الاختلاف في الحروف مع تغير الصورة وبقاء المعنى.

5- الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى وتغير الصورة.

6- الاختلاف في التقديم والتأخير.

7- الاختلاف في الزيادة والنقصان[2].

---

(1) ابن الجزري، **النشر**، 1/ 26 . 27.

(2) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري (ت 276هـ)، **تأويل مشكل تأويل مشكل القرآن** ، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 28، 29.

ثانيا: أسباب اختلاف القراءات

اختلفت الآراء وتعددت الأقوال في أسباب اختلاف القراءات، ويرجع السبب الأول فيها إلى تعدد وجوه قراءة النبي (ﷺ) وتقريره لقراءة الصحابة إذ أراد الله تعالى أن يجعل لهم متسعاً من اللغات، ومتصرفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين[1].

ومنها اختلاف أسباب النزول، والتي باختلافها اختلفت مصاحف أهل الشام والعراق وأهل الحجاز في أحرف معدودة. وقد أشار إلى هذا الخلاف ابن مجاهد معللاً إياه بقوله إن الآثار رويت باختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين[2]، وذكر ابن خلدون أن الصحابة رووا القرآن عن النبي(ﷺ) على طرق مختلفة في بعض ألفاظه، وكيفيات الحروف في أدائها [3]، والإسناد الصحيح هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

وأما اختلاف اللهجات، فقد أشار إليه ابن قتيبة ضمن حديثه عن اختلاف تقرير النبي(ﷺ) سابق الذكر، ويعضده أبو شامة بقوله إن القرآن العربي فيه جميع لغات العرب؛ لأنه أنزل عليهم كافة، وأبيح لهم أن يقرأوه على لغاتهم المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك[4].

---

(1) ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، 30.

(2) ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت 324هـ)، **السبعة في القراءات**، ت شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، 45.

(3) ابن خلدون، عبدالرحمان بن محمد أبو زيد الحضرمي الإشبيلي (808هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، ت عبد الله الدرويش، دار يعرب، 1425هـ، 552.

(4) أبو شامة، عبدالرحمان بن إسماعيل المقدسي (ت 665هـ)، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، ت إبراهيم عطوة عوض، مكتبة البابي الحلبي، مصر، 438.

فالقراءات هي الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن، وقرأ بها النبي(ﷺ) وأقرّ عليه الصحابة وعلمهم إياها [1]، وإن كان البعض يرى أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء[2].

وأما اختلافها فيرجع إلى تعدد أشكال قراءة النبي(ﷺ)، والكثير من تقريره، والكثير من المروي عن الصحابة، وإمعان القرّاء في الاجتهاد في ما روي عنهم شاذًّا.

ثالثا: الحكمة من تعدد القراءات

اجتمعت كلمة العلماء على أن هذه القراءات المتواترة جميعا قرأ بها النّبي (ﷺ) وأقرأها؛ وإن لم يتيسر الوقوف على العلة فيهذا التّعدد، إلا أننا نعلم من خلال معرفة واقع العربية قبل الإسلام، وأنها كانت في حالة مخاض عسير، ولم يكن بالإمكان تصوّر ما تنجلي عنه تلك الحال، بعد أن ترسّخت القبلية وحلّت محلّ الإحساس القومي، وتوزع كثير من العرب في ولاءاتهم بين الأقوام، وظهرت فيهم لهجات لا تلتقي على أصول واحدة إلّا مع استثناءات كثيرة تفوق الحصر وتخرج عن المنهج المطّرد، فكان فيها لهجات منسوبة إلى قبائل بعينها، وانحرافات لغوية لم تنسب إلى قبائل بعينها، ولكنها كانت شائعة فاشية[3].

وأخذت الانحرافات اللغوية أشكالا أبعد، حتى شاعت تسميتها بأسماء القبائل؛ فكان منها لغة هذيل، ولغة قيس، ولغة كندة، وذلك كله قبل الإسلام حيث كانت اللغة في مهدها في جزيرة العرب، ولولا القرآن الكريم، ودقة الضبط في روايته، وتلقيه ضمن حدود القراءات، لأصبحت العربية أثرا بعد عين، ولصار جمع العرب على لغة واحدة أشبه بجمع شعوب القارة الأفريقية اليوم على لغة واحدة.

---

(1) السيوطي، **الإتقان**، 1/ 83.

(2) الزركشي، **البرهان**، 1/ 321.

(3) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد أبو عمر الأندلسي (ت328هـ)، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، 2/ 475.

وقد أوتي العرب الفصاحة والبلاغة، وتبوأ خطباؤهم وشعراؤهم منزلة رفيعة فيهم، وسارت بقصائدهم الركبان، وعلّقت روائعهم على جدران الكعبة، ولا تزال إلى اليوم تلهم النّقاد والأدباء ما رقّ ودقّ، وعزّ وشقّ من لطيف العبارة، وعجيب البيان. ولكنهم على ذلك لم يكونوا يمتلكون كتابا يرجعون إليه في تمييز الصحيح من الدّخيل، ويقعّدون على أساسه قواعد نطقهم.

وما عدموا لسانا مفهما، يتحاورون فيه، ويعبرون به عن أغراضهم، ولكن إرهاصات الشقاق اللغوي كانت قد تهيأت تماما، وشجع على ذلك العصبية القبلية، والاتصال بالعجم، وغياب كل شكل للوحدة.

وأحدق الخطر بالعربية لولا ما أعقب نزول القرآن الكريم من تجدد وازدهار لها، وانتشر قرّاؤه وحفّاظه في الأمصار، يجمعون الناس على لغة واحدة، فعاد للعربية شبابها، وتأصّل الصحيح محل الرطانة والانحراف، واللغات الضالة عن أصول الكلام العربي.

وأمّا اللهجات العربية المتينة، فقد حفظتها القراءات القرآنية، التي أذن بها رسول الله (ﷺ)، التي نجدها تحوي كثيرا من اللهجات العربية، ولكنها محكومة بضابط القواعد التي يمكن ردّها إليها، والاحتكام على أساسها.

وأمكن حينئذ أن تبدأ جهود علماء اللغة في تأصيل القواعد وتحريرها، الأمر الذي نتجت عنه علوم النحو والصرف والبلاغة والعروض وما لحق بها من معارف تفصيلية جعلت لغة العرب من أضبط اللغات قواعدا، وأكثرها تعليلا، وأوضحها معالجة.

وهكذا فقد أصبحت الجزيرة العربية تعتمد لسانا موحدا، مهما اختلفت فيه من شيء ردته إلى الكتاب الإمام، بعد ذلك التفت العرب إلى الشام والعراق والشمال الإفريقي، وقد تزاحمت فيها رطانات الأمم الغالبة، حتى لم يبق للعربية أثر يذكر في لغة الحياة، على الرغم من الأصول العربية المؤكدة التي تنتمي إليها هذه

الشعوب، ولم يكن ثمة شيء يكفل عودتها إلى لسانها العربي، لولا أن تمت نعمة الله على هذه الأمة بنزول القرآن الكريم بقراءاته المعجزة الخالدة[1].

(1) القضاة، أحمد، علم التجويد وأثره في تقويم اللسان (بحث على الشبكة)، دط، 15.

المطلب الثــاني

الإعجاز مفهوما وتاريخا

الفرع الأول: مفهوم الإعجاز لغة واصطلاحا

ومعرفة معنى (إعجاز القرآن)، وما هو وكيف كان، أمر لا غنى عنه لمسلم ولا لدارس، وشأنه أعظم من أن يتكلم فيه امرؤ بغير تثبت من معناه، وتمكن من تاريخه، وتتبع للآيات الدالة على حقيقته[1].

أولا: مفهوم الإعجاز لغة

مصدر، وفعله رباعي هو أعجز، تقول: أعجز يعجز إعجازًا واسم الفاعل مُعجز[2]

تدل أحرف لفظه على معنيين؛ أولهما الضَّعْف، من عَجَزَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا؛ فَهُوَ عَاجِزٌ، أَيْ ضَعِيفٌ. وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْعَجْزَ نَقِيضُ الْحَزْمِ فَمِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَضْعُفُ رَأْيُهُ. وَيُقَالُ: أَعْجَزَنِي فُلَانٌ، إِذَا عَجَزْتُ عَنْ طَلَبِهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَلَنْ يُعْجِزَ اللَّهَ – تَعَالَى –شَيْءٌ؛ أَيْ: لَا يَعْجِزُ اللَّهُ – تَعَالَى – عَنْهُ مَتَى شَاءَ، كما فِي قوله: ﴿**وَإِنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ اَ ٱللَّهَ فِے اِ ٱلْاَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبا** ۝﴾، [الجن: 12]، وَعَاجَزَ فُلَانٌ فُلَانًا؛ إِذَا ذَهَبَ فَلَمْ يُوصَلْ إِلَيْهِ، ومنهقوله تَعَالَى: ﴿**وَالذِينَ يَسْعَوْنَ فِےٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ فِے اِ ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ** ۝﴾، [سبأ: 38]، أيُقاتِلونَ الأنبياء وأولياءهم ويُمانعونَهُمْ ليُصَيِّرُوهُمْ إلى العَجْزِ عن أمْرِ الله تعالى، أو مُعانِدِينَ مُسابِقِينَ، أو ظانّينَ أنهم يُعْجِزُونَنا [3]، وَأَمَّا المعنى الثاني فهو مُؤَخَّر الشَّيْءِ؛ عَجُزٌ، وَالْجَمْعُ أَعْجَازٌ، حَتَّى إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَجُزُ الْأَمْرِ، وَأَعْجَازُ الْأُمُورِ؛ بمعنى نهاياته [4]. فالإعجاز مشتق من معنى التخلف.

---

(1) شاكر، محمود بن محمد (ت1416هـ)، **مداخل إعجاز القرآن**، دار المدني، جدة، 2002م، 156.

(2) الفيومي، أحمد بن محمد أبو العباس (ت 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، المكتبة العلمية، بيروت، **[عجز]**.

(3) الفيروزابادي، **القاموس**، **[عجز]**.

(4) ابن فارس، **المقاييس**، مادة **[عجز]**.

وأعْجَزَهُ الشيءُ: فاتَهُ، وأعجزتُ فلانًا: وجَدْتُهُ عاجِزًا، وصَيَّرْتُهُ عاجِزًا، والتَّعْجِيزُ: ثبطه، ونَسَبه إلى العَجْزِ، ومُعْجِزَةُ النبيِّ(ﷺ): ما أعْجَزَ به الخَصْمَ عندَ التَّحَدِّي، والهاءُ فيها للمُبالَغَةِ[1].

فكلام أهل اللغة في معناه يدور حول الضعف، وعدم القدرة على النهوض بالأمر، وكذلك القعود عن ما يجب فعله.

وأما قول بعضهم إن العجز أعم من أن يكون ضعفا وانعدام قدرة، وإنما يمكن أن يعني ترك الأمر تسويفا، مع القدرة عليه، وكان الباعث على تركه هو الكسل الحامل على التأجيل والتسويف؛ فإن لنا في أصالة معنى العجز في الدلالة على عدم القدرة، وأن ترك الفعل عجزًا إنما يكون لعدم القدرة عليه في الأصل[2].

ثانيا: مفهوم الإعجاز اصطلاحا

لم يرد لفظ الإعجاز ولا المعجزة في القرآن الكريم بهذا المعنى، وإنما أطلق عليه لفظ الآية والبينة والبينات؛ بمعنى العلامة البينة على صدق الرسل دافعة إلى الإيمان بالله تعالى، وجاء وصف معجزات الأنبياء–عليهم السلام– بأنها برهان [3]، والعجز ضد الاقتدار[4].

وحدَّهُ عبد القاهر بقوله: "**حيث ينتهى إلى حيث تنقطع الأطماع، وتحسر الظنون، وتسقط القُوى، وتستوي الاقدام في العجز**" [5]، وهذا نعت متذوق لشيء مبهم، لا حد علم يعرف به.

وعرفه الراغب بأنه ما اصطلح به على القصور عن فعل الشيء؛ فهو ضدّ القدرة[1].

---

(1) الفيروزابادي، **القاموس، [عجز]**

(2) جبريل، محمد السيد راضي، **عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم** ، مجمع الملك فهد، ط1، 1421هـ، 9.

(3) رضا، صالح بن أحمد، **تجربتي مع الإعجاز،تجربتي مع الإعجاز العلمي في السنة النبوية** ، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، 4.

(4) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ت محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، در، 1379هـ, 11/ 78.

(5) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، 35.

وهو في اللغة يعم كل خارق للعادة، وفي عرف أئمة أهل العلم المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل، وغيره، ويسمونه الآيات[2].

وعرفه فقيد العربية في وقتنا محمود شاكر (ت 1416هـ) بقوله: "**إعجاز القرآن صفة منصوبة للدلالة على أن القرآن كلام الله سبحانه، أنزله بعلمه، بلسان عربي مبين، فنزل به جبريل عليه السلام على قلب محمد (ﷺ)؛ ليكون معجزته التي توجب على من سمعها أن يشهد له بأنه رسول**" ، وزاد: "الإعجاز مصدر قولنا في كل أمر يريد الرجل أن يفعله أو يأتيه، ويسقط عندئذٍ في العجز؛ وهو عدم القدرة على فعل ما يريد" [3]؛ فتنقطع قوته دونه، ويغدو غير مطيق لفعله، ويوصف الأمر عندها معجزا، وعلى ذلك –كما يقول شاكر– درج العلماء؛ بتسمية آيات الأنبياء التي أُوتوها –تأييدا لهم وتصديقا لما جاءوا به– (معجزات)؛ التي يعرفها بقوله: "الآية الكاشفة عن عجز جميع الخلائق، المبطلةُ لجميع قدراتهم على مثلها، المبينة عن قدرة الله الذي لا يعجزه شيء في السماوات والأرض" [4]؛ لأن الناس لا يُسَلِّمون من أنفسهم بصدق نبوةِ الناشئ فيهم حتى ينقطع شكهم بيقين فاصل أنهم عاجزون عن الإتيان بمثل ما جاءهم به من الله –سبحانه–.

وقدم كثير من المحْدَثين تعريفات جديدة للمعجزة؛ ليدخل فيها ما أصبح يُعَدُّ من أوجه الإعجاز.

ويمكن الاصطلاح على **الإعجاز الصرفي** ، بالجمع بين مركبيه، أنه **الصفة المنصوبة في بنية اللفظة القرآنية، للدلالة على أن القرآن كلام الله سبحانه، حتى لا يمكنُ الاستعاضة عنها أو استبدالها بما يدانيها في أداء المعنى بالنظم المعجز.**

وأما نفي رائد علم الإعجاز والبلاغة القرآنية، عبد القاهر الجرجاني أن يكون الإعجاز في الكلمة المفردة أو في معاني الكلمة المفردة، ورفضه أن يكون جريان

---

(1) الأصفهاني، **المفردات، [عجز]**.

(2) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس (ت 728هـ)، **مجموع الفتاوى**، ت عبدالرحمان بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، 1416هـ، 11/ 311–335.

(3) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 16.

(4) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 17، وما بعده ملخص منه.

الألفاظ وسهولتها، وعدم ثقلها على اللسان سبب الإعجاز فليس مناقضا لما نحن فيه؛ إذ كان عبد القاهر يرد بقوله هذا على صنف من الناس، ردوا إعجاز القرآن إلى اللفظ صرفا، وقصروه عليه دون نظر إلى التراكيب وبلاغتها، أو نظر إلى المعاني وبراعتها[1].

وما دراسة الصرفيين إلا بحث في القوانين المحكمة التي قامت عليها سليقة اللسان، هدى النظرُ فيها أهلَ العلم إلى الحقائق المهمة وراء أكثر الأحكام في التصريف[2].

والمتأمل في القراءات يجدها مشتملة على صيغ وتبادل بينها، يحتمل أكثر من معنى، وتكون تلك المعاني كلها مرادة، مُوافِقةً للمقاصد، ويحتملها السياق، دون وقوع تناقض أو تضاد، وهذا دليلٌ شاهد على إعجاز القرآن، في تلك الألفاظ.

(1) أبو موسى، محمد محمد حسنين، دت، إعجاز القرآن والمراجعة الواجبة، دط، منشور على الشبكة، 16.
(2) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 139.

الفرع الثاني: أوجه الإعجاز في القرآن

أولا: أقوال العلماء في أوجه الإعجاز القرآني

اختلف العلماء في بيان أوجه الإعجاز القرآني على مذاهب، ومن أمثل ما قيل في المسألة ما قال **ابن عطية** إن وَجْهَ التَّحَدِّي فِي الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ بِنَظْمِهِ وَصِحَّةِ مَعَانِيهِ، وَتَوَالِي فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ. وَوَجْهُ إِعْجَازِهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً، وَأَحَاطَ بِالْكَلَامِ كُلِّهِ عِلْمًا، التحدي إنما وقع بنظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أيُّ لفظة تصلح أن تلي الأولى وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر معهم الجهل، والنسيان، والذهول، ومعلوم ضرورة أن بشرا لم يكن قط محيطا.

فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة، وبهذا النظر يبطل قول القائل إن العرب كان من قدرتها أن تأتي بمثل القرآن فلما جاء النبي(ﷺ) صُرِفوا عن ذلك وعجزوا عنه[1].

وقال **القرطبي** إن وجوه إعجاز القرآن عَشْرَةٌ: أولها: النَّظْمُ الْبَدِيعُ الْمُخَالِفُ لِكُلِّ نَظْمٍ مَعْهُودٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَفِي غَيْرِهَا، وَثانيهَا: الْأُسْلُوبُ الْمُخَالِفُ لِجَمِيعِ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ، وَثالثُهَا: الْجَزَالَةُ الَّتِي لَا تَصِحُّ مِنْ مَخْلُوقٍ بِحَالٍ، وَرابعُهَا التَّصَرُّفُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ عَرَبِيٌّ، حَتَّى يَقَعَ مِنْهُمُ الِاتِّفَاقُ مِنْ جَمِيعِهِمْ عَلَى إِصَابَتِهِ فِي وَضْعِ كُلِّ كَلِمَةٍ وَحَرْفٍ مَوْضِعَهُ، وَالخامسُ مِنْهَا: الْإِخْبَارُ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ في أول الدنيا إلى وقت نزوله، وَالسادس: الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ، المدرك بالحسن فِي الْعَيَانِ، فِي كُلِّ مَا وَعَدَ اللَّهُ سبحانه، وَالسابعُ: الإخبار عن المغيبات في المستقبل التي لا يُطَّلع عليها إلا بالوحي، والثامن: مَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ قِوَامُ جَمِيعِ الْأَنَامِ، فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَفِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ، والتاسع: الْحِكَمُ الْبَالِغَةُ

(1) ابن عطية، عبدالحق بن غالب (542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ت عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 1/ 52.

الَّتِي لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنْ تَصْدُرَ فِي كَثْرَتِهَا وَشَرَفِهَا مِنْ آدَمِيٍّ، وَعاشرهَا: التَّنَاسُبُ فِي جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ[1].

وكثيرة هي جوه الإعجاز؛ لاسيما وقد أنهيت إلى ثمانين وجها [2]، مع تبين أن الإعجاز يدل على صدق النبوة، ولا يدل صدق النبوة على الإعجاز، إلا أن إهمال دراسته أفضى إلى تخليط شديد في الدراسة قديما وحديثا[3].

ولما كان القرآن ينزل منجما قليلا قليلا؛ فكان القليل من التنزيل برهانا على النبوة، دليلا على أن تاليه عليهم، وهو بشر مثلهم، نبي من عند الله مرسل، وهذا عينه ما يثبت أن الآيات القليلة من القرآن، ثم الآيات الكثيرة، ثم القرآن كله؛ أي ذلك كان في تلاوته على سامعه من العرب، الدليل الذي يطالبه بأن يقطع بأن هذا الكلام مفارق لجنس كلام البشر وذلك من وجه واحد، هو وجه البيان والنظم[4].

وقول **ابن الزملكاني** برجوع وجه الإعجاز إلى التأليف الخاص بالقرآن لا مطلق التأليف، بأن اعتدلت مفرداته تركيبا وزنة، وعلت مركباته معنى، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى[5]، ويؤكد الخطابي تعذر معرفة وجه الإعجاز في القرآن، ثم يقول إن في إعجاز القرآن وجها آخر هو صنيعه بالقلوب وتأثيره في النفوس[6].

ولابد من معرفة أمور تُحَدَّدُ على أساسها صحة كون الوجه إعجازاً قرآنيا، وهي:

أولها: أن قليل القرآن وكثيرة في شأن الإعجاز سواء.

وثانيها: أن الإعجاز، كائن في وصف القرآن وبيانه ونظمه، ومباينة خصائصه للمعهود من خصائص كل نظم وبيان في لغة العرب، ثم في سائر لغات البشر، ثم في بيان الثَّقَلَيْنِ جميعا؛ إنسهم وجنهم متظاهرين، والله عز وجل لم يقصر

---

(1) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن** ، ت أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، 73- 75.

(2) السيوطي، **معترك الأقران**، 1/ 5.

(3) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 17، 18.

(4) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 21.

(5) ابن الزملكاني، **البرهان**، 54.

(6) الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، 20، 70.

التعجيز عن الإتيان بمثل القرآن على الإنس والجن لأن الملائكة تقدر على الإتيان بمثله، ولكن لأن الرسالة كانت إلى الإنس والجن، فوقع التحدي للفريقين، حتى إذا عجزُوا كان عجزُهم دلالةً على أن النبي(ﷺ) عاجز مثلهم فيظهر بذلك أنه لم يأت بالقرآن من عند نفسه، وإنما أتى به من عند الله[1].

وأما الملائكة فلم يتحدوا عن ذلك لأن الرسالة إذا لم تكن إليهم لم يكن القرآن حجة عليهم، فنبئوا أكانوا قادرين على مثله أو عاجزين؟ وهم عندنا عاجزون [2]، وليس الإتيان بمثل القرآن من قلب المدائن، والإتيان بالتابوت في شيء، لأن قلب المدينة وحمل التابوت العظيم كالذي يوصف من تابوت بنى إسرائيل لقصور قواهم عنه – قوى بني إسرائيل – فإذا زادت قوة الملك على قوة الآدمي أضعافاً مضاعفة زاد علمه أيضا لذلك.

وأما نظم القرآن فإنه ليس من جنس نظم كلام الناس، ولكنه مباين لهذا فلا يُهْتَدى إليه فَيُحْتَذَى ويُمَثَّل، فهو كتركيبِ الجواهرِ غيرِ الأجسامِ لتصيرَ أجساما، ولا على قلب الأعيان ولا يقدرون عليه من ذلك، والملائكة لا يقدرون عليه كذلك، وفي ذلك ما أبان أن نظم القرآن ليس من عند جبريل لكنه من عند اللطيف الخبير.

إضافة إلى أنه ما كان التحدي إلا مواجهة لإنكار كون القرآن من عند الله، ولا يتصور أن يكون من الملائكة مثل ذلك الإنكار؛ فلم يوجه إليهم بالتحدي ﴿**قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ**﴾، [البقرة: 32].

والثالث: أن الذين تحداهم بهذا القرآن قد أوتوا القدْرةَ على الفصل بين الذي هو مِنْ كلام البشر، والذي هو ليس من كلامهم.

والرابع: أن الذين تحداهم به كانوا يدركون أن ما طولبوا به من الإتيان بمثله، أو بعشر سور مثله مفتريات، هو هذا الضرب من البيان الذي يجدون في أنفسهم أنه خارج من جنس بيان البشر.

---

(1) مالك بن نبي (ت1393هـ)، **الظاهرة القرآنية**، دار الفكر، دمشق، ط4، 2000م، 24، 25.

(2) الحليمي، الحسين بن الحسن البخاري (ت 403هـ)، **المنهاج في شعب الإيمان**، ت حلمي فودة، دار الفكر، 1399هـ، 1/ 319.

والخامس: أن هذا التحدي لم يُقْصَدْ به الإتيان بمثله مطابقا لمعانيه، بل أن يأتوا بما يستطيعون افتراءه واختلاقه، من كل معنى أو غرضٍ مما يعتلج في نفوس البشر.

والسادس: أن هذا التحدي للثقلين جميعا إنسهم وجنهم متظاهرين تحد مستمر قائم إلى يوم الدين.

والسابع: أن ما في القرآن من مكنون الغيب ومن دقائق التشريع ومن عجائب آيات الله في خلقه، كل ذلك بمعزل عن هذا التحدي المفضي إلى الإعجاز، وإن كان ما فيه من ذلك كله ما يعد دليلا على أنه من عند الله، ولكنه لا يدل على أن نظمه وبيانه مباين لنظم كلام البشر وبيانهم، وأنه بهذه المباينة كلامُ رب العالمين لا كلام بشر مثلهم.

ليس لأنه يحمل مكنون الغيب ودقائق التشريع وعجائب الآيات في الخلق يكون لأجل ما يحمل معجزا، ولا لأنه حين يقرر الحقائق لا ينزع إلى تحويرها أحدٌ أبدا، وما كان ذلك ليكون لولا أن قائله هو العزيز الحكيم، فكل ما يصدر عن الله تعالى يلازمه دوام التصديق من الكون، شاهدا على قدرة الخالق جل وعلا.

لذا كان لزاما أن تطْرَحَ كل الوجوه ما عدا ما تعلق منها بكونه كلاماً عربياً، فالقرآن من حيث هو كلام منبعٌ لإعجاز القرآن.

ثانيا: اختلاف العلماء في الاستدلال على وجوه الإعجاز القرآني[1]

كان العربُ يتنافسون أيام الجاهليةِ في نظم القصيد والرجز، وفي الخطب المنثورة، ورُويتْ عنهم أمثال وأحاديث، وكان ما يفيض من قرائح شعرائها وخطبائها في المفاخرات والمنافرات والمهادنات من دواعي الإعجاب والاغتباط، وما كان لكل عربي أن يتفتق لسانه بقول الجيد من الشعر أو النثر ؛ فقد يمر جيل أو جيلان ولا يظهر في القبيلة شاعرٌ أو خطيبٌ يعلي صوتَها وصيتها، ويعدد مآثرها، ويرهب بسلطانِ بلاغتِهِ عدوَّها ؛ فالبلاغة والبيان والفصاحة أمور لابد منها للقبيلة؛ مما أدى إلى ظهور فنون القول لدى العرب ونبوغهم فيها [2]. وعلى الرغم من هذا فإن العرب

---

(1) عبدالسلام، علي الطاهر، **الإعجاز البلاغي في قصة يوسف**، دط، 18.

(2) كرد علي، محمد، **أمراء البيان**، دار الأمانة، بيروت، ط3، 1969م، 1.

أذعنوا للقرآن، وأقروا بإعجازه وشهدوا على أنفسهم بالعجز عن مطاولته في أقصر سورة.

فهو كلامٌ معجزٌ، ليس ثمة شك في ذلك؛ إذ قامت الشواهدُ والأدلةُ الواضحةُ و القاطعةُ المتصلةُ أبد الدهر على وقوع الإعجازِ بهذا الكلامِ[1]، ولا يعلم الأعجمي أنه معجز إلا إذا علم عجز العرب عنه؛ إذ هو يحتاج في معرفة ذلك إلى أمور لا يحتاجها من كان من أهل اللغة وفصاحتها وبلاغتها نفسها، فإذا عرف عجز أهل اللغة والفصاحة والبلاغة حل محلهم وجرى مجراهم في إقرارهم بالإعجاز فيه، وبالتدرج في مستويات النطق والفصاحة لا يخفى علينا أن المتوسط من أهل اللغة واللسان لا يعرف من إعجاز القرآن ما يعرفه غيره ممن له تَمَكُّنٌ في هذه الصنعة، فربما حل في هذا الموضع محل الأعجمي في أنه لا يقف على إعجاز القرآن حتى يعرف عجز المتناهي في الصنعة والفصاحة عنه، وكذلك لا يعرف المتناهي والمُجِيدُ في الشعر وحده، أو من بلغ الغاية في معرفة الخطب أو الرسائل وحدها من غور هذا الشأن، ما يعرفه من استكمل معرفة جميع تصاريف الخطاب ووجوه الكلام وطرق البراعة، فلا يقف المختص ببعض هذه العلوم بانفرادها على الإعجاز دون تحققه من عجز البارع في هذه العلوم كلها عنه، فأما من كان متناهياً في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها إظهار الفصاحة فهو متى سمع القرآن عرف إعجازه، ووقع في نفسه ما يدهشه ويذهل عقله[2].

فالتحدي الذي وقع لهم به هو أن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن، منظومة كنظمها، متتابعة كتتابعها، مطردة كاطرادها[3].

وإنك أينما قلبت وجوه الرأي في الكلام العربي وأساليبه لن تجد القرآن الكريم خارجاً على وجه واحدٍ منها خروجاً غير مألوف؛ حيث يعد وجهاً جديداً مفرداً جاء به

---

(1) عرجون، محمد الصادق، **القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين**، دار القلم، دمشق، دت،157.

(2) الباقلاني، **إعجاز القرآن**، دار، 25.

(3) الباقلاني، **إعجاز القرآن**، 260.

القرآن يُرى منه وجهُ الإعجاز الذي لا يقدر الناس على مثله رؤيةً واضحةً محددةً [1]، ومع هذا فالقرآن معجز، ومع هذا الإعجاز أيضاً صار الكشف عن وجه الإعجاز والتعرف على دلائله مطلباً عزيزاً، انصرفت إليه همم الباحثين والدارسين من المسلمين وغيرهم ؛ ليقعوا على السر الذي من أجله كان القرآن بهذه المكانة العالية، والتي لا ينالها أحد ولا يطمع فيها بشر، مع أنه كلام من الكلام المعروف المألوف.

(1) الخطيب، عبدالكريم، **الإعجاز في دراسات السابقين دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها** ، دار الفكر العربي، 1974، 149.

الفرع الثالث: أشهر المؤلفات في الإعجاز

لم يبرز موضوعه إلا على لسان **واصل بن عطاء** المعتزلي (ت 131هـ)؛ لَمَّا بحث في سر إعجاز القرآن الكريم؛ فرأى انطلاقا من مذهبه الاعتزالي بأن ليس بشيء ذاتي فيه، وإنما هو بصرف اللهِ تفكيرَ الناس عن معارضته؛ وهو القول الذي تبناه فيما بعدُ **النظام** (ت 231هـ)، وعُرِف بالصَّرفة [1]؛ التي تعني أن الله تعالى صرف خلقه عن معارضة القرآن قهرا وجبرا عن معارضته.

عند ذلك بدأ العلماء يتعرضون لأوجه الإعجاز ويتحدثون عنه.

1 – الجاحظ ؛ بكتاب سماه **(نظم القرآن)** ، ألفه في بيان المعاني الغزيرة للآيات، مبينا أن هذا النظم هو سر الإعجاز فيه، ولا يعرف المتكلمون أحدا منهم نصر الرسالة واحتج للنبوة، بلغ في ذلك ما بلغه الجاحظ في كتاب (الاحتجاج لنظم القرآن وعجيب تأليفه)، وفيه قطع بأن الجاحظ هو أول متكلم في القرآن، على جهة النظم والتأليف[2].

وتتابعت المؤلفات في نظم القرآن للعلماء من بعده في البيان عن المعاني الدقيقة والإرشادات اللطيفة في آيات القرآن الكريم؛ ومنها: **(نظم القرآن) لابن أبي داود السجستاني، وابن الإخشيد.**

2 – ابن قتيبة ، في كتابه **(تأويل مشكل القرآن)** ، تعرض فيه وتصدى للطاعنين في القرآن الكريم بشكل عام، والمنكرين لإعجازه بشكل خاص، وكان يمثل إمامة أهل السنة والجماعة، كما كان يمثل الجاحظ المعتزلة.

3 – الواسطي بكتابه **(إعجاز القرآن)** ، الذي لم يصل إلينا، أولِ مؤلف في الإعجاز، يحمل اسمه صراحة.

4 – الطبري ببيان مزايا الأسلوب القرآني وبلاغته، ووجوه إعجازه من خلال تفسيره، فنجده يقول في مقدمة تفسيره إن من أشرفِ تلك المعاني التي فَضَل بها القرآن سائرَ الكتب قبله، نظْمُه العجيبُ ورصْفُه الغريب وتأليفُه البديع؛ الذي عجزتْ عن نظم مثْلِ أصغرِ سورة منه الخطباء، وكلَّت عن وَصْف شكل بعضه البلغاء،

---

(1) القضاة، **جهود الزرقاني**، 15.

(2) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 71.

وتحيَّرت في تأليفه الشُّعراء؛ فلم يجدوا له إلا التسليمَ والإقرار بأنه من عند الواحد القهار، مع ما يحوي من المعاني التي لم تجتمع في كتاب أنزل إلى الأرض من السماء[1].

5 – الرماني بكتابه **(نكت في إعجاز القرآن)**[2]؛ حيث نص على أن البلاغة أهم وجوه إعجاز القرآن؛ فذكر طبقاتها وأقسامها، مستدركا إياها على الجاحظ، ومستخرجا لهامن كتبه[3].

فصل فيه أوجه الإعجاز، وهي عنده: ترك المعارضة مع توفر الدواعي، والتحدي للكافة، والصرفة، والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة[4].

6 – الخطابي في كتابه **(بيان إعجاز القرآن الكريم)**، تعرض فيه لآراء العلماء الذين سبقوه بالحديث عن إعجاز القرآن الكريم وبلاغته، واستفاد منهم وزاد عليهم، وأضاف إضافات جديدة حول مفهوم النظم القرآني والتأليف والمعاني وغير ذلك[5].

7 – الباقلاني بكتابه المشهور **(إعجاز القرآن الكريم)** الذي يعتبر من أوسع الكتب التي ألفت لبيان إعجاز القرآن الكريم، وظاهر منه أنه اطلع على كل ما سبقه في مسألة إعجاز القرآن[6].

8 – **عبدالجبار القاضي** أفرد له فصلا في كتابه **(المغني)**[7].

9 – عبدالقاهر الجرجاني بثلاثة كتب، لها علاقة وثيقة بإعجاز القرآن، هي: **(أسرار البلاغة)** ، **و(دلائل الإعجاز)** و **(الرسالة الشافية)** ، اهتم فيها بإبراز جانب المعاني، ليفتح في العربية وإعجاز القرآن فتحا، تبعه عليه كل من جاء بعده بالترتيب والزيادة.

---

(1) الطبري، **جامع البيان**، 1/ 199.

(2) الرماني، **إعجاز القرآن**، 75.

(3) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 78، 79.

(4) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 80.

(5) الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، 57.

(6) شاكر، **مداخل الإعجاز**، 85.

(7) عبدالجبار القاضي، **المغني**، 16/، وشاكر، **مداخل الإعجاز**، 109.

10 – الزمخشري أشهر علماء ومفسري المعتزلة، صاحب تفسير **(الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)** ؛ حيث سلك فيه مسلكا دقيقا أبرز فيه وجوه إعجاز القرآن الكريم من خلال الأساليب البلاغية.

11 – السكاكي في**(المفتاح)** قال فيه إن إعجاز القرآن يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن، تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، وكما يدرك طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا يدرك تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة، إلا بإتقان علمي المعاني والبيان، والتمرين فيهما[1].

12 – السيوطي في **(معترك الأقران)** بدأه بحمد الله والثناء عليه لما جعل معجزات هذه الأمة عقلية؛ لفرط ذكائهم وكمال أفهامهم، وفضلهم على من تقدمهم؛ إذ كانت معجزاتهم حسية لبلادتهم وقلة بصيرتهم، قال لرسوله: ﴿**وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾، [النحل:44].

وكثر الاهتمام إلى اليوم بعلوم القرآن الكريم، وبخاصة الإعجاز في القرآن الكريم، وكثرت مؤلفاته وتفرعت وتخصصت في دقائقه وجمله.

ومن الكتب المعاصرة في الإعجاز:

1. **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:** مصطفى صادق الرافعي.
2. **أسلوب القرآن الكريم بين الهداية والإعجاز البياني:** عمر محمد باحاذق.
3. **إعجاز القراءات القرآنية – دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء:** صبري الأشوح.
4. **إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني:** صلاح عبدالفتاح الخالدي.
5. **البيان القرآني:** محمد رجب البيومي.

والكتب كثيرة جدا لا يحصيها عد، وكذلك المقالات والبحوث والملتقيات والدروس المرئية في الشبكة.

---

(1) السيوطي، **معترك الأقران**، 1/ 4، 5.

المطلب الثالث

الصرف مفهوما وتاريخا

أدلى العلماء القدامى والمحدثون بآرائهم في تحديد مصطلحي التصريف والصرف لغةً واصطلاحاً، وفي واضعه، وفائدته، ونشأته، وكيف فصل عن النحو، وما هي موضوعاته، وما هي مسائله، وما هي أهم المؤلفات التي ألفت في هذا المجال.

الفرع الأول: الصرف لغةً واصطلاحًا

أولا: تعريف الصرف في اللغة

الصَّادُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ مُعْظَمُ بَابِهِ يَدُلُّ عَلَى رَجْعِ الشَّيْءِ، وصَرَفْتُ الْقَوْمَ صَرْفًا وَانْصَرَفُوا؛ بمعنى: رَجَعْتُهُمْ فَرَجَعُوا. وَالصَّرْفَةُ: نَجْمٌ، وسُمِّيَتْ كذلك لِانْصِرَافِ الْبَرْدِ عِنْدَ طُلُوعِهَا، وَهي أيضا خَرَزَةٌ يُؤَخَّذُ بِهَا الرِّجَالُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ كَأَنَّهُمْ يَصْرِفُونَ بِهَا الْقَلْبَ عَنِ الَّذِي يُرِيدُهُ مِنْهَا. وقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: صَرْفُ الْكَلَامِ: تَزْيِينُهُ وَالزِّيَادَةُ فِيهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا زُيِّنَ صَرَفَ الْأَسْمَاعَ إِلَى اسْتِمَاعِهِ[1].

ويقال التصريف ويفيد معنى التغيير والتحويل والقلب من وجه لآخر، أو من حال لحال، صَرَفَه يَصرفُه صرفاً فانصرف، وَصرَّفَ الشيءَ: أعمله على غير وجه[2].

وقد ذكرت الصيغتان على السواء؛ التصريف والصرف في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا صُرِفَتَ اَبْصٰرُهُمْ تِلْقَآءَ اصْحٰبِ اِ ٰلنّ ٰارِ قَالُوْا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ اَ ٰلْقَوْمِ اِ ٰلظّٰلِمِينَ ٰ**﴾، [الأعراف: 47].

ثانيا: تعريف الصرف اصطلاحًا: تطرق العلماء منذ بدء التأليف إلى موضوع الصرف اصطلاحًا، والملاحظ أنهم تبينوا أن الرجل محتاج إلى الصرف ليفهم كلام العرب على جهته، ومحتاج إلى الصرف ثانية حتى يتكلم على سنن العرب في

---

(1) ابن فارس، **المقاييس، [صرف]**.

(2) ابن منظور، **لسان العرب، [صرف]**.

كلامهم؛ أي حتى يحذو حذاءهم وهو يتكلم، ومن هذه الجهة جاء اختلافهم في تعريفه.

وأول من بلغنا أنه حدَّه **الخليل**[1] في قوله إنه اشتقاق بعضٍ من بعضٍ، ورأى صرف الكلمة إجراءها بالتنوين[(2)].

بينما نجد التصريح والبيان في **(الكتاب)** بذكر مصطلح (التصريف) في قوله: "**باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل**" [(3)].

إذن؛ فالكتاب أول من يَحُدُّ التصريف، وذلك بأن يُبني من الكلمة بناءٌ، لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم يُعمل في البناء الذي بُنِي ما يقتضيه قياس كلامهم، وهو المعروف عند المتأخرين بـ(مسائل التمرين)، ويتضح من النص وما ذكره سيبويه أنه يطلق التصريف على التمرين والرياضة، بينما أهمل تعريف الصرف –كما ترى خديجة الحديثي–، مع أنه ذكر قواعده ومسائله في الكتاب[(4)].

وحدّه ابن السراج (ت 316هـ) عند ذكر الصرف في كتابه بقوله: "**وهذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من تغيير**" [(5)]، وهو أول من فرق بينهما؛ وذلك حين عاد وذكر مسائل التصريف، وقسَّمها إلى ضَربينِ؛ ضربٍ هو ما تكلمتْ بهِ العربُ، وكانَ

---

(1) الخليل بن أحمد (100– 170هـ)، الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أحد الأعلام، وكان رأسا في لسان العرب، دينا، ورعا، قانعا، متواضعا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علما لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب **(العين)** في اللغة، وكتاب سيبويه رواية عنه، السير، 7/ 429، 430.

(2) الخليل، بن أحمد الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، **معجم العين**، ت مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت، **[صرف]**.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 242–245.

(4) الحديثي، خديجة عبدالرزاق، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، 24.

(5) ابن السراج، محمد بن السري أبو بكر (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 3/ 231.

مشكلًا؛ فأحوجَ إلى أَن يبحثَ عن أُصولهِ وتَقديراتِه، فحدَّ بهذا الصرف العلمي بأنَّه مسائل هذا العلم، وضربٍ هو ما قِيسَ علَى كلامِهم؛ لِيُقْتدَى به، وُيتكَـلَّم على منوالهم[1]؛ فهو حد هذا العلم مرتين في كتابه، وهذا ما أوقع الدارسين في الخطأ، حين عدُّوه من الذين لم يحدوا الصرف[2].

ثم جاء ابن جني، وشرح كتاب المازني في التصريف؛ فحد التصريف بقوله "**أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبنى منه مثل (جعفر) فتقول (ضَرْبَب)، ومثل (قِمَطْر): (ضِرَبٌّ)، ومثل (درهم): (ضِرْبَبّ)، ومثل (عَلِم): (ضَرِب)، ومثل (ظَرُف) (ضَرُب)؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة** "[3]؛ فهو بهذا يعني التحويل، وانتحاء الكلام المسموع.

ويقول عبد القاهر في مفتاحه: "**اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة**"[4].

إلى أن جاء ابن الحاجب (ت 646هـ)؛ الذي كتب الشافية في الصرف، وقال فيها عن الصرف إنه علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[5].

---

(1) ابن السراج، **الأصول في النحو**، 3/ 316.

(2) هند عباس، بن علي، **الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام 1968-1998م**، دار الفراهيدي للنشر، العراق، 2015م، 19.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، **المنصف شرح كتاب تصريف أبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث، ط1، 1954م، 1/ 3-4.

(4) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر (ت 471هـ)، **المفتاح في الصرف**، ت علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ، 27.

(5) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب** مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي (ت1093هـ)، ت محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ، 1/ 1.

ثم جاء تعريف ابن مالك (ت 672هـ) له، في قوله: "**التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة، وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك**"[1].

يقول عباس حسن (ت 1398هـ) في ذلك: **(ليس من التصريف، عند جمهرة النحاة، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، لتؤدي معاني مختلفة؛ كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق، ... ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان في اختصاص (النحو)، وبحوثه عند تلك الجمهرة)**[2].

وتبينه أيضا خديجة الحديثي (ت 1439هـ)، مع بيان قسميه؛ فتقول في العمليِّ إنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، وفي العلمي إنه العلم بأصُول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء [3]. وهو تعريف إجرائي جامع لمعنى هذا العلم وموضوعاته.

ولابَدَّ من الإشارة إلى أن المتأخرين من علماء العربية يجعلون الصرف والتصريف لفظين مترادفين معناهما واحد، أما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، واختيار المحدثين لفظة **(الصرف)** إنما كان لخفتها، وموافقتِها كلمةَ **(النحو)**؛ لأن النحو والصرف صنوان[4].

---

(1) ابن مالك، محمد بن عبدالله الجياني (ت672هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ- 1967م، 290.

(2) حسن، عباس (1398هـ)، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط15، 4/ 747.

(3) الحديثي، أبنية الصرف في الكتاب، 23.

(4) الضامن، حاتم صالح، **الصرف**، مطابع البيان التجارية، دبي، ط 1، 1422هـ، 11-12، ونهر، هادي، **الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م، 21.

الفرع الثاني: نشأته وأهم المؤلفات فيه

حتى نعرف كيف نشأ علم الصرف، وكيف انفصل عن النحو، لابد من الرجوع إلى المصنفات الأولى، وفي مقدمتها **(الكتاب)**؛ الذي حوى كثيرًا من مسائل الصرف وموضوعاته وإن لم ترتب أو تبوب كما فعل المتأخرون، وكان مدار ترتيب الموضوعات الصرفية فيه خاضعا لفكرة تقديم الموضوعات الصرفية التي لها آثارها في التركيب بوضوح على الموضوعات الصرفية التي تعني بدراسة التغيرات في صور الكلمات؛ فأفرد باباً في الكلام على المجرد والمزيد من الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية [1]، والأفعال بأنواعها: المجردة والمزيدة، وتكلم على مواضع الزيادة وكيفية معرفة الحروف الزوائد [2]، ثم عقد باباً لما مضى من المعتل وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف [3]، تكلم فيه على معتل الفاء والعين واللام بالواو والياء، والمضعف، وأفرد أبواباً صغيرة بعنوان (قلب الياء واوا) و(قلب الواو ياء) [4]، وبقيت الفكرة عند من جاء بعد سيبويه، وإن ظهر بعده التخطيط والتصنيف، والتنوع في اتجاهات وعرض الموضوعات الصرفية ومعالجتها وأساليب ذلك، فأغلب من صنف مصنفات تخصصية اعتمدت على موضوعات التصريف منطلقًا لها، أو مصنفات اعتمدت على موضوعات النحو بمفهومه الواسع الذي يضم موضوعات نحوية وصرفية وصوتية أطلقوا عليه مصطلح (التصريف)، وقصروه على النظر إلى الكلمة من حيث الزيادة، أو الأصل، أو الحذف، وما يطرأ من تغييرات في صور الكلمة من حيث الإبدال والإعلال والإدغام[5].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 242.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 326.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 330.

(4) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 375.

(5) هند عباس، **الدرس الصرفي في العراق**، 51-52.

وعلى هذا بنى **المازني** كتابه **(التصريف)**؛ إذ يجد الباحث في موضوعاته بحثاً في أبنية الأسماء والأفعال، الأصول والزيادات، وحروف الزيادة، وبابا من مسائل الياء والواو، ومسائل من القلب والتضعيف في بنات الياء والواو، وما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح، وما تقلب فيه تاء (افتعل) عن أصلها[1].

ثم يأتي كتاب **(الأصول في النحو) لابن السراج** ؛ حيث يجد الدارس لتبويب الموضوعات الصرفية فيه أن فكرة تقديم دراسة الموضوعات الصرفية، التي لها أثر في الجملة العربية على الموضوعات التي تخص التغيرات في صور الكلم قد اكتملت ونضجت؛ حيث فصل بينها فصلاً تاماً، وأطلق مصطلح التصريف على المباحث التي تتناول التغيير الذي يظهر في بنى الكلمات لفظاً نحو الزيادة والإبدال، والحذف، والإعلال، والإدغام[2].

وكان لهذا التحديد لموضوعات الصرف أثره في المصنفات التي جاءت بعد **(الأصول)**، من ذلك كتاب **(الجمل) للزجاجي** ؛ إذ بحث المشتقات، والتصغير، والنسب، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والنون الخفيفة والثقيلة، وأبنية المصادر والأفعال ضمن المباحث النحوية، ثم أفرد باباً سماه **(باب التصريف)** بحث فيه حروف الزيادة، والبدل، والحذف، وتغير الحركة إلى السكون، والإدغام[3].

---

(1) ابن جني، **المنصف**، 2/ 1، 46، 158، 187، 242، 327.

(2) ابن جني، **المنصف**، 3/ 231.

(3) الزجاجي، عبدالرحمان بن إسحاق أبو القاسم البغدادي (ت 337هـ)، **الجمل في النحو** ، ت علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، 399.

وتأتي بعدها **(التكملة) لأبي علي الفارسي** ، يرى فيه بعض المعاصرين بدْء تنظيم موضوعات علم العربية وتنسيقها؛ لمَّا فصل المباحث النحوية عن المباحث الصرفية، ونظمها فيه[1].

ثم صنف **أبو القاسم ابن المؤدب** (ت 328هـ) **(دقائق التصريف)** ، وضمَّ كتابه واحدا وستين مبحثا رئيساً، لم يتحدث فيها عن حروف الزيادة، أو الإبدال، أو الحذف، والإدغام، أو الموضوعات التي تتناول متغيرات البنية لمعان مقصودة: كالتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والنسب والتصغير، بينما تحدث عن الأفعال الماضية، والمستقبلة، والمصادر، والنعوت؛ وأصول الصحيح وفروعه، وشواذ كلام العرب، وأطراف من النحو [2]، وقدم دراسة الأفعال والمصادر والنعوت لما فيها من المعاني والحجج القوية والأدلة الموثقة، ثم بحث بعد ذلك الأصول الصحيحة وفروعها.

ولم يباين **ابن جني** في **(التصريف الملوكي)** كثيرا من سبقه من مثل المازني، وابن السراج، وشيخه أبي علي الفارسي؛ فجاءت الموضوعات الصرفية التي تناولها فيه كاشفة بوضوح اعتماده على مفهوم التصريف عند ابن السراج؛ إذ يقول: "**فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، وبدل، وحذف، وحركة أو سكون، وإدغام**"[3].

ويقول **ابن يعيش** (ت 643هـ) في **(شرح الملوكي في التصريف)** ؛ وهو توضيح لتصريف أبي الفتح وتفسير له إن التصريف من أجل العلوم وأشرفها وأغمض أنواع الأدب وألطفها، وإن **(ملوكي) ابن جني** ابن مشتمل على كثير من

---

(1) ابن الحاجب، عثمان بن عمر المالكي (ت 646هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، ت إبراهيم محمّد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ، 1/ 54، والسامرائي، فاضل بن صالح، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971م، 37-38.

(2) ابن الحاجب، **الإيضاح**، 28، 44، 65، 147، 401، 435.

(3) ابن جني، **التصريف الملوكي**، عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 2005م، 7.

حدوده وجمل قوانينه وعقوده، إلا أن إيجازه حتم إملاء هذا الكتاب؛ شرحا لمشكله، وإيضاحًا لسبله، مقيدًا كل فصل منه بحججه وعلله[1].

ووقف ابن جني معالجته تلك الموضوعات التي ضمها كتابه على علم الصوت؛ فكانت دراسته مرتكزة على ركيزتين؛ هما: علم الصوت، واختلاف اللهجات وأثرها في تغير بنية الكلمة تغيراً تصريفياً؛ فأبواب الزيادة، والإبدال، والحذف، والإدغام، تشتمل دراستها على البحث في اختلاف الصوامت، أما تغير الحركة والإعلال فتشمل دراستها على البحث في اختلاف الصوائت[2].

ثم جاء **الزمخشري** (ت 538هـ) وألف **(المفصل)**، وتداخلت الموضوعات النحوية والصرفية في كتابه؛ فأدرج في نهاية كل قسم من أبوابه الأربعة موضوعات علم الصرف:

ثم صنف **ابن الدهان (الفصول في العربية)** اتبع فيه ابن جني في دراسته للموضوعات الصرفية؛ فربط التغييرات التي تعنى بالمفردة بعلم الأصوات، وأفرد الثلث الأخير من كتابه لدراسة الزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل والإدغام دراسة صوتية، وأطلق عليه (المادة التصريفية)، والملاحظ أنه أطلق (التصريف) على هذه الموضوعات[3] وجعل تسمية (الصرف) للموضوعات التي تخصص للنظر في اللفظة المفردة التي لها أثر في الجملة كالتثنية والجمع، والتصغير، والنسب، والوقف، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وأفرد لها الفصل الثاني من الكتاب[4].

ثم ألف **ابن الحاجب** المالكي (ت646هـ) كتابه **(الشافية)** في الصرف، التي يُعدُّ من أهم كتب الصرف؛ لأن مؤلفه رتبه ترتيباً دقيقاً وهذب مسائله وبوب

---

(1) ابن جني، **الملوكي**، 17.

(2) النعيمي، حسام، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني** ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنش، بيروت، 1980م، 97.

(3) ابن الدهان، سعيد بن المبارك (ت 569هـ)، **الفصول في العربية** ، ت فائز فارس، دار الأمل، بيروت، 1409هـ، 115-164.

(4) ابن الدهان، **الفصول في العربية**، 59-112.

موضوعاته[1]، وأصبحت **(الشافية)** من خيرة كتب الصرف من حيث الإحاطة والتبويب؛ إذ لم يستقر علم الصرف على أصوله وقواعده، إلا في القرون التي تلت، لاسيما في زمن ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام ومن عاصرهم، حتى عدت نهايةَ المطاف لقواعد علم الصرف وأصوله وأحكامه، ولها شروح كثيرة، أهمها: شرح الرضي (ت686هـ)، والركن (ت 717هـ) الأستراباذيين، وشرح الخضر اليزدي فرغ منه سنة 720هـ، وشرح الجاربردي (ت746هـ).

ثم صنف بعد ذلك **ابن عصفور** الإشبيلي (ت 669هـ) كتابه **(الممتع في التصريف)**، وقسم في مقدمته الموضوعات التصريفية قسمين؛ قسما يتناول الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وقسما يتناول الكلمة على صيغ مختلفة لكن لا تؤدي إلى اختلاف في المعنى، غير أنه لم يبحث موضوعات هذين القسمين في كتابه؛ لأنه يرى أن موضوعات القسم الأول جرت العادة على دراستها مع المباحث النحوية، وبناء على ذلك تضمنت دراسته فيه حروف الزيادة، والإبدال، والحذف، والنقل، والإدغام، وأما موضوعات القسم الأول فدرسها في كتابه بناء على قوله: "**وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف**"[2]، وكتاب المقرب من كتب النحو التي تجمع بين المباحث النحوية والصرفية.

فابن عصفور على الرغم من إدراكه أن مفهوم الصرف يطلق على نوعين من الموضوعات التي تشترك في خاصية واحدة؛ هي التغيير الذي يطرأ عليها، وتختلف بما تؤدي تلك المتغيرات من أثر في اختلاف المعاني، ومع هذا اضطربت دراسته

---

(1) خديجة الحديثي، **أبنية الصرف في الكتاب**، 34.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن أبو الحسن الحَضْرَمي الإشبيلي (ت 669هـ)، **الممتع الكبير في التصريف** ، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، 31.

للموضوعات؛ فنجده بحث النسب والإدغام مع النحو، وبحث حروف الزيادة مع القسم الأول في **(المقرب)** في حين بحثها ضمن القسم الثاني في كتابه الممتع[1].

ونجد في المصنفات التي تلت بعد ذلك معظم الدارسين المتأخرين عادوا إلى جمع الدراسات النحوية والصرفية في كتاب واحد، وقصر موضوعات التصريف على أوزان الأفعال، وحروف الزيادة، والحذف، والميزان الصرفي، والإبدال، والإعلال، والإدغام[2]، وتركت بقية الموضوعات ضمن المباحث النحوية، كصنيع ابن مالك في ألفيته، وتسهيله، والكافية الشافية، وتابعه شراح كتبه كابن عقيل، والأشموني، والصبان، وغيرهم، والذي لا مراء فيه أن الشرح تبع لأبواب المتن ومسائله بحسب تسلسلها[3]؛ فكانت غاية هذه المؤلفات تعليمية، تقدم علم العربية بمعناه الشامل لعلمي النحو والصرف للدارسين.

وجمع أبو حيان المباحث النحوية والصرفية في كتابه **(ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)**؛ لأنه يرى علم النحو مشتملاً على أحكام الكلمة، وهذه الأحكام على قسمين قسم يلحقها في حالة الإفراد، وقسم يلحقها في حالة التركيب [4]، وهذا الأمر يقودنا إلى قناعة مفادها أنه يرى تقديم معرفة علم الصرف على علم النحو واجبًا [5]، وله **(المبدع من الممتع)**، و**(نهاية الإعراب في التصريف والإعراب)**

ولم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك كثيرًا، ومعظم من كتبوا فيه كانوا عيالاً عليهما في مادة الصرف.

---

(1) هند عباس، **الدرس الصرفي في العراق**، 65.

(2) هند عباس، **الدرس الصرفي في العراق**، 65.

(3) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمان العقيلي (ت 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ت محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، 4/ 191، وابن مالك، محمد بن عبدالله الجياني، شرح الكافية الشافية، ت عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1982م، 4/ 2077.

(4) أبو حيان، محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ت رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 1/ 4.

(5) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، 1/ 4.

وبعد هذا العرض للموضوعات التصريفية في مؤلفات الأقدمين نقول إن تباين القدماء في المباحث الصرفية التي يجمعها مصطلح التصريف مؤشر لدلالتين.

الأولـى: أنه لابد لكل كتاب من أساس يتبعه المصنف في ترتيب الموضوعات وعرضها، ليعد مسوغاً له في ضم بعض المباحث، وطرح آخر، فمن ذلك على سبيل المثال كتاب **(اللمع في العربية)** لابن جني، الذي بحث التثنية والجمع بأنواعه، والتأنيث، والنسب، والتصغير، والإمالة فقط من بين الموضوعات الصرفية[1]، ومسوغ دراستها دون غيرها يرجع إلى المتغيرات التي طرأت عليها وأدت إلى إحداث وظائف نحوية جديدة، فابن جني كان ينظر إلى أثر تلك المتغيرات في تركيبة الجمل لا إلى كيفية حدوث تلك المتغيرات.

والثانيـة: أن دراسة الموضوعات الصرفية في كتب المتقدمين تعتمد على فهم المصنف نفسه لعلم الصرف، فإن كان يرى أن علم الصرف يدرس المتغيرات التي تحدث في المفردة ولا تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية درس قسمًا من الموضوعات الصرفية كالزيادة، والإبدال، والحذف والنقل، والإدغام، وهذا دأب معظم المصنفين الذين ألفوا مصنفات في علم النحو بمعناه الشامل، أو في علم الصرف بمعناه التخصصي وإن كان المصنف يرى أن التصريف يشمل على نوعين من الموضوعات جامعها التغيير الذي يلحقها، وبيان ما تحدثه من أثر في المعنى، جمعها كلها، وأطلق عليها مصطلح (التصريف)، ومثل ذلك صنيع ابن الحاجب في الشافية. وقد يدرك المصنف أن التصريف يشمل نوعين من الموضوعات، ومع ذلك يدرس قسماً من الموضوعات تحت مصطلح التصريف، والقسم الآخر ضمن المباحث النحوية، من ذلك صنيع أبي علي الفارسي، وابن عصفور وأبي حيان في ارتشافه[2].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ)، **اللمع في العربية**، ت فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 265- 295.

(2) هند عباس، **الدرس الصرفي في العراق**، 67.

الفرع الثالث: فائدة علم الصرف

يعد علم الصرف من أجلّ علوم العربية موضوعًا، وأعظمها خطرًا، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تخل بالفصاحة وتبطل معها بلاغة المتكلمين، ويوضح لنا العلماء فائدة علم الصرف؛ ومن ذلك **ابن جني** (ت392هـ)؛ الذي يقول إن التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه شد فاقة؛ لأنه ميزان العربية؛ فبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريق، وذلك نحو قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول، نحو مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لا يعرف إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس [1].

ومن هذا نعرف أن التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية لأنه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، ويجري منها مجرى المعيار والميزان، وعلى معرفته وحده المعول في ضبط الصيغ، ومعرفة تصغيرها، والنسبة إليها، وبه وحده يقف المتأمل فيه على ما يعتري الكلم من إعلال أو إبدال أو إدغام، ومنه وحده يعلم ما يطرد في العربية، وما يقل، وما يندر، وما يشذ، من الجموع والمصادر والمشتقات[2].

ويوافقه في هذا الرأي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)؛ إذ عده أشرف

(1) ابن جني، **المنصف**، 1/ 2.

(2) الضامن، **الصرف**، 15.

شطري العربية، وأغمضها؛ لاحتياج جميع المشتغلين بالعربية إليه، وأنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ورأى وجوب تقديمه على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها، من غير تركيب[1].

(1) ابن عصفور، **الممتع**، 1/ 27-29.

المبحث الثاني
الإعجاز في القرآن

انفرد القرآن بالإعجاز اللغوي البياني دون بقية الكتب؛ إذ لم يسمع بالإعجاز والتحدي قبل القرآن الكريم، وقبل المبعث.

وهل سُمع يوما قائل بأن غير القرآن من كلام الله معجز، مثل التوراة والإنجيل؟

والجواب هو أنه ليس شيء من ذلك معجزًا في النظم والتأليف، وإن كان معجزًا في ما يتضمن من إخبار بالغيوب، وإنما لم يكن معجزًا؛ لأن الله لم يصفه بما وصف به القرآن، ولأنَّا قد علمنا أنه لم يقع التحدي به كما وقع للقرآن، ولأن ذلك اللسان لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذي ينتهي به إلى حد الإعجاز.

وفي سبيل التعرف على الإعجاز في القرآن، وما قيل فيه، جاء هذا المبحث في مطلبين يوضحان المطلوب كما يلي:

المطلب الأول: العربية قبل نزول القرآن

المطلب الثاني: تاريخ القول بالإعجاز وأشهر أعلامه

المطلب الأول

العربية قبل نزول القرآن

الفرع الأول: العربية لغة الإعجاز

أُعطِي العرب الكلام ومُنِعوا الطعام، كلمة قيلت لتدل على ما وصل إليه العرب من اهتمام بلغتهم وقت تنزل القرآن، وتمكنهم من أساليبها وبيانها[1].

فقد بلغت العربية في العصر الذي سبق التنزيل مستوًى متقدما من التعبير الأدبي في الشعر والنثر معا، أتاح لأصحابها قوة فطرية للتمييز بين الأساليب على اختلاف درجاتها، ما أسَّس لما عُرِف بعد ذلك بعلم البلاغة، يدل على ذلك تلك النماذج النقدية الأولى التي أوردتها أمهات الكتب الأدبية واللغوية، ومن أوضحها هنا تلك القبةُ التي كانت تضرب لنابغة ذبيان في سوق عكاظ؛ حيث كانت مقصد الشعراء، يحتكمون إليها في تقويم الأشعار وأصحابها، والمفاضلة بينها[2].

وكان بين الشعراء أنفسهم نقد وتوجيه، كالذي كان من طرفة مع خاله المتلمس بن علس الضبعي في قول المتلمس (الطويل):

وَقَدْ أَتَنَاسَى الهَمَّ عِنْدَ ادِّكَارِهِ * بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدِمِ**[3]

فقال طرفة معلقا على هذا البيت: استنوق الجمل؛ أي إنه جعل الجمل مثل الناقة؛ إذ الصيعيرية سمة في الناقة[4].

---

(1) التوحيدي، علي بن محمد أبو حيان (ت 400هـ)، **الإمتاع والمؤانسة**، دت، المكتبة العنصرية، بيروت، 1424هـ، 327.

(2) ضيف، شوقي، **البلاغة تطور وتاريخ**، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1977م، 11.

(3) المتلمس الضبعي، جرير بن عبد العزى (وقيل بن عبد المسيح) (ت43ق.هـ)، **ديوان المتلمس الضبعي** برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، ت حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1390هـ، 1970م، 320.

(4) المفضل الضبي، بن محمد بن يعلى (ت168هـ)، **المفضليات**، ت أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت، 174.

فكانت لهم ملاحظات سريعة وعابرة، تنم عن اهتمامهم بعمق الكلمة ودلالتها، ومعرفةٍ بمجاري القول؛ إذ لم تأت تلك العبارات اعتباطا.

وكان فيهم من ينقح القصيدة حولا؛ لتخرج على أرضى وجه يمكنه بلوغه؛ فكانت الجودة مطلبهم الذي لا يخطئونه[1].

فلمَّا ظهَر الإسلام على الوثنيَّة، وغُلِب الرومُ والفرسُ على أمرهم، واستَفاض الفتح، وتدفَّقت العرب في بلاد الله، وأسلمت الأعاجم أو جلُّها، واستَقبلت الجزيرة العربيَّة الناس للحجِّ والتكسُّب، وتزاوج العرب من الأمم الأخرى، واختلطت الألسنة الفصيحة بألسنة العجم والرُّوم والنبط، تغيَّرت حاجة العربيَّة بعدَ استِقرار لسانها؛ فبعد أنْ كانت الأسواق التي تجمعُ العرب هي الحاجة وهي الضَّرورة لتهذيب اللسان العربي، صارت الضرورة في أمرٍ آخَر يكونُ حاكمًا للسان العربي؛ لئلا ينزلق إلى مهوى من الضعف، ويكون سورًا منيعًا ليردَّ الدُّخَلاء، ويكون مَنارًا ليهدي مَن ضلَّ عن سبيله، والمتأكد أنَّ هذه الحاجة لم تشتدَّ إلا بعد اتِّساع الفتوح الإسلاميَّة، وتوافُد الأعاجم على البلاد العربيَّة مسلمين، وذلك في عهد عمر بن الخطاب (ﷺ) ومَن تلاه من الخُلَفاء الراشدين، ثم استمرَّ الأمر على ذلك إلى أنْ ظهر رجالٌ ضبطوا اللسان بأحكامٍ وأصولٍ سموها النحو[2].

وقد نقلت كتب اللغة والأدب تسابقهم في إحسان القول، ودقيق التعبير عن المعاني، كتسابقهم في أمور المعاش والغلبة والسلطان.

وكان لجميل التعبير عندهم القدح المعلى؛ إذ جعلوه الميزان في التفوق والتقدم في حلبة القول والإنشاء.

---

(1) الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان (ت255هـ)، **البيان والتبيين**، ت عبدالسلام هارون، دار الهلال، القاهرة، ط2، 1/ 204.

(2) شاكر، محمود بن محمد (ت1418هـ)، **مقدمة محمود شاكر لشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين، المطبعة المصرية، ط1، 1352هـ، 1933م، 16.

وهل كان تفوق امرئ القيس على الشعراء، وتقدمه عليهم إلا بجودة التعبير، وإلا فإن الأحرار وأصحاب العقول كلهم مجمعون على بذاءة المعاني التي عرضها في معلقته، وما أصحاب بقية المعلقات عن ذلك ببعيد؛ فعمرو في الفخر بالقبيلة، والحارث في الرد عليه، وعنترة في الفخر بنفسه وبقتاله في الحروب، والنابغة في التودد إلى الملوك، والاعتذار من غير ذنب، طمعا في الأعطيات، وقد كان حرا غنيا عن ذلك.

ومع كل هذه المقاصد الدنية في أشعارهم، وبعض المعاني المسترذلة، إلا أنهم بلغوا بأشعارهم أن حببوا كل سامع متذوق لحسن الكلام، مشغوف بأطاييه، حببوهم في أغراضهم، ورغبوهم في ترداد كلامهم، وما ذاك إلا عن إحسانهم القول، وإجادتهم التعبير، وتفننهم في التصوير والتوصيف.

لهذا جاء القرآن بمعهود كلامهم، ومعهود أساليبهم، ومعهود ما كانوا يتجاودون به، ويتسابقون ويتفاخرون فيه، ولم يخلُ من الإخبار بالغيوب والعلوم والتشريعات التي سبقت بها بقية كتب الله، ويُعلم يقينا أنهم يعجزون عنها كلها.

الفرع الثاني: بين الإعجاز القرآني ولغة القرآن

نزل القرآن الكريم آخرَ الكتب المنزلة، على قوم سماهم أميين، لم يأتهم كتاب قبل القرآن، بينما نزلت كتب سماوية على الأمم غير أمة القرآن.

ولم يختص القرآن بشيء من العلوم الكونية والغيبية عن بقية الكتب قبله، غير ما جاء في نظمه وتأليف كلماته، ولم تك نتلك الكتب معجزةً في النظم والتأليف، وإن كانت معجزةً كالقرآن فيما يتضمن من إخبار بالغيوب، وإنما لم تكن معجزةً؛ لأن الله لم يصفها بما وصف به القرآن، ولأنا قد علمنا أنه لم يقع التحدي بها كما وقع في القرآن، ولأن ذلك اللسان لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذي ينتهي به إلى حد الإعجاز[1].

وفي هذا الكلام الذي جمع كتب المتقدمين، إفصاح عن فضل القرآن بالإعجاز اللغوي على بقية الكتب، وأن التحدي وقع بالقرآن دون بقية الكتب، وأنه وقع بمعهود كلام العرب الذين أنزل فيهم؛ إذ وصلوا إلى الذروة من الفصاحة والبيان؛ حتى علقوا أجود أشعارهم على جدار الكعبة المشرفة، أشرف البيوت وأكثرها تعظيما في قلوبهم، وما هذا إلا لمكانة الكلام الحسن، واللفظ الرائق في أنفسهم.

فالتحدي الذي وقع بالقرآن تحدٍّ بلفظه ونظمه وبيانه لا بشيء خارج عن ذلك، من الإخبار بالغيب المكنون، ولا بالغيب الذي يأتي تصديقه بعد دهر من تنزيله، ولا بعلم ما لا يدركه علم المخاطبين به من العرب، ولا بشيء من المعاني مما لا يتصل بالنظم والبيان[2].

وهذا فيه شرف للرسالة ولمن جاء بها، ولمن جيئوا بها ونزلت عليهم لتهديهم؛ شرفٌ عظيم أن تكون معجزة هذه الأمة عقليةً، مرجعها الفكر والتذوق والافتنان في

---

(1) السيوطي، عبدالرحمان بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ)، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م ، 10.

(2) شاكر، محمود بن محمد (ت 1418هـ)، **مداخل إعجاز القرآن** ، دار المدني، جدة، در، 2002م، 153، 154.

التعبير، باقيةً ما بقي الليل والنهار، بينما كانت حجج الأمم السابقة عينية حسية، تذهب بذهاب الرسل، على نبينا وعليهم الصلاة والسلام.

وقد كان الشيء الذي دفع **محمود شاكر**[1] إلى البحث في إعجاز لغة القرآن، أو الإعجاز اللغوي للقرآن، والذي أثار عزمه للكتابة فيه، وفي الشعر الجاهلي تبعا له، هي فرية بعض المستشرقين، ومن شايعهم من أساتذةٍ يومها، أن الشعر الجاهلي مصنوع منحول كله، وضعه الرواة في الإسلام، ولم يكن هذا التشكيك في حقيقته سوى ثرثرة فارغة رمت به –كما يقول– في الأمر المخوف؛ وهو النظر في شأن إعجاز القرآن؛ معللا ذلك بأن أصحاب هذا الشعر الجاهلي هم أنفسهم المنزل فيهم هذا القرآن المعجز؛ فكانوا السابقين بالإيمان به وبما جاء فيه؛ لما رأوا فيه من ارتفاع وسمو عن مستوى كلامهم[2].

وكل الذي سيأتي من كلام الأئمة في الإعجاز يصب في هذا الطرح؛ فكلهم ردوا مكمن الإعجاز إلى الألفاظ والأسلوب والتصرف في الكلام.

فلا يجوز أن يظهر في صميم العرب وفي مثل قريش ذوي الأنفس الأبية والهمم العلية والأنفة والحمية من يدعي النبوة، ويقول إن حجته أن الله قد أنزل عليه كتاب، تعرفون ألفاظه وتفهمون معانيه، إلا أنكم لا تقدرون على أن تأتوا بمثله ولا بعشر سور منه، ولا بسورة واحدة، ولو جهدتم جهدكم واجتمع معكم الجن والإنس، ثم لا تدعوهم نفوسهم إلى أن يعارضوه ويبينوا سرفه في دعواه، لو كان ممكنا لهم، وقد بلغ بهم الغيظ من مقالته حداً تركوا معه أحلامهم وخرجوا عن طاعة عقولهم، حتى واجهوه بكل قبيح ولقوه بكل أذى ومكروه ووقفوا له بكل طريق، ولم يسمع قط بذي عقل استطاع أن يخرس خصمه بكلمة يجيبه بها، فيترك ذلك إلى أمور ينسب معها إلى ضيق الذرع وأنه مغلوب قد أعوزته الحيلة وعزّ عليه المخلص.

---

(1) هو فقيد العربية، حامل لواء الدفاع عنها محمود بن محمد شاكر، من أسرة أبي علياء الحسينية، (1909–1996م)، كتب كثيرا محاربا للعلوم الدخيلة، وللقائمين بها، ودافع عن التراث وعن كتب المتقدمين، وهو شاعر، ومن كتبه **(المتنبي)** و**(نمط صعب ونمط مخيف)** و**(القوس العذراء)** التي حلل بها قصيدة للشماخ بن ضرار، وغيرها، **شالو، مداخل إعجاز القرآن**، 3 –7.

(2) شاكر، **مداخل إعجاز القرآن**، 13، 14.

فلم يكن التحدي إلى أن يعبروا عن معاني القرآن أنفسها وبأعيانها بلفظ يشبه لفظه ونظم يوازي نظمه، ولكن التحدي كان إلى أن يجيئوا، في أي معنى شاءوا من المعاني، بنظم يبلغ نظم القرآن، في الشرف أو يقرب منه[1].

فللقرآن كتاب الله تعالى؛ الذي حارت العقول الناصعة في رصفه، وكلت الألسن البارعة عن وصفه؛ لأنه المُطمِع ظاهره في نفسه، المُمتَنِع باطنه بنفسه، الداني بإفهامه إياك إليك، العالي بأسراره وغيوبه عليك، لا يطار بحواشيه، ولا يمل من تلاوته، ولا يحس بإخلاق جدته[2].

ونقل في موضع الإعجاز منه أنه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؛ فليس للإنسان موضع من الإنسان، بل متى أشرت إلى جملته فقد حققته ودللت على ذاته، كذلك القرآن لشرفه لا يشار إلى شيء منه، إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه؛ فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده[3].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر (ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 579.

(2) التوحيدي، علي بن محمد أبو حيان (ت400هـ)، **البصائر والذخائر**، ت وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م، 1/ 5.

(3) الزركشي، محمد بن بهادر (ت794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ، 100/2.

المطلب الثاني

تاريخ القول بالإعجاز وأشهر أعلامه

لم يُظهِر العلماء اهتماما بالبحث في الإعجاز وأوجهه إلا بآخرة، ولم يبرز موضوعه إلَّا على لسان **واصل بن عطاء** المعتزلي[1]؛ لَمَّا رأى –انطلاقا من مذهبه الاعتزالي– بأن إعجاز القرآن الكريم ليس بشيء ذاتي فيه، وإنَّما هو بصرف اللهِ تفكيرَ الناس عن معارضته؛ وهو القول الذي تبنَّاه فيما بعدُ **النظام**[2]، وعُرِف **بالصَّرفة**[3]؛ التي تعني أن الله تعالى صرف خلقه قهرا وجبرا عن معارضة القرآن.

فمقتضى القول بالصرفة أن الله أحدث عجزًا في نفوس الناس عند تنزل القرآن، عن التكلم بكلام يدخل الريب في نفوس الناس، بأن القرآن كلامه. وفي هذا مغمز في القرآن بأن لا فضيلة فيه، وليس نظمه بحجة، كما يروي الجاحظ من قول النظام، ولم يبق حينها لإثبات صدق النبوة إلا سلب قدرة البشر عن معارضته، وفيه طعن في التحدي الإلاهي للناس؛ حين يكون في شيء سُلِبوه[4].

وأما لفظ الإعجاز فمحدث لم يعرف إلا في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وكان مقترنا بلفظ التحدي المتضمن معنى أن يأتي المرء بأمر ويطالب خصمه بأن يأتي به، باذلا غاية جهده وهو يعلم استحالة ذلك؛ والذي لم يظهر هو الآخر بهذا

---

(1) هو واصل بن عطاء الغزال أبو حذيفة (80– 131هـ)، البليغ، الأفوه، وقيل: ولاؤه لبني ضبة، وكان يلثغ بالراء غينا، فلاقتداره على اللغة تجنب الوقوع في لفظة فيها راء، وهو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3 ، 1405هـ، 1985م، 5/ 464.

(2) هو شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، أبو إسحاق إبراهيم بن سيار مولى آل الحارث بن عباد، الضبعي، البصري، المتكلم. تكلم في القدر، وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ، وكان يقول: إن الله لا يقدر على الظلم ولا الشر، ولو كان قادرا، لكنا لا نأمن وقع ذلك، وإن الناس يقدرون على الظلمٍ كفره خاله العلاف المعتزلي، السير، 10/ 541 ، 542.

(3) القضاة، علاء عبد الله إبراهيم، **جهود الإمام الزرقاني في إبراز دلائل إعجاز القرآن الكريم والدفاع عنه** (ماجستير)، بإشراف خالد حجاج، قسم القرآن الكريم وعلومه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1432هـ، 15.

(4) أبو موسى، محمد محمد حسنين، **الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم** ، مكتبة وهبة، ط 2، 1418هـ، 61.

المعنى المجازي، الغائب في كلام صرحاء العرب، إلا في نهاية القرن الثالث [1]، وأول من نقل عنه بهذا المعنى هو **الجاحظ**[2] في **(حجج النبوة)**؛ التي ألفها ردا على القول بالصرفة الذي ابتدعه أصحابه من المعتزلة؛ حيث يقول لو أن رجلًا من العرب قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة من القرآن؛ طويلة أو قصيرة، لتبين له في نظامها ومخرجها، وفي لفظها وطبعها، أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها[3].

ثم ثنى بكتاب سماه **(نظم القرآن)**، ألفه في بيان المعاني الغزيرة للآيات، مبينا أن هذا النظم هو سر الإعجاز فيه، ولا يعرف المتكلمون أحدا منهم نصر الرسالة واحتج للنبوة، بلغ في ذلك ما بلغه الجاحظ في كتاب **(الاحتجاج لنظم القرآن وعجيب تأليفه)**، وفيه قطع بأن الجاحظ هو أول متكلم في القرآن، على جهة النظم والتأليف[4].

يقول **شاكر** معلقا بعد نقله بعض كلامٍ **للجاحظ**، إن لفظ التحدي في كلامه محفوف بلفظ العجز من كل نواحيه؛ فكان أقرب أن يقول: إن القرآن أعجز العرب أن يأتوا بسورة من مثله، فجاء بقول قريب منه وهو **(يقرعهم بالعجز)**؛ فكان بذلك أدنى ما يكون أن يصف القرآن بأنه معجز، وأنه أعجب ما آتاه الله نبيا قط، مع سائر ما جاء به من المعجزات، ومن ضروب البرهانات، على أن اللفظ لم يكن مستعملا على عهده، ولم يرِد عنده إلا قليلا؛ دلالة على أنه حديث التوليد، كما يرجح شاكر ذلك، مضيفا أن تأليفه كتابه **(نظم القرآن)**، الذي رد به على أصحاب

---

(1) لأن التحدي لغة هو المنازعة والمباراة على الغلبة، الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1414هـ، **[حدي]**.

(2) هو عمرو بن بحر بن محبوب الليثي، أبو عثمان الجاحظ (163 –255هـ)، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة، ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، السير، 11/ 526 –531.

(3) الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان (ت 255هـ)، **رسائل الجاحظ**، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384هـ، 229/3.

(4) الباقلاني، محمد بن الطيب أبو بكر (ت403هـ)، **إعجاز القرآن**، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1964م، وأبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 71.

الصرفة، يُعدُّ أول كتاب في شأن إعجاز القرآن، ولكن غياب لفظ الإعجاز في كلام أهل عصره هو الذي دعاه إلى تسميته **(نظم القرآن)**[1].

ومن ثم بدأ العلماء يتعرضون لأوجه الإعجاز، ويتحدثون عنه.

وتتابعت المؤلفات في نظم القرآن للعلماء من بعده، في البيان عن المعاني الدقيقة، والإشارات اللطيفة في آيات القرآن الكريم؛ ومنها: **(نظم القرآن)** لأبي بكر **ابن أبي داود**، و**ابن الإخشيد**[2].

ثم جاء بعد الجاحظِ **ابنُ قتيبة** في كتابه **(تأويل مشكل القرآن)** [3]، الذي تعرض فيه للطاعنين في القرآن الكريم بشكل عام، والمنكرين لإعجازه بشكل خاص، وكان يمثل إمامة أهل الحديث، كما كان يمثل الجاحظ المعتزلة.

ومن هنا اتسعت دائرة الكتابة في علوم البلاغة بصفة عامة، وفي إعجاز القرآن الكريم بصفة خاصة.

وبعده **الواسطي** بكتابه **(إعجاز القرآن)** الذي لم يصل إلينا، أولِ مؤلف مستقل في الإعجاز يحمل اسمه صراحة، استخرج فيه من ثنايا كتب الجاحظ ما بثه في الاحتجاج لنظم القرآن، وهو ما بقي القول دائرا عليه إلى يومنا هذا[4].

---

(1) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 26 –28.

(2) أما ابن أبي داود، فهو عبدالله أبو بكر السجستاني، صاحب التصانيف، ابن صاحب السنن، الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ بغداد، له تصانيف مفيدة، اهتم بسمع الأحاديث والآثار وكان شديد الحرص على كتابة وتدوين ما يسمعه، روى السنن وروي عنه، السير، 13/ 221، 233، وأما **ابن الإخشيد** فهو العلامة الأستاذ، شيخ المعتزلة، أبو بكر، أحمد بن علي بن بيغجور (270– 326هـ)، صاحب التصانيف، منها **(نقل القرآن)**، و**(الإجماع)** ، و**(اختصار تفسير محمد بن جرير)** ، و**(المعونة في الأصول)**، السير، 15/ 217، 218.

(3) هو العلامة، الكبير، ذو الفنون، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (213– 276هـ)، عاش في دولة زمن بني العباس، وكان يعد خطيب أهل السنة والجماعة، وله أيضا **(غريب القرآن)** ، و**(غريب الحديث)** ، و**(المعارف)** ، و**(مشكل القرآن)** ، و**(مشكل الحديث)** ، و**(أدب الكاتب)** ، و**(عيون الأخبار)**، و**(طبقات الشعراء)**، وكلها مطبوعة، وله غيرها مطبوع ومخطوط، ومفقود، السير، 13/ 296– 302.

(4) هو شيخ المعتزلة هو أبو عبدالله محمد بن يزيد **الواسطي** المعتزلي (؟– 306هـ)، من جملة المتكلمين وكبارهم، أخذ عن أبي علي الجبائي وإليه ينتمي ، كان في زمانه عالي الصوت كثير الأصحاب ، وكان من أخف عالم الله روحا، أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 78.

وتبعهم **الطبري**[1]؛ إذ تولى المفسرون بيان مزايا الأسلوب القرآني وبلاغته، ووجوه إعجازه في تفاسيرهم، فنجد شيخ المفسرين في زمانه يقول في مقدمة تفسيره إن من أشرفِ تلك المعاني التي فَضَل بها القرآن سائرَ الكتب المنزلة قبله، نظْمُه العجيبُ ورصْفُه الغريب وتأليفُه البديع؛ الذي عجزتْ عن نظم مثْلِ أصغرِ سورة منه الخطباء، وكلَّت عن وَصْف شكل بعضه البلغاء، وتحيَّرت في تأليفه الشُّعراء، وتبلَّدت لديه–قصورًا عن أن تأتيَ بمثله– أفهامُ الفُهماء؛ فلم يجدوا له إلا التسليمَ والإقرار، بأنه من عند الواحد القهار، مع ما يحوي مَع ذلك، من المعاني التي هي ترغيب وترهيب، وأمرٌ وزجرٌ، وقَصَص وجَدَل ومَثَل، وما أشبهَ ذلك من المعاني التي لم تجتمع في كتاب أنزل إلى الأرض من السماء[2].

إلى عصر **السيرافي**[3]، شارح **(الكتاب)** والمستدرك عليه بـ: **(فوائت سيبويه)**، وهو أقدم من نسب إليه نظرية النظم، في مناظرته مع **متى بن يونس**[4]، ورده على من يدعون أن النحو لا جدوى منه، وأن العقل وبعض المعرفة باللغة يكفيهم في

---

(1) هو محمد بن جرير بن يزيد **الطبري** (224/ 310هـ)، أبو جعفر، المؤرخ المفسر الإمام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها، وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى، منة مصنفاته **(أخبار الرسل والملوك)** الذي طبع في (11) مجلدا باسم **(تاريخ الطبري)**، و(اختلاف الفقهاء)، وغيرها كثير، وهو من ثقات المؤرخين، وعلى مذهب الكوفة في النحو، السير، 14/ 267– 282.

(2) **الطبري**، محمد بن جرير (ت310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ت أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 1/ 199.

(3) هو العلامة، إمام النحو، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان **السيرافي** (284– 368هـ)، صاحب التصانيف، ونحوي بغداد، وكان أبو سعيد صاحب فنون، من أعيان الحنفية، رأسا في نحو البصريين، تصدر لإقراء القراءات، واللغة، والفقه، والفرائض، والعربية، والعروض، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ اللغة، عن ابن دريد، والنحو عن أبي بكر بن السراج، وكان دينا متورعا، لا يأكل إلا من كسب يده، وولي القضاء ببعض بغداد، وكان ينسخ كل يوم كراسا أجرته عشرة دراهم لحسن خطه، السير، 16/ 247– 249.

(4) **متى بن يونس** القنائي، مترجم وفيلسوف نسطوري نصراني عاش في بغداد، قرأ المنطق على يد أبي إسحاق إبراهيم القويري المنطقي. انتهت إليه رئاسة المنطق في عصره، وتخرج على يديه فلاسفة كثر، ودرس المنطق على يديه أبو نصر محمد الفارابي، أجاد متى كُلًّا من اللغة اليونانية والسريانية والعربية، ونقل الكثير من تصانيف اليونان وشرحها، أبو حمدة، محمد علي،في التذوق الجمالي لمناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس القنائي في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات سنة 326هـ، دار الجيل، بيروت، مكتبة المحتسب، عمّان، ط 1، 1404هـ، 79، 98.

تأويل كتاب الله تعالى، فكان تتبعه معاني النحو ومواضع شبههم بالتفنيد المورِدَ الأول للجرجاني في **(دلائل الإعجاز)**؛ حيث جاءت أفكاره مرتبة ترتيب أفكار مناظرة أبي سعيد السيرافي؛ ما يدل على أن مناظرة أبي سعيد كانت المنطلق الرئيسي له في الدلائل.

ومؤدى قوله إننا إن كنا محتاجين إلى معرفة صحيح الكلام من سقيمه، فإنه يُعرف بالنظم والإعراب؛ لأن الإعراب كالميزان؛ يعرف به الرجحان من النقصان، والشائل من الجانح؛ فنحن محتاجون إلى العربية من أجل الترجمة، ومحتاجون أيضًا إلى رصفها، وبنائها؛ على الترتيب الواقع في غرائز أهلها؛ وحينئذ نجد من ذلك الرصف وهذا البناء، معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك[1].

إلى أن جاء أبو الحسن **الرماني**[2]، وألف كتابه **(نكت في إعجاز القرآن)** [3]؛ حيث نص فيه على أن البلاغة أهم وجوه إعجاز القرآن؛ فذكر طبقاتها وأقسامها، مستدركا إياها على الجاحظ، ومستخرجا لها من كتبه.

وهو أول مؤلف خاص في إعجاز القرآن، ذكر فيه أن أوجه الإعجاز هي: ترك المعارضة مع توفر الدواعي، والتحدي للكافة، والصرفة، والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة[4].

وعاصره **الخطابي**[1]، أحد أبرز علماء أهل الحديث بمؤلفاته الجليلة، وألف كتابه **(بيان إعجاز القرآن الكريم)** ، الذي تعرض فيه لآراء العلماء الذين سبقوه

---

(1) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 76.

(2) هو أبو الحسن **الرماني** المعتزلي (296– 384هـ) من كبار النحاة، ومولده ووفاته ببغداد، أخذ عن: الزجاج، وابن دريد، وطائفة، وصنف في التفسير، واللغة، والنحو، والكلام، وشرح **(سيبويه)** ، وكتاب **(الجمل)** ، وله في الاشتقاق، وفي التصريف، وأشياء، وألف في الاعتزال **(صنعة الاستدلال)**، و**(الأسماء والصفات)**، و**(الأكوان)**، و**(المعلوم والمجهول)**، له نحو من مائة مصنف، السير، 16/ 533، 534.

(3) **الرماني**، علي بن عيسى أبو الحسن المعتزلي (ت 384هـ)، **النكت في إعجاز القرآن** (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ت محمد خلف الله، وزغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، 75.

(4) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 78 –80.

بالحديث عن الإعجاز، وذكر عنهم قولهم إن إعجاز القرآن في بلاغته، التي عرفوها بالأثر، وغابت عنهم أسبابها وعللها، ورأى أن هذا لا يقنع في علم، ولا يشفى من جهل؛ فكان عملهم هذا إشكالا أُحِيل به على إبهام، إلا أنه استفاد منهم، وزاد عليهم تفصيل أمر البلاغة، وأنها **لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم**، وهذه الأمور في القرآن في غاية الشرف والفضيلة، ورأى أنْ فيها وقع الإعجاز؛ حيث يقول إن القرآن إنما صار معجزًا لأَنه جاءَ بأَفصح الألفاظ، في أحسن نظوم التأليف، مضمنًا أصح المعاني، من توحيد له عزت قدرته، وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان بمنهاج عبادته[2]، وأضاف إضافات جديدة حول مفهوم النظم القرآني، والتأليف والمعاني وغير ذلك.

فجمع الخطابي بقوله هذا بين الفصاحة والنظم؛ بالنص على النظم والفصاحة، والإشارة إلى البلاغة؛ حين اشترط تضمن الكلام أصح المعاني، وهو ما يكاد يكون محل إجماع بين العلماء الذين تكلموا في الإعجاز[3].

ولا نجد في كلام الخطابي شيئا من مباحث البلاغة غير الذي انفرد به القرآن[4].

وجاء معه معاصره **الباقلاني**[5]، فألف كتابه المشهور **(إعجاز القرآن الكريم)**، الذي يعتبر من أوسع الكتب التي ألفت في بيان إعجاز القرآن الكريم، ويظهر منه أنه اطلع على كل ما سبقه في مسألة إعجاز القرآن[1].

---

(1) هو الإمام **الخطابي** (319- 388هـ)، فقيه محدث، من أهل بست (من بلاد كابل)، من نسل زيد بن الخطاب، له مصنفات جليلة مطلبوعة، منها معالم السنن، وشرح البخاري، وغيرها وله شعر أورد منه الثعالبي في (اليتيمة) نتفا جيده، وكان صديقا له، السير، 17، 23.

(2) الخطابي، حمد بن محمد أبو سليمان (ت 388هـ)، **بيان إعجاز القرآن**، وهو مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، 24، 27.

(3) عقيل، محمد حسن موسى، **إعجاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء**، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 1417هـ، 624.

(4) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 190.

(5) هو القاضي أبو بكر **الباقلاني** المالكي **(338- 403هـ)**. فقيه بارع، ومحدث حجة، من أشهر مصنفاته **(التمهيد في أصول الفقه)**، وكان ثقة إماما بارعا، صنف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية

ونقرأ في مقدمته طريقة تصنيفه التي جرى كتابه عليها، وأنها تقوم على الإشارات الموجزة إلى الأفكار التي سُبِق إليها في الباب؛ لأن الأفكار إنما تحصل في كتب من أثاروها وبسطوها، أما في كتابه فإنه يكتفي بالإشارة إليها حتى ينتظمَ سياقه، ويتبينَ ما يتأسس عليه، ثم يسوقُ ما يجتهد في استخراجه ويُفْرَقَ له عنه، من ما لم يقع عليه غيره، من مستور الحقائق، التي لا تتجلي إلا بالصبر والصدق، والإخلاص والمعاناة، وصحة النظر، واستقامة الطبع، وتبحر المعرفة[2].

ولم يتعرض لهذه الفنون إلا ليبطل قول القائلين بأنها مرجع الإعجاز، مثل الرماني وغيره، ومع ذلك لم يذكر أن الخطابي وافقه في هذا.

ويفهم من كلامه أن القرآن أعجزهم بما لم يتمكنوا من المضي على سننه، لا بأن بدأ شيئا لم يسبقوا إليه، وإلا لكان كل مبتدئ شيئا، معجزا سواءً بشعر أم بنثر[3].

فكان الإعجاز في أمر هو من عاداتهم، فكانت الحجة أجلى وأظهر، ولو كان المتحدى به هو ما يأتي في صورة السجع لما تحيروا فيه، ولكانت الطباع تدعوهم إلى المعارضة؛ لأنه غير ممتنع عليهم، ولا تنقض العادة بما هو نفس العادة [4]. إلا أن يأتي في صورة تمتنع عليهم؛ وذلك هو الإعجاز[5].

وخص **عبدالجبار القاضي**[6] في الجزء السادس عشر من كتابه (**المغني**)، الإعجازَ بفصل، بعد فصل تكلم فيه عن النبوات والمعجزات.

والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه السير، 17/ 190- 193.

(1) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 85.

(2) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 177.

(3) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 190 -192.

(4) الباقلاني، **إعجاز القرآن**، 60.

(5) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 201.

(6) هو القاضِي عبدالجبار (؟ - 415 هـ)، المعتزلي الأصولي، شيخ المعتزلة في عصره، صاحب التصانيف، من كبار فقهاء الشافعية، أخذ عنه الاعتزال خلق كثير، وتصانيفه كثيرة، السير، 17/ 244، 245.

رأى أن الفصاحة لا تظهر إلا في الكلام المضموم على صفة مخصوصة توجب له ذلك، ولا تظهر في الألفاظ مفردة، وليس يقصد حسن المعاني، وإن كان لابد منها في نظره؛ إذ لا يرى لها مزية، ولا يرى التفاضل إلا في الألفاظ[1].

ثم جاء بعده **ابن سنان الخفاجي** [2]، بكتابه (سر الفصاحة)، يقول فيه إن التحقيق يقضي بأن وجه إعجاز القرآن هو صرف العرب عن معارضته؛ بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك[3].

ليخلفهم شيخ البلاغة والإعجاز، **عبدالقاهر الجرجاني** الذي جاء بثلاثة كتب، لها علاقة وثيقة بإعجاز القرآن، هي **(أسرار البلاغة)**، و **(دلائل الإعجاز)** و**(الرسالة الشافية)**، اهتم فيها بإبراز جانب المعاني، ليفتح في العربية وإعجاز القرآن فتحا، تبعه عليه كل من جاء بعده بالترتيب والزيادة، فأخرج البلاغة من تعقيدات المتكلمين إلى حس وبيان البلغاء والمتأدبين؛ حيث يقول إنه لم يزلْ منذُ خَدمَ العِلْمَ ينظرُ فيما قاله العلماءُ في معنى **الفصاحة**، و**البلاغة** و **البيان والبراعة**، وفي بيانِ المَغْزى من هذه العباراتِ، وتفسيرِ المرادِ بها، فيجِدُ بعضَ ذلك كالرَّمز والإيماءِ، والإشارةِ في خفاءٍ، وبعضَه كالتنَّبيه على مكانِ الخبيء لِيُطْلَبَ، ومَوْضعِ الدفينِ ليُبحَثَ عنه فيُخْرَج، وكما يُفتَحُ لكَ الطريقُ إلى المطلوبِ لتَسْلُكَه، وتُوضَعُ لك القاعدةُ لتَبْنيَ عليها، ووجد المعوَّلَ عَلى أن ههنا نظمًا وترتيبًا، وتأليفًا وتركيبًا، وصياغةً وتصويرًا، ونَسْجًا وتَحْبيرًا[4]، وبذلك وضع أول كتاب في تحليل اللغة، أفاد منه كل من جاء بعده[5].

---

(1) عبدالجبار القاضي، بن أحمد الهمذاني أبو الحسين المعتزلي (ت 415هـ)، **المغني في أبواب التوحيد والعدل والإمامة**، ت مصطفى حلمي وفريقه، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت، 16/ 238.

(2) الخفاجي (423– 466هـ) شاعر، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره، وكانت له ولاية بقلعة من أعمال حلب، وعصي بها، فاحتيل عليه بإطعامه مسموما، فمات، وحمل إلى حلب، الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، 4/ 52.

(3) الخفاجي، عبدالله بن سنان أبو محمد الحلبي (ت466هـ)، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ، 148.

(4) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، 34.

(5) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 105.

خلص فيه إلى أن القرآن الكريم معجز ناقض للعادة، وأنه في معنى قلب العصا حية، وإحياء الموتى، في ظهور الحجة به على الخلق كافة[1].

ويتلخص رد عبدالقاهر على المخالفين، في أن زهدهم في علم النحو، وإصغارهم أمره، هو صد عن كتاب الله تعالى؛ إذ إن الألفاظ مغلقة على معانيها، والإعراب مفتاحها، والمعيار الذي به يتبين نقصان كلام أو رجحانه، والمقياس الذي به يعرف صحيح كلام من سقيمه، فسلامة النظم تبينها سلامة الإعراب، وعمليةُ النظم تتم على أساس النظر في الألفاظ، وترتيبُها في النطق على حسب ترتيبها في النفس.

وإذا كان النظم هو توخي معاني النحو بين الكلم؛ فليست معاني النحو واجبة لها في ذاتها، وإنما بحسب الأغراض التي يساق لها الكلامُ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، كالأصباغ التي تُعمل منها الصُّوَرُ والنقوش في الأثواب، بالتخير والتدبر فيها وفي مواقعها، ومقاديرها وكيفية مزجها[2].

ولهذا فإن المفسر لكلام الله تعالى، قد تزل قدمه إذا لم يكن على علم بقواعد النحو؛ لأن من الآيات ما يحتمل أكثر من تأويل[3].

على أن رؤية بعض المُحدَثين أن نظرية النظم من ابتكار القاضي **عبدالجبار**، وأن دلائل الإعجاز **للجرجاني** يعد تفسيرًا مفصَّلًا لما أجمله **عبدالجبار**[4]، وزعم أن **عبدالقاهر** نقل عنه أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة، إشارةً إلى جعل المزية في معاني للنحو وأحكامه من حيث لم يشعر، يعد مبالغة منه في أن ذلك سقط من **عبدالجبار**، دون أن يشعر به، وهل يضع أي مبتكر نظرية نظريته الجديدة دون شعور بها؟

---

(1) الجرجاني، **الرسالة الشافية**، 589. مطبوعة مع دلائل الإعجاز في ترقيم واحد متسلسل.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 87.

(3) الجناجيُ، حسن بن إسماعيل (ت 1429هـ)، **دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي والجرجاني**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1411هـ، 160.

(4) سلام، محمد زغلول، **أثر القرآن فى تطور النقد العربى إلى آخر القرن الرابع الهجري**، مكتبة الشباب، ط1، 39، 40.

فعبد الجبار إن كان يعلم أن المزية في معاني النحو وأحكامه، وأن ما قاله كان متضمنا لها؛ فإن عبارة **(معاني النحو)** التي أخذها **عبدالقاهر** الجرجاني من مناظرة أبي سعيد السيرافي، لم ترد على لسان عبد الجبار ولو مرة واحدة في الفصلين اللذين شرح بهما معنى الفصاحة، بينما وردت في **(دلائل الإعجاز)** ما يقرب من ستين مرة، ما يدل على أن **عبدالجبار** قد أهملها، ولم يضعها في اعتباره.

ولم يضع **عبدالجبار** في اعتباره توخي معاني النحو في ما بين الكلم، وإلا لكان شرح ذلك لطائفة المعتزلة؛ إذ كان اعتمادهم على كتبه، التي مسحت كتب من تقدمه من المعتزلة[1]، ولو كان قد شرح لهم ذلك لما أنكروه، ولا أكثروا فيه الشغب[2].

ثم جاء من بعد ذلك علماء التفسير وتعرضوا كثيرا لبيان أوجه الفصاحة والبلاغة؛ لإبراز الإعجاز البياني في القرآن الكريم ومن أبرزهم:

الزمخشري[3] أشهر علماء المعتزلة وأبرز مفسريهم، صاحب **(الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)** ، سلك فيه مسلكا دقيقا، أبرز فيه وجوه إعجاز القرآن الكريم من خلال الأساليب البلاغية التي نبه عليها وهو يفسر الآيات القرآنية، ويكشف وجوها من روائع البيان وعجيب النظم بأسلوب الأديب الضليع، والبلاغي الذي يتذوق جمال الكلمة وأفانين القول.

ثم جاء **فخر الدين الرازي** [4]، بتهذيب كتابي **الجرجاني**، لأنه في نظره أهمل رعاية الترتيب، بعد أن أقرَّ له بالفضل والسبق والأستاذية[5].

---

(1) عبدالجبار القاضي، بن أحمد الهمذاني أبو الحسين المعتزلي (ت415هـ)، **متشابه القرآن**، دط، 15.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 27.

(3) هو شيخ المعتزلة العلامة النحوي، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اهتم بالدين والتفسير واللغة والآداب، (467- 538 هـ)، ، صاحب (**الكشاف**) و(**المفصل**)، حج وجاور وتخرج به أئمة، السير، 20/ 151، 156.

(4) الرَّازي فخر الدين (544- 606هـ)، ولد في الري بطبرستان، أخذ العلم عن كبار علماء عصره، ومنهم والده، حتى برع في علوم شتى واشتهر، فتوافد عليه الطلاب من كل مكان. كان الرازي عالمًا في التفسير وعلم الكلام والفلك والفلسفة وعلم الأصول وفي غيرها. ترك مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه أبرزها تفسيره الكبير المعروف بمفاتيح الغيب، الأعلام، 6/ 313.

(5) عقيل، الإعجاز عند السيوطي، 193.

ثم جاء **السكاكي**[1] في كتابه **(مفتاح العلوم)** الذي قال فيه إن الإعجاز يدرك ولا يوصف، كما يدرك طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا يدرك تحصيله لغير الفطرة السليمة، إلا بإتقان عِلْمَي المعاني والبيان والتمرين فيهما[2].

وكان أكبر همه أن يصب كل شيء في قاعدة، ويجمع كل ما انتشر في أصل، واستفاد من تراث **عبدالقاهر**، وزاد من فهمه وثاقب نظره، ومن قوله أن مدرك الإعجاز هو الذوق، وليس في هذا إذعان لقول **عبدالقاهر**[3].

وجاء بعدهم **الحَرَالِّيُّ**[4]، الذي أحسن تفعيل قواعد البلاغة في القرآن الكريم، وأبدع في إظهار وبلاغته وإعجازه، ولم ينقل إلينا من علمه إلا ما نقله البقاعي في نظم الدرر، وقوله في الإعجاز أن الله سبحانه، أنزل القرآن مثاني، بين إجمال وتفصيل، وبين إفصاح وإفهام، يفهم نبأه عنه، فإفهامه إسراره للقلوب الفهمة، وإفصاحه إعلانه للأسماع الواعية، فيسمعه من ربه سرا وعلانية، وهذا من أَجَلِّ قوانين فهمه وإحصاء علمه[5].

ثم جاء **ابن الزملكاني**[6]، في كتابه **(البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن)**، قال قال فيه إن الإعجاز نشأ من التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف، وذلك بأن

---

(1) السكاكي الحنفي (555 – 626هـ) عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، الأعلام، 8/ 222.

(2) السيوطي، عبدالرحمان بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1997م، 4/ 13.

(3) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 158.

(4) هو أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت638هـ)، مفسر، من علماء المغرب. أطال الغبريني في الثناء عليه وإيراد أخباره، وقال: ما من علم إلاَّ له فيه تصنيف، ولد ونشأ في مراكش، وأخذ العربية عن أبي الحسن بن خروف، له مصنفات جليلة مخطوطة، وأجلها تفسيره العظيم، الذي لم يصل منه إلا ما نقله البقاعي في نظم دره، وطبع مستخرجا منه، السير، 23/ 47.

(5) الحرالي، عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ أَبُو الحَسَنِ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت 638هـ)، **مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل** (مستخرجا من نظم الدرر للبقاعي)، ت محمادي الخياطي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ط1، 1418هـ، 29.

(6) هو الشيخ كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري الدمشقي ابن الزملكاني (666– 727هـ)، من شيوخ الشافعية بالشام، انتهت إليه رياسة المذهب تدريسا وإفتاءً ومناظرة، له تصنيفات وتعليقات على المنهاج للإمام النووي، وكتاب في التاريخ وغيرها، وله شعر رقيق في مدح الرسول (ﷺ)، الأعلام، 6/ 284.

اعتدلت مفرداته تركيبا وزنة، وعلت مركباته معنى [1]،إشارة إلى الفصاحة وعلت مركباته معنى، إشارة إلى البلاغة، والمضمون المتمثل في المعاني القرآنية[2].

ثم جاء **ابن تيمية** ليدلي بقوله إنه آيَةٌ بَيِّنَةٌ مُعْجِزَةٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ النَّظْمِ، وَمِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ مَعَانِيهِ وأخباره عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ جِهَةِ مَعَانِيهِ، الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا عَنِ الْغَيْبِ الْمَاضِي، وَعَنِ الْغَيْبِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَعَادِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا بَيَّنَ فِيهِ مِنَ الدَّلَائِلِ الْيَقِينِيَّةِ، وَالْأَقْيِسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ[3].

وَرَدّ على من حصر الإعجاز في اللفظ، أو رأى له المزية الكبرى برأيه أن الإعجَازَ فِي مَعْنَاهُ أَعظَمُ وَأَكْثَرُ مِنَ الْإِعْجَازِ فِي لَفْظِهِ، وَجَمِيعُ عُقَلَاءِ الْأُمَمِ عَاجِزُونَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَعَانِيهِ أَعظَمَ مِنْ عَجْزِ الْعَرَبِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ لَفْظِهِ.

ليأتي من استفاد من كتب سابقيه **يحي العلوي** [4]، بكتابه الضخم الكبير **(الطراز)**، الذي حشد فيه علوم البلاغة، وطول الكلام عليهما إلى الغاية التي استغرق جل أجزائه، ثم جاء في الجزء الثالث على مبحث الإعجاز موجزا الكلام إيجازا أخل بالمقصود، قال فيه إن القول بأن القرآن الكريم صار فصيحا بالإضافة إلى ألفاظه، وبليغا بالإضافة إلى معانيه، ومختصا بالنظم الباهر، وهذا جيد لا غبار عليه، وأما أنه بليغ بالإضافة إلى معانيه دون ألفاظه، فهو خطأ؛ فإنه صار معجزا باعتبار ألفاظه ومعانيه جميعا، ثم أدلى بمذهبه فيه وهو ما عول عليه الجهابذة من أهل هذه الصناعة الذين ضربوا فيها بالنصيب الوافر، واختصوا بالقدح المعلى والسهم القامر؛ فإنهم عولوا في ذلك على خواص ثلاثة هي الوجه في الإعجاز.

---

(1) ابن الزملكاني، مُحَمَّد بن علي الْأَنْصَارِيّ الدمشقي (ت 727هـ)، **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن** ، ت خديجة الحديثي، ديوان الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، 1394هـ، 55.

(2) عقيل، **إعجاز القرآن عند السيوطي**، 634.

(3) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس (ت 728هـ)، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** ، ت علي بن حسن وفريقه، دار العاصمة، الرياض، ط2، 1419هـ، 5/ 428.

(4) هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي (669- 745هـ)، من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، له تصانيف مخطوطة كثيرة، وأشهرها طرازه المطبوع، الأعلام، 8/ 143.

الأولى فصاحة ألفاظه وبراءتها من العيوب، والثانية البلاغة في المعاني بالإضافة إلى مضرب كل مثل وقصة وخبر، وغير ذلك مما اشتملت عليه العلوم القرآنية المسوقة على أبلغ سياق، والثالثة جودة النظم وحسن السياق[1].

وقد استفاد المفسرون من جهود السابقين لهم، وأدلوا بما اجتمع لديهم في تفاسيرهم، ومن هؤلاء **أبو حيان** في تفسيره **(البحر المحيط)**، **وأبو السعود** في تفسيره **(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)**، **والشوكاني** في تفسيره **(فتح القدير)**.

وخصص بعض المفسرين مقدمات تفاسيرهم لموضوعات علوم القرآن الكريم، مثل بيان إعجازه، كما فعل **ابن عطية** في تفسيره **(المحرر الوجيز)**، **والقرطبي** في تفسيره **(الجامع لأحكام القرآن)** ، **والآلوسي** في تفسيره **(روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني)**، **وابن عاشور** في تفسير **(التحرير والتنوير)**.

وفي عصرنا ظهر **محمود شاكر** بكتابه **(مداخل إعجاز القرآن)** ، الذي لخص فيه جهودَ من سبقه، ورتبها في سبيل تأسيس علم إعجاز القرآن يضارع به علم البلاغة؛ الذي استدعى نشأته بحث أهل القرنين الثالث والرابع في إعجاز القرآن[2].

ويرى **شاكر** أن لفظ الإعجاز محدث لم يعرف إلا في القرن الثالث والرابع، مقترنا بلفظ التحدي المتضمن معنى أن يأتي المرء بأمر ويطالب خصمه بأن يأتي به، باذلا غاية جهده، وهو يعلم استحالة ذلك، الأمر الذي ألجأه إلى العناية ببيان لفظ المعجزة، ونشأته علمًا، ومراحل التأليف فيه[3].

وأختمُ تاريخ الإعجاز بأكبر أساطينه المعاصرين، شيخ البلاغة **محمد أبو موسى**[4]، شارح **دلائل الإعجاز الجرجانية** في رواق العباسية من الجامع الأزهر،

---

(1) العلوي، يحيى بن حمزة (ت 745هـ)، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز** ، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ، 3/ 224.

(2) أبو موسى، **الإعجاز البلاغي**، 10.

(3) شاكر، محمود بن محمد (ت1418هـ)، **مداخل إعجاز القرآن**، دار المدني، جدة، در، 2002م، 19.

(4) هو العلامة اللغوي محمد أبو موسى، أستاذ البلاغة في جامعة الأزهر، وشيخ البلاغة في هذا العصر الأغبر، (1937– أطال الله في عمره في عافية)، تخرج في كلية اللغة العربية بدسوق التابع للأزهر عام 1963م، ثم حصل على درجة التخصص الماجستير في البلاغة بتقدير ممتاز من الكلية نفسها عام1967، ثم حصل على درجة الدكتوراة في العام 1971م، وترقى في الوظائف العلمية بالكلية، أعير إلى جامعات كثيرة،

وقد شرح قبله أسرار البلاغة وإعجاز الباقلاني، وله كتب عظيمة، كلها في البلاغة والإعجاز، ومنها **(إعجاز البلاغي؛ دراسة تحليلية لتراث أهل العلم)** ، ذكر في التمهيد أنّ مباحث هذا الكتاب انتظمت في مدخلٍ وثمانية فصول، عالج فيه موضوعَ العربية ودلالة الإعجاز.

وتناول فيه الإعجاز عند **الخطابي، والرماني، والباقلاني،** وخصص آخره لقصّة الصّرفة. وقد ذكر الشيخ في صدر كتابه هدفه من هذه الدراسة واضحًا، فقال إنه دراسته تحاول أن تتفهّم كلام القدماء في هذا الباب؛ باب الإعجاز، وليس لها غاية أكثر من الاجتهاد في ذلك؛ وذلك لأنها ترى في كلام القدماء في هذا الباب – وفي غيره– ودائع من حقائق المعرفة لم تُستخرج بعدُ، فضلًا عن أن نكون قد انتفعنا بها في حياتنا العقلية انتفاعًا مثمرًا على الوجه المرضي.

وإنما كانت دراسته في قراءة الكتب الثلاثة؛ هي كتاب الخطابي والرماني والباقلاني؛ فالهدف من الكتاب عند الشيخ هو شرح وتحليل ما في هذه الكتب الثلاثة، واستنطاق ما فيها، وتدارس مواضيعها، لا أنه كتاب يؤسّس فيه الشيخ لنظرة جديدة في الإعجاز، أو ليُبين عن رأيٍ في إعجاز القرآن مختلفٍ.

فهذه تقدِمة في الإعجاز وتاريخ التأليف فيه، وأما الإعجاز في القراءات فإن ورود صيغ كثيرة، تنفرد كل صيغة منها بمعناها دليل على الإعجاز في التعبير [1]، فكيف بورود الآية على صيغتين، لتخدما معنى واحدًا، وتؤديا مضمونا متحدًا؟ فهي باعتبارها قرآنا، فقد اختلفت ألفاظها لتؤدي المطلوب من التنوع.

والخطوة الأولى في دراسة إعجاز القراءات هي البحث في توجيهها، ويمثل الإعجاز المرحلة الأخيرة، بعد التوجيه؛ وقد عد العلماء تعددها بمثابة تعدد للآيات.

وعمل في لجان كثيرة عضوا ورئيسا،، وله درس أسبوعي يلقيه في جامع الأزهر، شرح فيه إعجاز الباقلاني، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وبلغ فيه إلى ص332، الدرس171، يوم 12/03/ 2023م.
(t.me/sh_musa2)

(1) عودة الله، بن منيع القيسي، **سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن** ، دار البشير، عمان، ط1، 1416هـ، 7.

ولا شك أن الخلافات بين القراءات خلافات تنوع، تدور معانيها بين التأكيد، أو التأسيس لمعنى جديد؛ فإذا أسست الثانية معنى جديدا فهي بمثابة آية بنفسها.

والعلة البيانية لاختلاف الأحرف السبعة، تكشف أن أكثر الاختلافات مرجعها المعاني، في مقابل الصوتية التي يكون مرجعها التيسير على القبائل، ما يظهر ضرورة تفعيل وجه الإعجاز وتسخيره في تجلية وتوضيح المعنى التفسيري[1].

والوقوف على ما جاء في الآيات من قراءات هو من باب العلم النافع، والدراسة العربية تحتفى بمثل هذا، فكثرة القراءات في الآية فيه من فيوض المعاني ما يعين العباد على أن يقوموا في رياض الطاعة، وأن تفتح أمامهم سبل القرب من خالقهم، وليس كمثل التيسير المحكم بأصول العلم على العباد كَيْمَا لا تنفر نفس عن رحاب الطاعة[2].

---

(1) السديس، أحمد بن عبد العزيز، 1435هـ، **مظاهر الإعجاز في القراءات القرآنية** (مرئية)، محاضرة مرئية بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
https://www.youtube.com/watch?v=1kemqu6RHS

(2) سعد، محمود توفيق، **الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1424هـ، 317.

الفصل الثاني

الإعجاز الصرفي في تبادل المشتقات والأسماء

اختلفت القراءات في كثير من الأسماء، في إعجاز صرفي وبلاغة قرآنية عظيمة، ولا يمكن الإحاطة بكل الأحرف والمسائل، فاقتصرت في مبحثين على المشتقات والأسماء، وكان تقسيمها على ما يلي:

المبحث الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية المشتقات في القراءات

المبحث الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الأسماء في القراءات

المبحث الأول

الإعجاز في التبادل بين أبنية المشتقات في القراءات

تنوعت أبنية المشتقات في القرآن الكريم والقراءات، ما أثمر كمال المعنى، وإعجاز المبنى؛ فجاء هذا المبحث في رصد الإعجاز في تبادل أبنية المشتقات، مقسما ذلك على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في تبادل أبنية اسم الفاعل

المطلب الثاني: الإعجاز الصرفي في تبادل أبنية الصفة المشبهة

المطلب الثالث: الإعجاز الصرفي في تبادل أبنية صيغ المبالغة

المطلب الأول

الإعجاز في تبادل أبنية اسم الفاعـل في القراءات

اسم الفاعل هو الاسم المشتق من الفعل الماضي أو الفعل المضارع المبني للمعلوم، يصاغ للدلالة على من قام بالفعل أو للدلالة على من وقع منه الفعل، ويأتي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، ومن الفعل غير الثلاثي، ويدخله الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وتلحقه الضمائر.

فيأتي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على **(فاعل)** بكثرة من باب **(فَعَل)** متعديًا كان أم لازمًا، نحو: قطع يقطع فهو قاطع، وأما باب **(فَعِل)** فاسم الفاعل منه يأتي على **(فاعل)** إن كان متعديا، نحو: شرب فهو شارب، فإن كان لازماً فلا يقال في اسم الفاعل منه فاعل إلا سماعًا[1].

ويبنى اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المزيد فيه بحرف واحد أو أكثر بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: أكرم فهو مكرم، وأعطى فهو معط، وأنفق فهو منفق[2].

وقد ورد (اسم الفاعل) في القرآن الكريم مصوغا من عشرة أوزان للفعل الثلاثي المزيد وهي: **(أفعل)**، و**(فاعل)**، و**(فعَّل)**، و**(انفعل)**، و**(افتعل)**، و**(تفاعل)**، و**(تَفَعَّلَ)**، و**(افْعَلَّ)**، و**(استفعل)**، و**(افعالَّ)**.

---

(1) ابن السراج، **الأصول**، 2 / 88، وابن عقيل، **شرح الألفية**، 2/ 108.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 280/4.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية اسم الفاعـل

من التبادل الذي جاءت به القراءات بين أبنية اسم الفاعل ما جاء بين صيغ: **(مُفْعِل) و(مَفَعِّل) و(مُفْتَعِل)**، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلاعْرَابِ لِيُؤذَنَ لَهُمْ**﴾، [التوبة:90][1].

فقرئت **(المُعْذِرون)**، من أَعْذَر يُعْذِرُ، بِزِنَةِ **(أَفْعَلَ يُفْعِلُ)**؛ فهو مُعْذِر على زنة **(مُفْعِل)**، وأعذر الرجل إذا جاء بعذره ، ولم يقصر، وعذِر أيضا [2]، وأعذر فلان أيضا؛ أي: كان منه ما يُعذر به، ومنه قولهم: قد أعذر من أنذر، واعتذر اعتذارًا: إذا أتى بعذر صدق فيه أو كذب[3]، وعليه قول جرير (كامل):

أَعْذَرْتُ في طَلَبِ النَّوالِ إِلَيْكُمُ * لو كان مِنْ مُلْكِ النَّوالِ يُنِيلُ**[4]

من عَذَرتُه أعذِره عُذرًا ومعذِرةً وعُذرَى [5]، ومعنى عذره في اللغة: قام بعذرِه، وقبل عذره[6]، يقال: من يعذرني، أي: من يقوم بعذري، وعذرت فلانًا في ما صنع، أي: قمت بعذره[7].

---

(1) قرأ يعقوب **(المُعْذِرون)**، وقرأ الباقون **(المُعَذِّرون)**، **المبسوط**، 228، و**النشر**، 2/ 280.

(2) الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق (ت 311هـ)، **فعلت وأفعلت**، ت ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دت، 76، والأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 460.

(3) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت468هـ)، **التفسِير البسيط**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1430هـ، 10/ 588.

(4) جرير، ابن عطية الخطفي الكلبي (ت110هـ)، (دت)، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، ت نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1/ 91.

(5) الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي (ت377هـ)، الحجة **للقراء السبعة**، ت بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م، 4/ 97، والرازي، **مفاتيح الغيب**، 15/ 38.

(6) ابن فارس، **المقاييس**، **[عذر]**، والأصفهاني، **المفردات**، **[عذر]**.

(7) الواحدي، **البسيط**، 9/ 413.

وقرئت **(المُعَذِّرون)** من اعتذر فهو معتذر على **(مُفْتعِل)**، نقلت فتحة التاء إلى العين قبلها، وأدغمت في الذال بعدها فصارت على وزن **(مُـفَـعِّـل)**، بمعنى المعتذرون بالكذب، وقد جاء بعدها ﴿**يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ**﴾، [التوبة:95].

والاعتذار ينقسم في كلام العرب على قسمين، يقال: اعتذر: إذا كذب في عذره، قال الله تعالى: ﴿ **يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ** ﴾، فدل على فساد عذرهم بقوله بعدها: ﴿**قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ** ﴾، [التوبة: 94]، ويقال: اعتذر: إذا جاء بعذر صحيح[1].

ومنه قول لبيد يوصي ابنتيه عند احتضاره (الطويل):

فَقُوما فَقُولا بالَّذي قد عَـــلِمْتُما * ولا تَخْمِشا وَجْهًا ولا تَحْلِقا شَعَرْ**

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما * ومَنْ يَبْكِ حولًا كاملًا فقد اعْتَذَرْ**[2]

وقيل هي من عَذَّر يُعَذِّر، يوهم أن له عذرا، ولا عذر لهم، بل هم المقصرون، ولم يَثْبُتْ لهُ عُذْرٌ، كعَاذَرَ، واعْتَذَرَ بالباطِلِ، ومنهُ: عذَّرَ في الأَمرِ، إذا قَصَّر فيهِ وهو يُري النّاسَ أَنَّه مجتهدٌ؛ طلبا لإقامةِ العُذْرِ، وعذَّر تعذيرًا؛ أي: قصر ولم يبالغ[3].

ويقال: قام فلان قيام تعذير في ما استكفتيه: إذا لم يبالغ، وقصر في ما اعتمد عليه[4]. فقراءة **(المُعْذِرُون)** معناها المجتهدون المبالغون في العذر، ذهب إلى

---

(1) الواحدي، **التفسير البسيط**، 10/ 589، 590.

(2) لبيد بن ربيعة، بن مالك العامري (ت41هـ)، **ديوان لبيد**، ت حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ، 2004م، 214.

(3) الزبيدي، **تاج العروس**، **[عذر]**، والأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 460، وابن زنجلة، عبدالرحمان بن محمد أبو زرعة (ت403هـ)، **حجة القراءات**، ت سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دت، 321، وابن أبي مريم، نصر بن علي أبو عبدالله الشيرازي (ت595هـ)، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ت عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1993م، 600.

(4) الواحدي، **التفسير البسيط**، 10/ 588.

إلى أنهم الذين لا عذر لهم، وقراءة **(الْمُعَذِّرُونَ)** بالتشديد معناها: الذين يعتذرون بلا عذر، كأنهم المقصرون الذين لا عذر لهم، وعلى هذه القراءة، ومعنى القراءتين: إن الله تعالى فصل بين أصحاب العذر وبين الكاذبين، قال ابن عباس: "**هم الذين تخلفوا بعذر بإذن رسول الله**"[1]، والقراءتان تحتملان المعنيين معا.

وإن يكن **(الْمُعَذِّرُونَ)** على زنة **(مُفَعِّلين)** من التعذير الذي هو التقصير على ما بينا، فإن قراءة **(المعْذِرون)** معناه: المعتذرون بعذر صحيح، وإن قلنا إن معناه: المعتذرون بعذر باطل، أو أخذناه من التعذير فوجهه من التأويل ما قال قتادة إنهم الذين اعتذروا بالكذب، وقال محمد بن إسحاق إنهم أعراب من غفار، اعتذروا فلم يعذرهم الله[2].

فإن قيل على هذا: إذا كانوا مقصرين فلم أفردوا من الكاذبين الله ورسوله؟ وقيل إن **(المعْذرون)** مخففة كأنها أقيس؛ لأن المعْذِر الذي له عذر، والمعَذِّر الذي يعتذر ولا عذر له، فقد قال أبو عمرو بن العلاء إن كلا الفريقين؛ **(المُعْذِرُون)** و**(المُعَذِّرون)** كان مسيئًا، جاء قوم فَعَذَّروا، وجلح آخرون؛ أي: ركبوا رؤوسهم فقعدوا[3]، يريد أن قومًا تكلفوا عذرًا بالباطل؛ فهم الذين عناهم الله بقوله: **(وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ)**، وتخلف آخرون من غير تكلف عذر وإظهار علة، جرأةً على الله ورسوله، وهو معنى قوله إنهم جلحوا فقعدوا[4].

ففي القراءتين سر بلاغي وإعجاز صرفي، وذلك أن الآية جاءت بالمعنيين معا:

-أن جاء **(المعَذِّرون)** بصيغة المبالغة، ينفي إثبات الخفايا من الأعذار المانعة لهم من الجهاد.

---

(1) الطبري، **جامع البيان**، 10/ 210.

(2) الطبري، **جامع البيان**، 10/ 210، 211.

(3) الأزهري، **تهذيب اللغة**، **[عذر]**

(4) الواحدي، **التفسير البسيط**، 10/ 592.

-وقال **(المعَذِّرون)** لكثرة اعتذارهم وأعذارهم بالكذب تؤثر في القلب المؤمن الصادق، فسماه تَعْذِيرهم وقال عنهم **(المُعَذِّرون)**.

-وفيه موعظة للمؤمن أن لا يتساقط في هوة التخلف والاعتذار عن شهود الوقائع، والمشاركة بالنفس والنفيس فيها.

-وجاء **(المعتذرون)** الذين عبر عن مبالغتهم في الاعتذار بإدغام تاء الافتعال في عين الفعل، وصار اعتذارهم تعذيرا.

-وهم **(المُعْذِرون)**؛ لأنهم جاءوا بأعذارهم، وحقيقة المُعْذِر أن يتوهم أن له عذراً ولا عذر له، يوسع به الحيلة فيوجه يدفع ما ظهر منه من التقصير [1].

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 8/ 572.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية اسم الفاعل واسم المفعول

بين اسمي الفاعل والمفعول اختلاف له جانبان؛ صرفي يمثله اختلاف البنية، من حروف وحركات، ونحوي يندرج تحته التقدير والإعراب، وما يلزمه من تعد، ولزوم، وعمل، وكلاهما يتعلق بالمعنى؛ وتتضح منه سعة معاني القرآن الكريم؛ إذ الآية الواحدة تحتمل تغير اسم الفاعل إلى اسم المفعول، فتصيب معنى آخر ينطق بإعجاز كسابقه، فتصدق أن نقول إن القرآنَ **حمالُ أوجُهٍ ومعانٍ**.

وقد يتفقان معنى؛ إذ يرى قسم من المفسرين أن **(اسم الفاعل)** في الاستعمال القرآني يكون بمعنى **(اسم المفعول)**، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَا عَٰصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ اَمْرِ اِللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ** ﴾، [هود: 43]، بمعنى لا معصوم، ومن الممكن تخريجها على صورتها الظاهرة ويبقى المعنى، وليس بالضرورة أن نؤوّل كلمة عاصم للمعنى عصمة لكن يمكن إبقاؤها بصيغها ومعانيها وقد ذكر المفسرون آراء أخرى تؤكد الإقرار على معاني صيغ اسم الفاعل واسم المفعول ويستقيم المعنى[1].

ومن الظواهر التي يقرها الاستعمال اللغوي، وجاءت عليها القراءات القرآنية، التعاقب بين أبنية اسم الفاعل وأبنية اسم المفعول.

---

(1) روائع البيان القرآني، **اللمسة البيانية في استخدام اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس في القرآن الكريم**، 18/ 11/ 2023.
https://albayanalqurany.com/clause/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-2/

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (مُفَعَّل) و(مُفَعِّل)

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ ءَايَٰتٖ مُّبَيِّنَٰتٖ وَمَثَلٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ**﴾، [النور:34][1].

فقرئت بصيغة اسم المفعول **(مُبَيَّنات)**، لا لبس فيها [2]، بمعنى أن بين في هذه السورة وأوضح آيات تضمنت أحكاما وحدودا وفرائض؛ فتلك هي آيات الله المبيَّنة، وقرئت بصيغة اسم الفاعل **(مُبَيِّنات)**، بمعنى أن الآيات تبين الصواب والحق للناس، وتهديهم إليه[3]، بما بينت الأحكام والحدود.

قال ابن عباس، ومقاتل: يريد ما ذكر في هذه السورة من الحلال والحرام، وأمره ونهيه إلى هذه الآية، فهي تبين للناس ما أمروا به وما نهوا عنه، والمعنى: وأنزلنا مثلًا؛ أي: شبهًا من حالهم بحالكم في تكذيب الرسل، وفي هذا تخويف للمكذبين بمحمد (ﷺ) أن يلحقهم ما لحق من قبلهم من الأمم حين كذبوا رسلهم[4].

- فالله سبحانه أنزل بما له من العظمة ترغيبا وترهيبا، آيات **(مبيَّنات)**، مفصل فيها الحق من الباطل.
- والآيات موضحات بالنقل والعقل بحيث صارت لشدة بيانها **(مبَيِّنات)**، تُبَيِّن لمن تدبرها طرق الصواب[5].
- وفي مجموعهما موعظة للمعرض، كيف يعرض عن المبيَّن المبيِّن من الآيات.

وفي القراءتين من الأسرار والإعجاز الصرفي ما لا يحيط بوصفه قلم، ومن ذلك:

---

(1) قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف **(مُبَيِّنَاتٍ)**، وقرأ الباقون **(مُبَيَّنات)**، **المبسوط**، 439، و**النشر**، 2/ 388.

(2) ابن زنجلة، **الحجة**، 498.

(3) الطبري، **جامع البيان**، 17، 294

(4) الواحدي، **البسيط**، 16/ 252.

(5) البقاعي، **نظم الدرر**، 13، 270.

-أن الآيات **(مبيَّنات)** هو بيَّنَها، و **(مبيِّنات)** جعلها بيانا للناس، امتنانا على عباده.

-وهن **(مبيَّنات)** إقامة للحجة على المعاند أن الحق واضح فلا عذر، و **(مبيِّنات)** للسبيل، لمن يبحث عن الحق، وبيانا لأفضلية المتبعين على المعاندين المتكبرين.

-وأن البيان من الله، فضلا وتبرئة للنبي وأصحابه، أنهم متبعون لا مبتدعون.

-و **(مبيِّنات)** بالكسرة أقوى الحركات، دلالة على قوة إبانتها، وتمام إيضاحها وحجتها، واجتماع الشدة مع الياء والكسرة يحتاج إلى تمعن في القراءة، يؤذن بالقوة في البيان، والقوة التي تطلب لتحملها، والقوة التي يكتسبها متحملها.

- كما في **(مُبَيَّنات)** متتالية الفتحات دلالة على تمام الفتح الموجود في الآيات، وكمال الوضوح والاتضاح، بل هو أعظم.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (مُسْتَفْعَل) و(مُسْتَفْعِل)

ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ**﴾، [المدثر:49 –51][1].

فقرئت **(مستنفِرة)** بصيغة اسم الفاعل بمعنى نافرة، من نَفَر واستنفَر ونفَرتُه، يقال: نَفَرَ، واستنفر، مثل: سخِر، واستسخَر، وعَجِبَ واسْتَعْجَبَ[2].

وعليه قول نافع بن لقيط الفقعسي (الكامل):

اِرْبِطْ حِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنْفِرٌ * فِي إِثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدْنَ لِغُرَّبِ**[3]

ومعناه كف نفسك عن أذى قومك، لا تطمحن إليهم بالأذى فإنك قد عيرت في شتمهم كما يعير الحمار عن مربط أهله يتبع حمارا[4].

وقرئت **(مستنفَـرة)** بصيغة اسم المفعول، من استُنفِرت أي استَنفَرها القسورة وفزَعها[5]، بمعنى مذعورة، يقال: استنفرت الوحش وأنفرتها ونفَّرتُها بمعنى واحد[6].

وأكثر ما تكلم به العرب إذا جعلت الفعل للحمر أن تقول: أنفرت، ولا يكادون يقولون: **اسْتَنْفَرَت** إذا كانت هي الفاعلة، ويقولون: **استُنْفِرَت** إذا فعل ذلك بها؛ فهي **مستنفَرة**[7].

---

(1) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر **(مستنفَرة)** بفتح الفاء، وقرأ الباقون **(مستنفِرة)**، **المبسوط**، 452، و**النشر**، 2/ 393.

(2) الفارسي، **الحجة**، 6/ 341.

(3) الفقعسي، نَافع بن نُفَيع الأسدي، **الكتاب الصغير شعر نَافع بن نُفَيع الفقعسي** ، ت محمد علي دقة، 3، والأزهري، **معاني القراءات**، 3/ 104.

(4) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم أبو محمد الدينوري (ت276هـ)، **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، عبدالرحمان بن يحيى المعلمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1949م، 2/ 793.

(5) الأزهري، **معاني القراءات**، 3/ 104.

(6) الأزهري، **تهذيب اللغة**، **[نفر]**.

(7) الواحدي، **البسيط**، 22/ 459.

فهذه الحمر التي شُبِّه بها المعرضون عن الذكر مستنفِرة، موجدة للنفار بغاية الرغبة فيه، كأنها تطلبه من أنفسها، لأنه من شأنها وطبعها، ثم إنها مستنفِرة، وما كان ذلك إلا لسبب عظيم يتشوف إليه، فقد نفرها منفر، بَيَّنَهُ قَوْلُهُ بَعْدَهَا: ﴿**فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ**﴾؛ أي أسد شديد القسر، عظيم القهر[1].

وتعاقب القراءات في أبنية اسمي الفاعل والمفعول ظاهرةٌ رصدها علماء العربية؛ إذ لم يجدوا بين الفاعل والمفعول إلا أن الفاعلية توحي بدلالة الوصف على الحدث والحدوث، وأن المفعولية توحي باتصاف الوصف بالحدث والذات الواقع عليها الحدث[2].

---

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 21/ 76 –78.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 282، ونصار، حمود ناصر، **القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي** ، رسالة دكتوراه بإشراف نبيل أبو عمشة، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق، 1426هـ –2006م، 407، 408.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية بين اسم الفاعل والفعل

أولا: بين الاسمية والفعلية

قال ابن مالك في البيتين (10، 11) من ألفيته:

بالجر والتنوين والنـدا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتـــا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

فهذه هي الفوارق التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل عن بعضهما في علم النحو والإعراب[1]. وبينهما من الشبه خمسة أوجه[2]:

الوجه الأوّل: أنه يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا، فيتخصص؛ فثلا صيغة (يقوم) تصلح للحال والاستقبال؛ فإذا أدخلت عليه السين، اختص بالاستقبال، كما نقول: (رجل) لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه.

و**الوجه الثاني:** أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم؛ فنقول: إنّ زيدًا ليقوم كما نقول: إنّ زيدًا لقائم.

و**الوجه الثالث:** أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين تنطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

و**الوجه الرابع:** أن يكون صفة، كما يكون الاسم، كذلك؛ تقول: مررت برجل يضرب؛ كما تقول: مررت برجل ضارب؛ فقد قام يضرب مقام ضارب.

---

(1) ابن عقيل، **شرح الألفية**، 1/ 22.

(2) الأنباري، **أسرار العربية**، 49.

و**الوجه الخامس**: أن المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته؛ فـ **(يضرب)** على زنة (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبهه استحق جملة الإعراب.

ويختلف الفعل بصيغته المتعلقة بالزمن عن اسم الفاعل الذي لا تدل صيغته على الزمن؛ فصيغة الفعل **(كتب)** تدل على حدوث فعل محدود متعلق بالزمن، بينما صيغة **(كاتب)** تدل على تعلق بالفعل من حيث الحدوث المكرر له سابقًا، وثبوت القدرة على إعادة الفعل وتعلقها بمشيئة الفاعل له حين اللزوم، بمعنى أن الفعل **(كَتَبَ)** صار مهنة وعملاً للفاعل مع امتلاك القدرة على فعله حين الحاجة له، فكل **(كاتب)** قطعًا مرَّ بمرحلة فعل **(كتب)**، والعكس غير صواب، بمعنى ليس كل من كتب صار كاتبًا.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (قادِرٌ) و(يَقْدِرُ)

وقد جاءت القراءات بالتبادل بين الصيغتين، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ**﴾،[يس:81][1].

فقرئت **(بقادر)** على أنه اسم فاعل من قدر يقدر، في موقع خبر **(ليس)**، والباء يسميها النحاة صلة، تأتي لتأكيد النفي، كما نقول: ليس زيد بقائم[2].

ومنه قول بعض المازنيين (الكامل):

خَتَمَ الإِلَاهُ علىِ لسانِ عُذَافِـرْ * خَتْمًا فلَيْس عَلى الكَلامِ بِقادِرْ**[3]

وقرئت على الفعلية **(يقدِرُ)**؛ أي: هذا استفهام معناه التقرير، يقول: أو لا يقدر من خلق السموات والأرض على أن يخلق مثلهم، قال مقاتل: أن يخلق في الآخرة مثل خلقهم في الدنيا[4].

وعلى هذا المضاف مقدر، وهذا كقوله: ﴿**لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾، [غافر: 57]، ثم أجاب هذا الاستفهام بقوله: **{بَلَى}**؛ أي: هو قادر على ذلك وَهُوَ الْخَلَّاق العليم الذي خلقهم في الدنيا ويخلقهم في الآخرة خلقًا جديدًا[5].

والمعنى أليس الله **(بقادر)** على إحياء الموتى؛ أي ثابت له القدرة التي لا تساويها قدرة، وأيضا هو **(يقدر)** على ذلك؛ بالفعل المضارع المفيد للتجديد

---

(1) قرأ يعقوب (**يَقْدِرُ**)، وقرأ الباقون (**بِقَادِر**)، **المبسوط**، 373، **النشر**، 2/ 355.

(2) ابن أبي مريم، **الموضح**، 1081.

(3) التوحيدي، **البصائر**، 4/ 190، والزمخشري، **الكشاف**، 1/ 190، والبيت من شواهدهما.

(4) مقاتل، بن سليمان بن بشير أبو الحسن الأزدي البلخى (ت150هـ)، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ت عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1423هـ،

(5) الواحدي، **التفسير البسيط**، 18/ 529.

والاستمرار؛ بمعنى تجديد تعليق القدرة على سبيل الاستمرار، بلى إنه على كل شيء قدير[1].

وفي هذا التبادل بين الاسم والفعل من البلاغة والإعجاز الصرفي:

-أن استعمل في موضع واحد دلالتان؛ دلالة للثبوت والديمومة، ودلالة للتجدد والحدوث.

-فظاهر بَيِّنٌ الفرق بَيْنَ الفعل **(يَقْدِرُ)** ومعنى الحدوث والتجدد فيه، وبين الاسم (قادر)الدال على الثبوت.

- والقيام بالوصف على الدوام في **(قَادِرٌ)** مراد ومقصود؛ كناية عن التقريع واللوم، كما في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ ۚ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۚ**﴾، [الأحقاف:32].

-والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية[2].

-وهو المراد باختلاف القراءتين؛ فالله **(قادر)** على إحياء، و **(يقدر)**، ويحيي كل حين، متى شاء، سبحانه وتعالى، وليس يضر المعرض والكافر، وهو يرى آيات الله ماثلة أمامه إلا نفسه.

-والمقصود من الآية بقراءتيها أن خلق السموات والأرض أعظم من خلقهم، فالذي خلق السموات والأرض **(يَقْدِرُ)** على أن يبعثهم.

---

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 16/ 183، 184.

(2) ابن الأثير المبارك بن محمد أبو السعادات الشيباني الجزري (ت606 هـ)، **البديع في علم العربية**، ت فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ، 145.

المطلب الثاني

الإعجاز في تبادل أبنية الصفة المشبهة في القراءات

ارتبطت الصفة المشبهة باسم الفاعل ارتباطا وثيقا، فدلت بصيغتها عليه، ونابت في العمل عنه، وقرنت به في الوسم، وما حمل العلماء على أن فرقوا بينهما إلا ما رأوه من اختلافهما في الدلالة؛ فهي وإن شبهت به في الدلالة على معنى وما هو له، وفي قبول التأنيث والتثنية، والجمع –بخلاف **(أفعل)** التفضيل–، وفي سلامة بنيتها من عروض تغير بخلاف أمثلة المبالغة، فإنها تأتي للدلالة على معان، خلافا لتلك التي يأتي لها اسم الفاعل.

وأول من ذكرها هو سيبويه في الكتاب في "**باب الصفةِ المشبهةِ بالفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عملَ الفاعلِ**" . ويقرر سيبويه أن المراد من "اسم الفاعل" إيقاع الفعل بينما الصفة المشبهة لا يراد منها ذلك.

ومعنى كلامه أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، ويجري عليه، عكس الصفة المشبهة؛ فنقول: في اسم الفاعل هذا ضارب زيدا، وهذا يضرب زيدا، وأما في الصفة المشبهة فنقول: هذا حسن وجها، بينما لا نقول: هذا يحسن وجها، مع أنا شبهنا **(حسنٌ)** بـ**(ضاربٌ)**، إضافة إلى أن اسم الفاعل يحمل معنى التجدد والحدوث الذي في المضارع، عكس الصفة المشبهة، التي تدل على معنى ثابت.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَيْعِل) و(فِعَل)

إذا كانت الصفة المشبهة هي ما اشتق من مصدر فعل لازم، للدلالة على اتصاف ذات بحدث على جهة الثبوت والدوام [1]، وكانت دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها[2].

فقد جاءت الصفة المشبهة في القرآن على **(فَعِل)** في: **أسفًا، أشِر، خضِرًا، صعِقًا، عسير، عمون، عمين، لفرح، فرحون، فكهين، ملكًا، نحسات، نكدًا وجلة، وجلون.**

وحدها ابن الحاجب بقوله: "**ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد**"[3].

ليفرق بين **(اسم الفاعل)** و**(الصفة المشبهة)** بما ذكره اللغويون الذين سبقوه، وهو دلالة **(اسم الفاعل)** على الحدوث، ودلالة **(الصفة المشبهة)** على الثبوت، وفي كون اشتقاق **(اسم الفاعل)** قياسيًا، واشتقاق **(الصفة المشبهة)** سماعيًا، وذلك لما حد اسم الفاعل بقوله: " **ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر**"[4].

---

(1) الحديثي، **أبنية الصرف في الكتاب**، 275.

(2) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1055.

(3) ابن الحاجب، **الكافية**، 2/ 205.

(4) ابن الحاجب، **الكافية**، 2/ 198.

ومن صور ورود التغاير بين صيغ الصفة المشبهة بين القراءات ما جاء على زنة **(فَيْعِل)** و**(فِعَل)** في قوله تعالى: ﴿**دِينٗا قَيِّمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ**﴾، [الأنعام:161][1].

حيث قرئت **(قيِّما)** على أنه صفة مشبهة، أصلها **(قَيْوِم)** على وزن **(فيعِل)** كما يقول البصريون، وهذَا البناءُ لا يكونُ إلا في المعتلِّ فيجيءُ جمعهُ علَى: "أَفعالٍ" وأَفْعلاءَ وذلكَ نحو: مَيّتٍ وأَمواتٍ وحقهُ الواوُ والنونُ؛ فيقال: قيّمٍ وقَيمونَ [2]؛ أي: ثابتا مُقَوِّماً لأمور معاشهم ومعادهم[3].

وهو أبلغ من القائم؛ إذ فيه معنى المبالغة على اسم الفاعل[4].

أو يكون على **(فَعْيِل)** أبدلت فيها الواو ياءً، وأدغمتا معا.

وقرئت **(قِيَما)** على زنة **(فِعَل)**؛ مصدرا سماعيا مثل الشِّبَع والصِّغَر، بمعنى دينا ذا استقامة، ولا يبعد أن يكون معناه جمع قيمة [5]؛ أي ذا قيم؛ أو جاء بها ودعا إليها، وكل هذا جائز في معناها.

وصيغة **(قِيَم)** مصدر في الأصل مقصور من **(قِيَام)**، ولولا كان من **(قِوام)** لكان **(قِوَمًا)**؛ لأنه من ذوات الواو، ولا تقلب الواو ياء إذا كانت متحركة عينًا في مفرد لانكسار ما قبلها، إلَّا بشرط أن يكون بعدها ألف وتكون في مصدر لفعل اعتلت عينه؛ نحو: قام قيامًا وعاذ عياذًا، فدل انقلاب الواو ياءً فيه على أنه مصدر في الأصل وُصف به[6].

---

(1) قرأ أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب **(قَيِّمًا)**، وقرأ الباقون **(قِيَمًا)**، **المبسوط**، 205، و**الإتحاف**، 273.

(2) ابن السراج، **الأصول في النحو**، 3/ 20

(3) الأصفهاني، **المفردات**، **[قوم]**.

(4) الزمخشري، **الكشاف**، 2/ 83.

(5) الأخفش، **معاني القرآن**، 1/ 510، والأزهري، **معاني القراءات**، / 175.

(6) ابن عصفور، **الممتع**، 53.

وبكلا المعنيين والصيغتين الإعجاز الصرفي ماثل وإن عجز القلم عن رقم أقله، ومن ذلك:

-أن الدين **(قيِّم)** بالغُ الاعتدالِ والاستقامةِ ثابتُها[1].

-و**(قِيَمٌ)** صار استقامة من بليغ استقامته، وهُدًى من وافر هدايته.

-وجمع سبحانه له بين الهدى والنصر، دينا **(قِيَما)** فيه من كل خير؛ لأن هذين الأصلين بهما كمال السعادة والفلاح فإن الهدى هو العلم بالله تعالى، ودينه والعمل بمرضاته وطاعته؛ فهو العلم النافع والعمل الصالح والنصر والقدرة التامة على تنفيذ دينه[2].

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 7/ 338.

(2) ابن القيم، محمد بنِ أبي بكر (ت751هـ)، **بَدَائعُ الفوَائِدِ**، ت علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1425هـ، 2/ 414.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الصفة المشبهة واسم الفاعل

وقد وردت أحرف من القرآن على قراءات مختلفة، منها ما جاء على وزن فاعل ومنها ما جاء على فعل؛ إذ يكثر في اللغة التبادل بين صيغتي **(فَعِل)** و **(فَاعِل)**، ويرجع الخِلاف في دلالة الصيغتين إلى الفرق بين اسم الفاعل والصفة من جهة، أو كون الصفة المشبهة باسم الفاعل على زنته، إذا دلت على الثبوت، أو جيء بها للدلالة على المبالغة[1].

فالخلاف في هذه الأحرف يرجع إلى المعاني الآتية:

أولًا: خلاف يرجع إلى اللغة والمعنى

كما في مالك وملك، من قوله تعالى: ﴿**مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ**﴾، [الفاتحة:3][2]؛ حيث ذهب جمع من العلماء إلى أنهما لغتان بمعنى واحد، ورأوا كسر الميم مصدر **(مَالِكِ)**؛ فيكون **(مِلْكًا)**، وضمها في مصدر **(مَلِكِ)**؛ فيكون **(مُلْك)**، لا يعدو كونهما لغتين، وأن المعنى لا يتغير [3]، قال ابن السراج إن المِلْك والمُلْك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشدّ، كما قال قيس بن الخطيم (الطويل):

مَلَكْتُ بِها كفِّي فأنْهَرتُ فَتْقَها * يَرَى قائمٌ من دونِها مَا وَرَاءَها**[4]

يصف طعنة، يقول شددت بها كفي[5].

ورد قوم بأن المَلِك داخل تحت المالك، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿**قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُوتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ**﴾، [آل عمران: 26][6]؛ فمِلْك المَالِكِ يدخل فيه ما لا يدخل في مُلْك المَلِكِ؛ فيقال إن فلانا مالِك الدراهم والطير، ولا يقال إن فلانا ملِك

---

(1) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، **شرح الملوكي في التصريف** ، ت فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ، 92، 93.

(2) قرأ عَاصِمٌ، وَالْكِسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفٌ **(مَالِكِ)**، وقرأ الباقون **(ملك)**، **المبسوط**، 86، و**النشر**، 1/ 271.

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 136.

(4) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 68، والبيت لقيس ابن الخطيم، بن عدي الأوسي (ت 2ق.هـ)، **ديوان قيس بن الخطيم**، ت ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، 1967م،46.

(5) الفارسي، **الحجة**، 1/ 34.

(6) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370 هـ)، **الحجة للقراء في القراءات السبع** ، ت أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 20، وابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69.

الدراهم والطير؛ فالوصف بالمِلْك أعم من الوصف بالمُلك، والله سبحانه مالك كل شيء[1]؛ أي إن **(مَلِك)** لا تكون مع غير العاقل، بينما **(مالك)** تكون للعاقل وغيره[2]. وجاز هذا لو أن نسبة المضاف إليه اختلفت، أمَا وقد اتحدت النسبة؛ فليس في العموم والخصوص هنا ما تقوم به الحجة، فدخول المُلك في المِلْك في **(مَالِكِ الملك)** محدد؛ أما هنا فالمُلْك مصدر لمَلِك والمِلْكُ مصدر لمَالِك، وهما مضافتان ليوم الدين، ومن كان ملِكا ليوم الدين فهو مالك له[3].

– وليس يمنع ثبوت إحدى الصفتين لله تعالى ثبوت الأخرى، فالحق أنهما صفتان ثابتتان للمولى عز وجل على الوجه الذي يليق به سبحانه، ولا يلزم من ثبوت إحداهما سقوط الأخرى؛ فلما اجتمعت له سبحانه الصفتان أخبر عنهما بالقراءتين [4]؛ بالقراءتين[4]؛ كما أن هناك مواضع أخرى وردت فيها القراءة بإحداهما دون الأخرى.

– والملِك يكون مع الناس وما يفضل عليهم، والمالك يكون مع غير الناس، وبه وصف نفسه تعالى في قوله: ﴿**لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ**﴾،[غافر: 16][5]، فجاءت لتثبت معناها، وتزيد معنى المُلْك قوة ووضوحا.

وكذلك في قوله سبحانه: ﴿**وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ**﴾، [الشعراء:56]، فمن العلماء من عدهما بمعنى واحد؛ وعد الخلاف من قبيل تعدد اللغات ومنهم: سيبويه، وأبو عبيدة[6]، والكسائي حيث رأى أن أصلهما واحد من الحذَر؛ لأن المتسلح إنما يتسلح

---

(1) الفارسي، **الحجة**، 1/ 35، وابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 138، وابن زنجلة، **الحجة**، 77.

(2) الحديثي، **أبنية الصرف في الكتاب**، 262.

(3) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69

(4) الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو (ت444هـ)، **الأحرف السبعة للقرآن**، ت عبدالمهيمن الطحان، مكتبة المنارة، ط1، 1408هـ، 48.

(5) أبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 138.

(6) النحاس، أحمد بن محمد أبو جعفر (ت 338هـ)، **إعراب القرآن**، ت زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 3، 1409هـ، 3/ 180، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 7/ 16، وأبو شامة، **إبراز المعاني**، 621، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف أبو العباس (ت 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ت أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1406هـ، 8/ 522.

مخافة القتل، والعرب تقول هو حَاذِرٌ وحَذِرٌ أي: قد أخذ حذَره [1].

فهو هنا يوفق بين القراءتين؛ إذ تدل **(حذرُونَ)** على دوام التيقظ، وهذا التيقظ للخوف من القتل، والقتل لا يكون إلا مشاهدا، وتدل **(حَاذِرُونَ)** على التخوف من القتل الحاضر والمشاهد، فكلاهما بمعنى واحد؛ لأن الدافع لأخذ الحذر هو الخوف من القتل. ويضعف هذا أنه لا يمكن أن يجمع بين القراءتين إذا قيل: إن معنى {حَاذِرُونَ} أي: مؤْدَون في الشكاة والسلاح، ولا سلاح لهم، فلا تكون {حذرُونَ} بهذا المعنى، وهي تعني اليقظة وأخذ الحذر عموما، دون قصر ذلك على التسلح فقط. وقال قوم إن القياس يوجب في اسم الفاعل (حاذرا)، مثل: عَلِم فهو عالم[2].

وقيل معناها إنا ذوو أداة وسلاح، وكأنهم قالوا: إنا أخذنا حذرنا من عدونا بسلاحنا، فمعنا سلاح وليس معهم سلاح؛ فهو يحرضهم على القتال[3].

ثانيا: المبالغة

إذ الأصل هو المغايرة بين الصيغتين؛ فصيغة **(فَعِل)** تفيد المبالغة غالبا دون **(فَاعِل)**[4]،الذي يفيد ما يفيده فعله.

وهو الأصل؛ فيكون **(المِلك)** أخص من **(المالك)**، وأمدح؛ حيث إنه قد يكون المالك غيرَ ملِك، بينما لا يكون الملِك إلا مالكا[5].

وفي مالك، التي هي على زنة **(فاعل)** أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه[6]؛ فتقتضي زيادة المبنى فيها زيادة في المعنى [7]، كما تدل على أنه أبلغ تصرفا وأعظم؛ إذ إليه إجراء قوانين الشرع في مملكته، وكل أحد في ملكه [8]، وهذه

---

(1) ابن زنجلة، **الحجة**، 517.

(2) ابن خالويه، **الحجة**، 166.

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 473، والنحاس، **إعراب القرآن**، 3/ 180

(4) ابن جني، الملوكي، 92، 93.

(5) ابن خالويه، **الحجة**، 20، والفارسي، **الحجة**، 1/ 32، والزمخشري، **الكشاف**، 1/ 21، وابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69.

(6) الفارسي، **الحجة**، 1/ 34، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 138.

(7) أبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 138، والسمين، **الدر المصون**، 1/ 49.

(8) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 138.

حجة قوية في اختلاف معنييهما؛ فعند اتحاد النسبة يكون المالك أبلغ تصرفا من المِلك، فيكون شأن المِلك حينئذٍ في يد المالك.

وبذا فسر قوله تعالى: ﴿**مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ**﴾ [آل عمران: 26]، بمعنى لك الملك كله فأنت المعطي وأنت المانع، تجعل الملك لمن شئت، وتنزعه ممن شئت، وتهب الرزق لمن تشاء وتنزعه ممن تشاء[1].

ولأنه لا يلزم أن يكون الرب المنعوت بالرحمة مالكًا، وكانت الربوبية لا تتم إلا بالمِلك المفيد للعزة، المقرون بالهيبة المثمرة للبطش والقهر المنتج لنفوذ الأمر، جاء ذلك قوله: ﴿**مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ**﴾، [الفاتحة:3]، ترهيبًا من سطوات مجده[2].

وللمالك المُلكُ في مملوكه، بل هو الذي يختار المِلك أو يعزله، ولا تُفَسّر الآية بمعزل عن سياقها التي وردت فيه[3].

وفسر قوله: ﴿**وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ**﴾،[الشعراء:56]، أن الحاذر هو الخائف مِمّا يرى فقط، وعلى هذا فهم قد رأوا المحذور منه؛ فقالوا ما قالوا، بينما الحذِر هو المتيقظ الذي لا تلقاه إلا حذرا[4]، فأثبتت لهم الصيغة معنى الترقب والخوف الملازم. الملازم.

ولأن فعِلاً إنما يكون فيما صار خُلُقًا كـ(**حذِرٍ**)و(**فرِقٍ**)[5].

وردوا عليه بأنه على (**فعِل**) على سبيل المبالغة، فقد بولغ في وصفهم باللبث حتى جعل ذلك بمنزلة الأشياء الخَلْقية الثابتة، وهذا آكد للمعنى[6].

---

(1) ابن كثير، إسماعيل بن عمر أبو الفداء (ت 774 هـ)، **تفسير القرآن العظيم** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ، 318/1.

(2) البقاعي، **نظم الدرر**، 1/ 29.

(3) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 1/ 69

(4) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 473، وابن زنجلة، **الحجة**، 517، والسمين، **الدر المصون**، 8/ 522.

(5) مكي، بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي (ت 437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، ت ياسين السواس، دار اليمامة، دمشق، ط3، 1423هـ، 745.

(6) السمين، **الدر المصون**، 10/ 655.

وهذا ليس على إطلاقه؛ فـ **(فعِل)** قد تكون اسم فاعل، وتكون **(فاعِل)** للمبالغة، ففي قولهم: موتٌ مائتٌ، وشغلٌ شاغلٌ، وشِعْرٌ شاعرٌ، قال **الخليل** إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هَمٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ[1].

(1) سيبويه، **الكتاب**، 3/ 38.

ثالثا: التجدد والثبوت

كما تكون **(فاعِل)**اسم فاعل، وتكون **(فعِل)** صفة مشبهة باسم الفاعل، وهو الأصل، فتدل (فَاعِل) على الصفة الحادثة غير الملازمة لصاحبها غالبا، وتدل **(فعِل)** على الصفة الملازمة التي لا تنفك عن صاحبها[1]؛ كما قيل: رجلٌ **حاذِرٌ** الآن، ورجلٌ **حذِرٌ** فلا تلقاه إلا وهو **حذِرٌ**[2].

كما أن **(حذرُونَ)** اسم الفاعل قد جاء على فعِل كقولك: نَحِر وعَجِل، وأنه على سبيل المبالغة[3]،وهو الأنسب في مقام استعراض القوة؛ لأن فرعون يخبر عن جنده ليدفعهم لملاحقة المؤمنين[4].

فالحاذر في المآل، والحَذِر في الحال [5]، يراد به أنه يفعل الحذر فيما يستقبل، كقولك: بعيرك صائد غدا؛ واستُدِلَّ بقول عباس بن مرداس(ﷺ) (الوافر):

وإنّي حاذِرٌ أَنْمِي سِلاحي * إلَى أوْصَالِ ذَيَّالٍ صَنِيعِ**[6]

أي: إني متحذر للّقاء الذي لم يحدث[7].

والمعنى من مجموع القراءتين إننا –مع إجماع قلوبنا– فمن شأننا وطبعنا الحذر؛ فنحن **حذرون**، ثم إننا لا نزال على أهبة القتال، ومقارعة الأبطال، لا عائق لنا عنه بسفر ولا بغيره، آخذين حذرنا؛ فنحن **حاذرون**[8].

فالصفة المشبهة ذات صيغ متعددة، مشتركة بصيغها مع بعض الأوصاف والمصادر، ولا يفصلها عنها إلا السياق.

---

(1) السيوطي، عبدالرحمان بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ت عبدالعال مكرم، عالم الكتب، 1421هـ، 6/ 57، وعباس حسن، **النحو الوافي**، 3/ 282

(2) النحاس، **إعراب القرآن**، 3/ 181.

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، 7/ 16.

(4) النحاس، **إعراب القرآن**، 3/ 180

(5) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370 هـ)، **إعراب القراءات السبع وعللها** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1413هـ، 1992م، 2/ 133، وأبو حيان، **البحر المحيط**، 7/ 16.

(6) العباس بن مرداس السلمي، **ديوان العباس بن مرداس**، ت يحيى الجبوري، مؤسة الرسالة، ط1، 1412هـ، 1992م، 113.

(7) الفارسي، **الحجة**، 3/ 221.

(8) البقاعي، **نظم الدرر**، 14/ 40.

وفي هذا التغاير إعجاز صرفي إضافة إلى ما تقدم من تفسير وتوضيح.

ففي **(ملك)** معنى السلطان والقوة والتدبير والحكم والقهر؛ ذلك أن الملك سبحانه هو المتصرف في أمور العقَلاء المختارين بالأمر والنهي والجزاء.

ويبين جمال المعنى هنا أن يشهد المستمع لقراءة **(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)** مشهد إخلاص الملك لله يوم الدين، فلا يوجد من ينازعه الملك أو يدعيه يومئذ؛ فأيقنوا بلقاء اللَّه يوم الدين أَنهم الصغرة الأذلة، وأنَّ له من دونهم ودون غيرهم الملك والكبرياء والْعزَّة والبهاء؛ فأخبر تعالى أَنه المنفرد يومئذ بالملك دون ملوك الدنيا الذين صاروا يوم الدين من ملكهم إلَى ذلة وصغار، ومن دنياهم في المعاد إلَى خسار [1].

وفي قراءة **(مالك)** أنه ملك الأعيان، وله التصرف المطلق؛ فهو يملك أعيانهم، وأن له القدرة على التصرف في مملوكاته، فهو لا يحكم فقط بل يملك الأعيان والأشياء.

فالملك مُلكه أعم وأقوى، والمالك تصرفه أقوى وأشمل[2].

---

(1) الطبري، **جامع البيان**، 1/ 150.

(2) المجيدي، عبدالسلام المقبل، **الإعجاز التصويري في القراءات القرآنية: قوله تعالى {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}**، موقع موقع إسلام واب، (2014/04/21). https://www.islamweb.net/ar/fatwa/390634

المطلب الثالث

الإعجاز الصرفي في تبادل أبنية المبالغة في القراءات

يذكر أهل العربية أن في اللغة بعض الصيغ الصرفية التي تفيد المبالغة في الوصف، ويطلقون على تلك الصيغ (صيغ المبالغة)، ويذكرون تحت هذا الباب خمسة أوزان، وهي صيغة (فعّال، فعول، فعيل، مفعال، فَعِل)، فمثال الأول قولك: فلان زرّاع، أي: كثير الزرع. ومثال الثاني قولك: فلان أكول، أي: كثير الأكل. ومثال الثالث قولك: فلان كريم، أي: كثير الجود والكرم. ومثال الرابع قولك: امرأة معطار، أي: كثيرة استعمال العطر. ومثال الخامس قولك: فلان خَجِل، أي: كثير الخجل. وهذه الصيغ كلها مشتقة من فعلها الثلاثي (فعل)، وهي تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل؛ ولهذا تسمى: (صِيَغ مبالغة)[1].

وتصاغ صيغ المبالغة من مصدر الفعل الثلاثي، المتصرف، المتعدي، ما عدا صيغة **(فعَّال)**؛ فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، يقال: فلان بسَّام الثغر، ضحَّاك السن.

ثم إن هذه الصيغ الخمسة كانت ذات حضور واضح في القرآن الكريم، وخاصة الصيغ الأربع الأُوَل، وأكثر ما وردت في أسماء الله سبحانه وصفاته.

---

(1) الرضي، **شرح الشافية**، 2/ 173-183.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعُول) و(فَعُل)

جاءت صيغة (فعول) في القرآن بكثرة؛ أسماء لله تعالى، نحو قوله عز وجل: ﴿**إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ**﴾، [فاطر:30]، فاللفظان: {غفور شكور} من صيغ المبالغة، أي: إنه سبحانه كثير المغفرة لعباده، يقبل القليل من العمل الخالص، ويثيب عليه الجزيل من الثواب، وكثير من صفاته تعالى وأسمائه جاءت على صيغة **(فعول)**؛ نحو: (الصبور)، و**(الودود)**، و**(الرؤوف)**.

وجاءت أيضا وصفا للخلق، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا**﴾، [الإسراء:3]؛ فـ(الشكور) فعول من صيغ المبالغة، أي: كثير الشكر [1].

وقد وردت صيغة (فَعول) في الشعر بكثرة، من ذلك، قول أحدهم (الوافر):

ضَحُوكُ السِّنِّ إِنْ نَطَقُوا بِخَيْرٍ * وعند الشِّرِّ مِطْرَاقٌ عَبُوسُ**[2]

فلفظتا **(ضحوك)** و**(عبوس)** كلاهما على زنة المبالغة **(فَعُول)**.

وقد جاء في القراءات تبادل بين صيغتي المبالغة **(فَعُول)** و**(فَعُل)**، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾، [البقرة:143][3].

فقرئت **(رَؤوفٌ)**، على وزن المبالغة **(فَعُول)**؛ ذلك كثيرا من أسماء الله على هذا الوزن، من رأَفت به أرأَف به رأفة ورآفة، ورؤُفت به أرؤُف به، وعليه قول حسان (الطويل):

رَؤُوفٍ على الأدْنَى، غليظٍ على العِدا * أخي ثِقَةٍ في النَّائباتِ، نَجِيبِ**[1]

---

(1) عضيمة، محمد عبدالخالق (ت1404هـ)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، 7/ 5.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، **[قعع]**، والزبيدي، **تاج العروس [شور]**، بلا نسبة فيهما

(3) قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب **(رُؤُف)**، وقرأ الباقون **(رَؤوفٌ)** بالمد، **النشر**، 2/ 223، وزاد أبا بكر عن عاصم في **الإتحاف**، 401.

وقرئت (**رَؤُفٌ**)، على لغة لأهل الحجاز، وعليها قول أبي الأسود الدؤلي (الطويل):

لَعَمري لَقَد أَوصَيتُ أَمسِ بِحاجَتي * فَتىً غَيرَ ذي قَصدٍ عَليَّ وَلا رَؤُفِ**[2]

وقيل هما لغتان[3]، يقولون رجل رؤوف ورؤُف، والرأفة مبالغة في رحمة خاصة وهي دفع المكر وهو إزالة الضرر[4].

وفي القراءتين سر إعجازي:

-أن الله سبحانه القوي المتين، يرؤف بعباده بنفسه؛ فجاءت قراءة **(رؤفٌ)** على قصر المد، والاكتفاء بالضم على الهمز، إيحاءً باستغناء الله عن خلقه، ورأفته بهم ابتداء بغير مقابل ولا مبادلة.

-وهو **(رؤوف)** عظيم الرأفة، كثير فعله بالناس، رأفة بهم ورحمة.

-ذلك أن المرؤوف به تقيمه عناية الرأفة حتى تحفظ بمسراها في سره ظهور ما يُستدعى العفو لأجله على علنه؛ فلا سوء يلحقه ولا ضر يدركه، بل العناية تشمله، وما الشرع إلى حياط وحماية له من الشرور والآثام[5].

---

(1) حسان بن ثابت، بن المنذر أبو الوليد الخزرجي الأنصاري (ت 54هـ)، **ديوان حسان بن ثابت** ، ت عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، 14.

(2) أبو الأسود الدؤلي، عمرو بن سفيان (ت 69هـ)، **ديوان أبي الأسود الدؤلي بشرح أبي سعيد السكري (ت290هـ)**، ت محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1418هـ، 128.

(3) الفارسي، **الحجة**، 2/ 229، 230، وابن زنجلة، **الحجة**، 116.

(4) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التيمي (ت 606هـ)، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، 4/ 93.

(5) البقاعي، **نظم الدرر**، 2/ 215.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَّال) و(فَعَال)

جاء في القراءات اختلاف بين صيغتي **(فَعّال) و(فَعَال)**، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَاقٌ**﴾، [ص:57][1].

فقرئت **(غَسَّاق)** بالتشديد، على أنه وصف على زنة المبالغة؛ أي إنه وصف دال على الكثرة والمبالغة، والإقامة على الفعل ومزاولته مرة بعد مرة [2]، ومعناه ما يسيل من صديد أهل النار، كالجَبَّار والضَّرّاب مثالَ مبالغةٍ، وذلك أنَّ فَعَّالاً في الصفاتِ أغلبُ منه في الأسماء. ومِنْ ورودِه في الأسماء: الكَلاَّء الذي لكلأ بكثرة، والجَبَّان لعامل الجبَّانة، والفَيَّاد لذَكَرِ البُوم؛ فيكون اسمًا على وزن قليل فيه[3].

وقرئت **(غَسَاق)**، مصدرا وُصِف به، بمعنى ذو غَساق؛ أي: ذو سيلان، ويجوز أن يكون اسما بمعنى الشراب والعذاب والنكال[4].

وهو المنتن أو هو عُصارة أهل النار، وقيل: هو ما يغسق من قروح الكفرة والزناة من لحومهم وجلودهم، أي يسيل، قال عمران بن حطان (الطويل):

إذا ما تَذَكَّرْتُ الحَيَاةَ وطِيبَها * إِلَيَّ جَرَى دَمْعٌ مِّنَ العَيْنِ غَاسِقُ**[5]

والغَسَقُ: السَّيَلانُ، يقال: غَسَقَتْ عينُه؛ أي: سالَتْ، وفي التفسير هو ماءٌ يَسيل مِنْ صَدِيدِهم، وقيل هو بمعنى امتلأ، وغَسَقَتْ عينُه؛ أي: امتلأت بالدمع، ومنه الغاسقُ للقمرِ؛ لامتلائِه وكمالِه، وإذا كُسِفَ لاسْوِداده، ونُقِل القولان في تفسير قوله

---

(1) قرأ عاصم برواية حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف **(غَسَّاق)** بالتشديد، وقرأ الباقون **(غَسَاق)** بالتخفيف، **النشر**، 2/ 361، الإتحاف، 478.

(2) ابن خالويه، **الحجة**، 1/ 200.

(3) السمين، الدر المصون، 9/ 389

(4) مكي، الكشف، 2/ 232، واين أبي مريم، الموضح، 3/ 1105.

(5) ابن الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر (ت327هـ)، الأضداد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ط1، 1960م، 139، والثعلبي، الكشف والبيان، 22/ 564، والبيت من شواهدهما.

تعالى: ﴿**وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ**﴾، [الفلق:3]، وقيل: الغَسَّاق ما قَتَل ببردِه، ومنه قيل لليلِ غاسِق؛ لأنه أبردُ من النهار، وقيل: الغَسَق شدَّةُ الظُّلْمة[1].

ولا تنافي بين القولين، فإن الليل بارد مظلم، فمن ذكر برده فقط أو ظلمته فقط أقتصر على أحد وصفيه، والظلمة في الآية أنسب لمكان الاستعاذة فإن الشر الذي يناسب الظلمة أولى بالاستعاذة من البرد الذي في الليل، ولهذا استعاذ برب الفلق الذي هو الصبح والنور من شر الغاسق الذي هو الظلمة، فناسب الوصف المستعاذ به المعنى المطلوب بالاستعاذة[2].

وفي اجتماع الحميم والغساق لهم قال مقاتل: **(حميم)** يعني الحار الذي قد انتهى حره، و **(غساقًا)** يعني البارد الذي قد انتهى برده، ينطلق بهم من الحر إلى البرد، فتتقطع جلودهم، ويحرق البارد كما يحرق الحار[3].

وبعد هذه النقول لعلمائنا، الدالة على عظيم ما في القراءتين من الإعجاز الصرفيب، وإن لم تنص عنه، يحسن أن تُجمع الأقوال في التالي:

- التشديد في **(غَسَّاق)** للمبالغة في شدة سيلان القيح والصديد وكثرته وامتلاء البصر به، والتخفيف في **(غَسَاق)** على أن العذاب من شدة اتصافه بالسيلان حتى صار كأنه السيلان، المُحْدث للسيل الجارف لما يتلقاه.
- وفي هذا مبالغة في التنفير من العذاب، ونكاية في المخالف أمر الله أن يعامل بقوة العذاب، لقاء قوته في الكفر والإعراض.

---

(1) السمين، **الدر المصون**، 9/ 389.

(2) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، **تفسير ابن القيم**، ت إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1410هـ، 622.

(3) مقاتل، **تفسير مقاتل**، 3/ 651.

-فاجتمع عليهم **الغَسَاق** وذو **الغَسَاقِ**؛ ظلمة وذو ظلمة، وبارد وذو برد عظيم قاتل ببرده، ومنتن وذو نتن، وسائل عظيم السيلان يجرفهم، وذو سيلان عظيم، ثم هو **غسَّاق** بصيغة الكثرة والمبالغة، كل هذه المعاني في لفظة بقراءتين لتوصيف معاني لا تتأتى أقل معانيها في كلام البشر إلا بالجمل الكثيرة.

-وجمع لهم الحميم و **الغساق**؛ أنه لما يغلبهم من الجوع الشديد، أو يقسرون على أكلها وإن كرهوها، ليكون بابا من العذاب، فإذا شبعوا غلبهم العطش فيسقون شرابا من غساق أو صديد[1].

(1) الزمخشري، **الكشاف**، 4/ 47.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَّال) و(فاعِل)

كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى؛ أي: إن زيادة المبنى في صيغ المبالغة على صيغ اسم الفاعل، تستلزم زيادة المعنى في المبالغة على المعنى في اسم الفاعل.

إلا أنها جميعا؛ صيغ اسم الفَاعِل وصِيَغ المُبالَغَة من المُشْتَقّات التي تأتي للدِّلالَة على الثبوت؛ ذلك أنَّ الثبوت ليس خاصًا بالصِّفَة المُشَبَّهَة وحدها؛ وزادت المبالغة بمعنى المبالغة والتكرار، بل إنه بتنوع صيغ المبالغة تنوعت دلالاتها، واختلفت في درجة مبالغتها.

فصيغة **(فُعَال)** مثلا أبلغ في المُبالَغَة، كما تَدُلّ على التكرار في صاحبها دون أن تدخل باب الثبوت والطبائع، عكس **(فعيل)** فالمُبالَغَة فيها يدخلها في الثبوت والطبائع[1].

والقاعدة أنه إذا اتصلت صِيَغ المُبالَغَة بالبشر دلّت على المُبالَغَة، فهي نابعة من باب الزيادة بالفعل، أمّا إذا اتصلت بالخالق عزَّ وجلّ فهي من باب كثرة المتعلقات، وليست من باب البشر، فالخالق منزّه عن ذلك، ويشكل قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾، [فصلت: 46]، وتقريره أنه لايلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي اصل الظلم والواقع نفيه قال الله تعالى: إن الله لا يظلم الناس شيئا، ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ**﴾، [النساء:40] [2].

---

(1) ابن عصفور، **الممتع**، 76، والرضي، **شرح الشافية**، 2/ 180، وابن عقيل، **شرح الألفية**، 3/ 111، وعضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن**، 7/ 5.

(2) الزركشي، **البرهان**، 2/ 511.

ومن الوارد في القراءات متبادلا على صيغتي **(فَعَّال)** و **(فَاعِل)** ما جاء في لفظتي **(سَحَّار) (سَاحِر)** في قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ**﴾، [الأعراف:111 –112][1].

فقرئت **(سَحَّـار)**، على زنة المبالغة **(فَعَّال)**، وعلمنا في المثال السابق أنه صالح للحال والاستقبال؛ فالسَّحَّار مقيم على السحر، لا ينفك عنه، يأتيه مرة بعد مرة[2].

وقد وصف بأنه **(عليم)**، ووصفه به يدل على تناهيه فيه وحذقه به؛ فحسن لذلك أن يذكر بالاسم الدال على المبالغة في السحر[3].

وصيغة **(سحار)** توحي بأنه كثير العمل بالسحر، عَلِيمٌ فائقٌ في علمه؛ فلكون المهم هنا هو العمل أتوا بما يدل على التفضيل فيه[4].

وقرئت **(ساحر)**، على وزن **(فاعِل)**، وهو متضمن معنى الجنسية؛ أي: يأتوك بكل من صفته السحر، ويطلق على الكثير؛ لأنه مأخوذ من المصدر، والمصدر جنس؛ فجاز أن يحمل نفس معنى المبالغة والكثرة التي في **(سَحَّـار)**[5]، مع تحمله معنى المقيم على السحر المتصف به في الحال؛ أي: من عمله السحر في الحال.

ففي القراءتين سر إعجازي رفيع، يرجع إلى:

–تبادل الصيغتين؛ صيغة الفاعلية وصيغة المبالغة في الفاعلية، إشارة إلى الجمع بين الطلبتين؛ الحدوث والاستمرار الكامنة في الاعلية، والثبوت والديمومة الناشئة عن المبالغة في الوصف بالحدث.

---

(1) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف **(سَحَّـار)**، وقرأ الباقون **(ساحر)**، **المبسوط**، 212، و**النشر**، 2/ 270.

(2) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 200.

(3) مكي، **الكشف**، 1/ 471.

(4) الألوسي، **روح المعاني**، 10/ 76.

(5) ابن أبي مريم، **الموضح**، 546.

-وذلك مقصود؛ فمطلوبهم كان كل **(ساحر عليم)** ؛ أي: بالغ العلم في السحر، مقيم عليه معروف به، ولم يكن تفكيرهم بعيدا عن كل **(سحار عليم)**، ضليع فيه متمرس حتى تطمئن أنفسهم الخبيثة إلى قوة سحره، وقدرته معارضة الحق الذي جيئوا به.

-فقراءة التشديد جاءت لتبين المبالغة في الوصف الذي طلبوه، تكثيرا للمتعلق، لا تكثيرا للوصف؛ لأن السحر واحد لا تكثير فيه، وقراءة التخفيف جاءت لتبين لنا تأكيدهم على أن يكون الساحر مقيما على السحر، غير منقطع عنه؛ فيفسد تخطيطهم[1].

(1) أبو حيان، **البحر المحيط**، 1/ 220.

المبحث الثاني

الإعجاز في التبادل بين أبنية الأسماء في القراءات

للأسماء أبنية كثير؛ وتأخذ صيغا كثيرة لمعان مقصودة، وقد يتفق معنيان أو أكثر في صيغة واحدة.

وقد جاءت ألفاظ كثيرة في القرآن الكريم محتملة لأكثر من معنى؛ فخصصت لها هذا المبحث في أربعة مطالب، هي أقساهما التي تجمعها، وهي:

المطلب الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية المصادر

المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية أسماء الزمان والمكان

المطلب الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية الجموع

المطلب الرابع: الإعجاز في التبادل بين أبنية الإفراد والجمع

المطلب الأول

الإعجاز في التبادل بين أبنية المصادر

شغلت الظاهرة اللغوية لتعاقب أبنية المصادر حيزا عريضا من اهتمام أهل الفن، المتقدمين والمحدثين، وأدلى كل بما عنده في الشرح والتفسير والإبانة، لِمَا كان فعله مجردا وما كان مزيدا، وما جاء منها على القياس، وما كان من قبيل المسموع، الذي لا قياس يشمله، ودرسوا تأثير اختلاف حركات أفعالها الماضية والمضارعة، وتأثير ذلك في المعاني [1]، ومن هذا القبيل ما جاء اختلاف القراء في صيغ من المصادر، اخترت منها أمثلة للدلالة على الإعجاز الصرفي في هذا التعاور بينها.

(1) المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس الثمالي (ت286هـ)، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دت، 2/ 124.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعْل) و(فُعْل)

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (السُّوء) و(السَّوْء)

وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَنۡ يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغۡرَماً وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَۖ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ**﴾، [التوبة:98][1].

فقرئت **(السُّوء)**، اسما بمعنى عليهم دائرة البلاء والعذاب، وهو أَيضا بمعنى الفُجور والمُنكر، وهو اسمٌ جامِعٌ للآفات والأَمراض[2].

وقرئت **(السَّوْء)** مصدرا من سؤْتُه سَوْءًا ومَساءةً؛ أي يسوءهم في العاقبة[3]، وهي الهَزيمةِ والشَّرِّ والبلاءِ والعذاب والرَّدَى والفَسَاد[4].

وعليه جاء قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ**﴾، [مريم:27]' ومعناه الفساد والهلاك[5].

وقيل هما لغتان بمعنى واحد [6]، بمعنى الدعاء عليهم بمثل ما تربصوا؛ فدائرة السوء عليهم دائما لا تنفك، إما بإذلال الإسلام وإما بعذاب الاصطلام؛ فَهُم في ما أرادوه بكم على الدوام، عليهم دائرة السُّوء، بأن يدور عليهم الشر والضر، وعليهم دائرة السَّوْء؛ أي الدائرة السيِّئة، وهي الهلاك والشر؛ فهم في شر الدائرة وشر ما جاءت به[7].

---

(1) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو **(السُّوء)** بالضم، وقرأ الباقون **(السَّوْء)**، **المبسوط**، 228، و**النشر**، 2/ 280.

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، **[سوء]**.

(3) الفيروزابادي، **بصائر ذوي التمييز**، 3/ 288.

(4) الزبيدي، **تاج العروس**، **[سوء]**.

(5) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 461.

(6) ابن زنجلة، **الحجة**، 322.

(7) البقاعي، **نظم الدرر**، 9/ 5.

وبين الاسم والمصدر فرق بلا ريب؛ والقراءتان بهذا وإن كان المعنى بينهما متقاربا، كما مر من النقول، إلا أن المغايرة بينهما تشعر بلذيذ معنى، وإعجاز صرفي يظهر في ما يلي:

-التعبير بالمصدر يوحي باستحضار الفعل ماثلا بين أعينهم؛ إذ المصدر مصدر الفعل؛ فالصيغة تقول هذا بفعلكم الذي فعلتوه، تقريعا ولوما.
-والتعبير بالاسم يشعر المستمع بأن الأمر انتهى؛ فهو يحذر مآلهم بأن الأمر سريع الانقضاء، فيحذر مفاجأة القضاء؛ فهؤلاء قدموا زُعما منكرا؛ فوجدوا نتاج فعلهم منكرا.
-كما تشعر صيغة المصدر **(السَّوْء)** أن الحدث محتوًى فيها؛ فهو العذاب يتجدد، والدائرة السوء تنزل عليهم، وترهقهم ذلتها ومهانتها مرة بعد مرة.
-وتوحي صيغة الاسم **(السُّوء)** بمعنى الدوام الكامن في الاسمية.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (زُعْم) و(زَعْم)

وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيباً فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا**﴾، [الأنعام:136][1].

فقرئت **(بِزُعْمِهِم)** وقرئت **(بِزَعْمِهِمْ)**، وقيل إنهما لغتان بمعنى الكذب [2]، بالضم لغة بني أسد، وبالفتح لغة الحجاز [3]، بمعنى ادعائهم التخصيصَ بالله الباطلَ، وتصرفِهم وفق ادعائهم[4]، وقيل دعواهم[5].

وقيل بينهما فرق؛ فقيل **(الزَّعْم)** مصدر الفعل، بمعنى بأن زعموا زَعْمَهُم، والزُّعْم اسم بمعنى بزُعمهم الذي زعموه[6].

وفي هذا من الأسرار الإعجازية ما الله به عليم، أذكر منها:

- التنكير في الصيغتين، وقطعها عن الوصف وهو المسند المحذوف، يفتح أبواب الفكر على مصراعيها؛ فلا حاجة بذكره أمام عظيم فعلهم، وليس عظيمُ ما يجازون به إلا بعظيم ما أتوه، في شكل إعراض عن وصف الشيء بما يجب له من الصفات؛ لأنك مهما وصفته وبالغت في صفته فلن تبلغ كنهه[7].
- وفي حذف المسند في كلام البلغاء أسرار جليلة، وفي حذفه في كلام العزيز الجبار شيء تحسه كل نفس، ويزداد بازدياد العلم به، ولا يصل لسان إلى كنه وصفه، فيصمت عنه القرآن ويحذف، في صورة من تراك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِن[8].

---

(1) قرأ الكسائي **(بِزُعْمِهِمْ)** بالضم، وقرأ الباقون **(بِزَعْمِهِمْ)** بالفتح، **المبسوط**، 203، و**النشر**، 2/ 263.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 387.

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، 4/ 655، وابن منظور، **[زعم]**.

(4) البقاعي، **نظم الدرر**، 7/ 279.

(5) الفيروزابادي، **بصائر ذوي التمييز**، 3/ 129.

(6) مكي، **الكشف**، 1/ 453.

(7) أبو موسى، **الأدب القديم**، ن (المقدمة).

(8) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، 146.

-والفرق بين الاسمية والمصدرية فيه من الأسرار، وقد مر في الشاهد السابق.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعْلان) و(فَعَلان)

وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ اَن صَدُّوكُمْ عَنِ اِلْمَسْجِدِ اِلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ**﴾، [المائدة:2][1].

إذ قرئت **(شَنْآن)** بالسكون، من شَنَأَه وشَنِئَهُ كمنَعه وسَمِعه، يَشْنَؤُه فيهما شَنْأً، مصدراً، مثل لويته لَيَّانَا، ويكون صفةً كسَكْران؛ لأن هذه الصيغة أكثر ما تجيء للصفات، والمعنى مُبْغِضُ قومٍ[2]، مثل قول معود الحكماء (الوافر):

فأمْسى كَعْبُها كَعْبا وكانت * مِنَ الشَّنْـآن قد دُعِيَتْ كَـعابا**[3]

يقول اجتمع أمرها فصار أمرًا واحدًا بعد ما كان متفرقًا[4].

وقرأ الباقون **(شنَآن)** بالفتح على زنة **(فَعَلان)**، مصدرُ ما يدُلُّ على الحَركة والتقلب والاضطراب كَجَوَلَان وثوران، قابلوا فيه توالي الأفعال بتوالي الحركات، ومع أن كل بناء من المصادر على وزن **(فَعَلان)** بفتح العين لم يتعد فعله إلا أنه شذَّ شيء كالشَّنَآن[5].

ومن الإعجاز الصرفي في هذا التنوع:

-أنه يُفهم منه أنْ لا يحملنكم **(شَنْآن)** قوم؛ أي: بغضُكم قوما على الاعتداء.
-ولا يحملنكم مُبْغِضهم أن يستخفكم فتظلموا.

---

(1) قرأ ابن عامر، وعاصم برواية أبي بكر، وأبو جعفر برواية ابن وردان **(شَنْآن)** بالسكون، وقرأ الباقون **(شنَآن)** بالفتح، **النشر**، 2/ 190، 191.

(2) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 300، والزبيدي، **تاج العروس**، **[شنأ]**.

(3) المفضل الضبي، **المفضليات**، 358.

(4) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 141، وابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، **شرح مفضليات المفضل الضبي**، كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،1930، 700.

(5) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 14.

-ولا **(شَنَآنهم)** وبغضهم لكم أن يستفزوكم، فتردوا السيئة بسيئة أكبر منها؛ فتهلكوا بهلاكهم، وهذه موعظة في الصبر على الأذى احتسابا للأجر الأخروي.

-وجاءت الصيغتان متعاضدتان لمعنى الامتلاء والفوران الذي يفور بالمبغض؛ فيجور ويظلم، والبغض يملأ النفس ويفور بها حتى ما تجد مكانا للحق فيها[1].

-كما أن بين الاسمية والمصدرية ما مر قبلُ؛ فالشنْآن توحي بالشيء يعرض فلا يتعرضْ له، بل يُمرَّر، وقد خففته السكون، بل سكنته؛ فهو ساكن فلا تثيروه.

-وأوحت المصدرية المتجددة بالحدث، والحدث فوران يجيش به الصدر؛ فهو (شَنَآن)، جاء الذكر بصيغته، لينهي المؤمن أن يُستخف، ويحذره أن يستجيب لداعي الشيطان ووسوسته.

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 4/ 191.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (إِفْعال) و(فُعْل)

جاء في القراءات تبادل بين صيغتي **(إِفْعال) و(فُعْل)**، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا**﴾، [الأحقاف:15][1].

حيث قرئت **(إِحْسَانًا)**، مصدرا من الفعل المزيد أحسن يُحْسِن إِحْسَانًا، على وزن أَفْعَل يُفْعِلُ من الفعل حَسُن حُسْنا، ثم نعت به، أو اسم مصدر، بمعنى أمرا ذا حُسْن، فحذف المنعوت وقام النعت مكانه [2]، وعلى قول إنهما مصدران فقد قيل إنهما بمعنى واحد[3].

على أن حُسْنا مصدر فعل لازم من أفعال الجبلة، كما قال ابن زين:

وهو لمعنًى عليه من يقوم به مَجْبُولٌ او كالذي عليه قد جُبِلا

يريد أن هذه الصيغة تأتي للأفعال التي تكون جبلة في الإنسان، أو التي يمارسها حتى تكون كالجبلة له، نحو: جَبُن، وفَصُح، وشَعُر لمن كانت له الثلاثة كالطبع[4].

بينما جاء **(إِحْسَانا)** مصدرا للمزيد الذي أفاد التعدية، بأن يُعَدَّى معنى **الإحسان** إلى الوالدين، وقطعُه عن الوصف يفيد العموم لكل **إحسان**، مهما جل في عين صاحبه؛ فإنه جلل ضئيل في حق الوالدين، وما افترضه الله لهما على ولدهما.

ففيهما من الإعجاز أن جمعتا كل معنى للإحسان في لفظة واحدة، وذلك:

-بأن تكون جبلتك معهما **الحسن** أو تكون كالجبلة.
-وأن تأتي **بالإحسان** مضاعفا تعديه إليهما تعدية.

---

(1) قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف **(إِحْسَانًا)**، وقرأ الباقون **(حُسْنًا)**، **المبسوط**، 405، و**النشر**، 2/ 373.

(2) ابن جني، **المحتسب**، 2/ 265، ومكي، **الكشف**، 2/ 272.

(3) الفراء، **معاني القرآن**، 52/3، 53.

(4) الأنصاري، **الطرة على اللامية**، 161.

-والتعبير بالاسمية والمصدرية أيضا بأن يكون الإحسان جبلة ومتجددا، كما كان منها في صور لا تعد فضلا عن أن ترد.

المطلب الثاني

الإعجاز في التبادل بين أبنية أسماء الزمان والمكان

اسما الزّمان والمكان من المُشتقّات في اللّغة العربيّة، فاسم المكان – من اسمه– هو ما دلّ على مكان حدوث الفِعل، نحو: **(مَدخلُ البيت)**؛ فلفظة **(مَدْخَل)** اسم مكان؛ لدلالتها على مكان.

أمّا اسم الزّمان فهو اسمٌ دالٌ على زمان حدوث فِعل ما، نحو: **(اقترب مَذْهَبُنا)**، فكلمة **(مَذْهَب)** هُنا اسم زمان؛ لدلالتها على زمن **(اقتراب الذّهاب)**.

ولهما شروط في الصياغة ولهما أبنية، تفصيلها في كتب الصرف.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (مَفْعِل) و(مَفْعَل)

يَشْتَرِكُ في صِيْغَةِ أسماء **(مَفْعِلٍ)** ثَلاثُ دَلالاتٍ، فهذا الوَزْنُ خَاصٌّ باسْمِ الزَّمَانِ، واسْمِ المَكَانِ، ولا شَكَّ أَنَّ دَلالَةَ الزَّمَانِ تَخْتَلِفُ عَنْ دَلالَةِ المَكانِ، ويُضَافُ إلى هَاتَيْنِ الدّلالَتَيْنِ دَلالَةُ المَصْدَرِ، فَقَدْ يَكُونُ المَصْدَرُ المِيْمِيُّ عَلَى هذا الوَزْنِ.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۛ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝**﴾، [القدر:5][1].

إذ قرئت **(مَطْلَع)** على أنه مصدر ميمي، من طلَعت الشمس تطلُع مطلَعًا وطلوعا، بمعنى حتى طلوع الفجر [2]؛ أي: إلى وقت طلوعه، جعل المصدر فيه للدلالة على الزمان، على تقدير حذف المضاف، وقد يكون ظرف زمان؛ إذ الفعل إذا كان على فعَل يفْعُل فقياس ظرف زمانه على **(مَفْعَل)**[3].

وقرئت **(مَطْلِع)**، وقيل هما بعنى واحد، فهو أيضا مصدر ميمي، أو ظرف زمان، غير أن الفتح قياسي وهو لغة أهل الحجاز، والكسر مسموع عن العرب[4].

وعبر بالمصدر؛ لأن المصدر هو المفعول، بمعنى أن المقصود بلوغ مطلع الفجر، والطلوع إذا كان مصدرا؛ فإننا نريد به المفعول على الحقيقة، من قولنا: أكرمْنا زيدا إكراما؛ فالمفعول على الحقيقة هو مصدر الفعل الإكرام، لا زيد[5].

---

(1) قرأ الكسائي، وخلف **(مطلِع)** بالكسر، وقرأ الباقون **(مَطلَع)** بالفتح، **المبسوط**، 475، و**النشر**، 2/ 403.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 3/ 155، وابن خالويه، **إعراب القراءات**، 2/ 510.

(3) ابن أبي مريم، **الموضح**، 1385.

(4) الفراء، **معاني القرآن**، 2/ 244.

(5) المبرد، **المقتضب**، 2/ 118-120.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (مَفْعَل) و(مُفْعَل)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً**﴾، [مريم:73][1].

فقرئت **(مُقامًا)** بالضم، اسما لمكان الإقامة، أو مصدرا بمعنى الإقامة، من أقام يقيم، على زنة أفعل يفعل؛ إذ تأتي المصادر وأسماء المكان بهذه الصيغة، من أقمت مُقاما وإقامة، وهو المكان الذي يقام فيه [2]، نحو: أدخلته مُدْخَلا، وأخرجته مُخْرَجا[3]، وعليه قول الطِّرِمَّاح (الرمل):

شَتَّ شِعْبُ الحيِّ بَعْدَ التئامٍ * وشَجاكَ الرَّبْعُ رَبْعُ المُقام**[4]

وهو أيضا مصدر لأقامه مُقاما، مشتقا من المبني للمفعول.

وقرئت **(مَقامًا)** على أنه مصدر، أو اسم لمكان الإقامة، ويجوز أن يكون بمعنى الإقامة نفسها[5]، من قام يقوم مَقاما، على وزن فعَل يفْعُل، وعليه قول حسان بن ثابت (رضي الله عنه) (السريع):

ما هاجَ حسَّانَ رُسُومُ المَقام * ومَظعَنُ الحيِّ ومبنَى الخِيام**[6]

والمعنى الإعجازي والبلاغي المستخرج من القراءتين:

-أنْ ليس أحد خيرا منهم **(مَقامًا)** إقامة، ولا مكان إقامة.
-ولا يُقام أحد **(مُقاما)** خير من مُقامهم الذي أقيموه[7].

---

(1) قرأ ابن كثير **(مُقامًا)** بالضم، وقرأ الباقون **(مَقامًا)** بالفتح، **المبسوط**، 290، و**النشر**، 2/ 318.
(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 137.
(3) ابن جني، **المنصف**، 1/ 2.
(4) الطرماح، **ديوانه**، 390.
(5) ابن زنجلة، **الحجة**، 446.
(6) حسان بن ثابت، **ديوانه**، 626.
(7) البقاعي، نظم الدرر، 12/ 238.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (مَفْعَل) و(مُفْتَعَل)

ورد التبادل في القراءات بين صيغتي (**مَفْعَل) و(مُفْتَعَل**) وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۝ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ۝**﴾، [التوبة:57][1].

فقرئت **(مَدْخَـلًا)**، مصدرا من دَخَل يدخُلُ مَدْخلا، بمعنى موضع الدخول.

وقرئت **(مُدَّخَـلًا)**، من الافتعال، وأصله **(مُدْتَـخَلا)**، أدغمت التاء في الدال، ويقال: ادَّخَل يَدَّخِل ادِّخَالًا، وهذا مُدَّخَل القوم [2]؛ أي: مكانٌ يُدْخِلُون فيه أنْفُسَهُم[3]، وهو اسم لمكان الدخول أيضا [4]، أو سرب في الأرض [5]، وفيه معنى المبالغة[6].

والمعجز في هذه القراءات للفظة القرآنية أنها صورت حال قوم، في أبلغ صورة؛ تفصيلها في ما يلي:

-فلو يجدون **(مَدْخلا)** وملجأً أو مغارات، وهي النقوب الواسعةُ في الجبالِ، والوصول إليها سهل؛ فهم يسألون سهلا للفرار إليه؛ يطلبونه سهلا؛ ليسهل عليهم بلوغهم ودخوله، لولوا إليه؛ أي: لاشتدوا في التوجه إليه، متولين مرتدين عنكم على أعقابهم، وجاء بلام التوكيد المشعرة بسرعتهم وعجلتهم إليه متى وجدوه، وهم يجمحون؛ أي: يسرعون، حالهم حال الدابة التي كانت مسرعة في طواعية راكبها؛ فإذا هي قد نكصت على عقبها ثم أخذت في غير

(1) قرأ يعقوب (مَدْخَلًا)، وقرأ الباقون (مُدَّخَلًا)، المبسوط، 227، و**النشر**، 2/ 279.
(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 455.
(3) ابن جني، المحتسب، 1/ 295.
(4) ابن أبي مريم، الموضح، 596.
(5) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 443.
(6) السمين، الدر المصون، 6/ 69.

قصده في عاية من السرعة، ونهاية من الرغبة والداعية، لا يردها بئر تقع فيه ولا مهلكة ولا شيء، تطلب النجاة من السباع الضارية[1].

- ولو يجدون **(مُدَّخلا)** يتكلفون الدخول فيه، كناية عن أي شيء مهما عسر الدخول فيه؛ سربا أو كهفا في جبل وعر؛ فهم أولاء طلبوا وعرا يفرون إليه من أعظمَ منه.

-ولو وجدوا **(مُدَّخلا)** في قوم، يتكلفون الدخول فيهم، والاستخفاء بينهم، مهما كان حالهم فيهم، من هوان أو ضعف أو مسكنة، أو كانوا يكرهونهم، لولوا إليهم مسرعين غير ناظرين خلفهم.

- ولو يجدون **(مُدَّخَلا)** يتكلفون إدخال أنفسهم فيه، أو وجدوا **(مَدْخلا)** يدخلونه؛ لولوا إليه وهم يجمحون.

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 8/ 502.

المطلب الثالث

الإعجاز في التبادل بين أبنية الجموع

عرفت العربية بسعة مفرداتها، ما جعلها ضرورة تتسم بسعة جموعها؛ لاقتران الاسم المفرد غالباً بجمع يدل عليه، والجموع فيها على نوعين: جمع سالم وجمع تكسير، وجمع التكسير له أوزان كثيرة، فضلاً عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

ولما جاءت الأسماء كثيرة لا يحصيها عد، فقد تعددت جموعها كثرةً، تبعا لها، مستعصية على الإحصاء؛ وأما المقاييس والأوزان التي وضعها علماء العربية، فإنما هي لإمكان النسج عليها؛ إذ هي في حقيقتها قليلة محدودة بالنسبة للجموع الخارجة عن القياس، أو لم تشع على الألسن؛ لأن مرجعها السماع، ما حمل العلماء على الاعتناء بها، في كتب اللغة والمعجمات، منبهين عقب كل مفرد على جمعه.

أبنية الجموع سالم للمذكر والمؤنث وتكسير لهما معا، منها للقلة أربعة، للكثرة ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً، لكل مفرد منها جموع مسموعة متعددة تخالف هذه القياسية المطردة.

اهتم المتقدمون بنقل كلام العرب، لجمع المفردات وإخضاعها للدراسة، فجمعوا بعدها كل متفق تحت باب يدرسه ضمن ما يوافقه من علوم العربية، التي نشأت مواكِبةً لذلك الجمع اللغوي، ومن تلك المفردات جموع التكسير، التي تعددت صورُها وتباينت أوزانُها، حتى صار للكلمة المفردة الواحدة جموع عديدة، على صيغ متعددة من جموع التكسير، التي جعلوا لِما كَثُر منها قياسًا على وزن معين، عدوا ما ورد خلافه سماعيًا، لا يرتقي الى درجة القياس.

وجمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين او اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون للعاقل وغير العاقل، وسمي تكسيرا لأنه يزول به انتظام حروف المفرد، وتتغير بنيته، ثم يبنى للجمع بناء ثانياً[1].

(1) سيبويه، **الكتاب**، 410/3، والحديثي، **أبنية الصرف في الكتاب**، 292-295.

وقد تنبه العلماء قديما إلى ظاهرة كثرة صيغ جموع التكسير، وتعددها في الاسم الواحد، وأرجعوا ذلك إلى سببين؛ أحدهما هو اختلافُ لهجات العرب، واختصاصُ كل قبيلة بجمع أو جموع معينة، تخالف بها ما عند بعض القبائل الأخرى، فلما نقل اللغويون تلك الجموع وصنفوها بناء على قلتها وكثرتها، عدوا الكثير قياسًا، والقليل مسموعًا لا يقاس عليه، أو نادراً شاذاً، ولم يرجعوا تلك الكثرة والقلة إلى اختلاف لهجات العرب، بينما عد ابن جني كل لهجات العرب حجة على اختلافها، ولم يستثن منها شيئًا، ورأى أن لا تُردَّ لغة بأخرى، مُعلِّلا أنها ليست أحق بذلك من سواها[1].

(1) ابن جني، **الخصائص**، 10/2.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية الإفراد والجمع

جاءت الجموع مكان المفرد، والمفرد مقام الجمع في القرآن بقراءاته المتواترة، وفي شعر والعرب وكلامهم وخطبهم؛ وللعلماء في ذلك آراء متعددة.

فرأى **سيبويه** أنّ قيام المفرد مقام الجمع إنما يكون في ضرورة الشعر؛ وذلك حين قال إنه ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميعٌ[1].

وهذا ما يراه **المبرّد**، إذ يرى أن المفرد يجوز أن يأتي في الشعر، مرادًا به الجماعة، شرط أن يكون في الكلام ما يدل على الجمع، وقد عد من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً**﴾، [غافر: 67]، وقوله تعالى: ﴿**فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً**﴾، [النساء: 4] ؛ لأن مخرجها مخرج التمييز، ومثّل لذلك بقولهم: زيد أحسن الناس ثوبًا، وأفره الناس مركبًا[2].

وقال فريق بجواز قيام المفرد مقام الجمع مطلقا، مستندين إلى ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته التي تؤيد رأيهم؛ إذ يرى **الزجاج** أن **(طِفْلا)** للمفرد ويراد بها **(أطفال)**.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 107، 108.

(2) المبرد، المقتضب، 2/171-173.

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (رِسالَتهُ) و(رِسالَاتهُ)

الناظر في القرآن يتبيّن له أن المفرد تناوب مع الجمع كثيرا في القراءات المتواترة.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ**﴾، [المائدة:67][1].

فقرئت **(رِسالَتَهُ)**، مصدرا بمعنى الإرسال [2]؛ أو اسم جنس مضاف؛ فهو يفيد العموم؛ فهو دال على الكثرة التي تدل عليها ألفاظ الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿**لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُوراً وَٰحِداً وَادْعُواْ ثُبُوراً كَثِيراًۖ**﴾، [الفرقان:14].

وقرئت **(رِسالاتِـهِ)**؛ ذلك بأن الرسل يرسلون بضروب من الرسالات، كالتوحيد، والعدل والأمانة وغيرها، نحو قولنا رأيت تمورا كثيرة، جمعها لاختلاف أضربها وأنواعها[3]، كما أن القرآن يحوي رسائل وتوجيهات متعددة [4]، والجمع أدل على الجمع[5].

فإن قيل إن جمع المؤنث السالم يفيد القلة؛ فإنها أيضا تأتي للكثرة، كما قال حسان (ﷺ) (الطويل):

لنا الجَفَناتُ البِيضُ يَلْمَعْن بالضُّحى * وأسيافُنا يَقْطُرْن من نَجْدَةٍ دَمَا**[6]

---

(1) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب **(رِسالاتِـهِ)**، وقرأ الباقون **(رِسالَتَهُ)**، **النشر**، 2/ 192.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 167.

(3) الفارسي، **الحجة**، 3/ 238.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/ 218.

(5) ابن زنجلة، **الحجة**، 232.

(6) حسان بن ثابت، ديوانه، 219.

وما روي من اعتراض النابغة على حسان حينها لا يصح؛ لأن هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ**﴾، [سبأ:37]، والمراد به الكثرة لا القلة[1].

وفي صيغتي القراءتين إعجاز أيما إعجاز:

-فهما معا قد جمعتا جنس الرسالة، ومجموع الشرائع في آية واحدة، في لفظة **(رسالته)**.

-وفي نسبة الرسالة إليه -سبحانه- تخويف للنبي أن لا يبلغها حق البلاغ.

- وتنكير اللفظ وكونه اسم جنس في ﴿**فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَٰتِهِ**﴾ إشعار أنه لو تُرِك منه حرفٌ واحدٌ لصدق نفي البلاغ لما أنزل، وصدق عليك أنك ما بلغت **(رسالاته)**.

- ولأن بعضها ليس بأولى بالإبلاغ من بعض؛ فمن أغفل منها شيئا منها فكأنما أغفلها كلها، كما أن من لم يؤمن ببعضها لم يؤمن بها كلها؛ لإدلاء كل فرع منها بما يدليه الآخر، فكانت لذلك في حكم شيء واحد[2].

-وفي اسم الجنس **(رسالته)** إشعار بأن الرسالات واحدة، لا خلاف بينها ولا اختلاف.

-وفي جمع المؤنث السالم **(رسالاته)** لمن قال إنه للقلة، دلالة على يسر الشريعة، واجتماعها في أصول قليلة، يسهل فهمها والإحاطة بفروعها، والعمل بها.

-وفيه أيضا لمن قال بأنه يكون للكثرة إشعار بأن الشرائع جامعة لكل مناحي الحياة، شاملة لكل الحاجيات والكماليات والتحسينيات.

-وفي إضافتها إليه تشريف لها، ولمن جاء بها، ولمن أجابها، وترغيب في اتباعها، وترهيب عن التخلف عنها.

---

(1) الأنباري، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات الأنصاري (ت577هـ)، **أسرار العربية**، ت بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ، 1999م، 315.

(2) البقاعي، **نظم الدرر**، 6/ 230.

-وفيه أيضا محاججة للناس أن يأنفوا أن يتبعوا الناس؛ فهذا سبيل الله وحده.

-ومن قرأ بإحداهما كفته عن الأخرى، عند القائلين باتفاق معناهما، ومن فصل فذاك المراد من تنزيلهما معا.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فِعالة) و(فُعَلة) و(فَعَلَة)

وهذه الصيغة من الجمع **(فُعَلَة)** لم ترد في غير هذا الموضع في القراءات المتواترة.

وذلك في قوله تعالى: ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾، [التوبة:19][1].

فقرئت **(سِقاية، وعِمارة)**، على وزن **(فِعالة)** مصدران لسقاه يَسْقيه سِقاية، وعَمَرَ الخَرَابَ يَعْمُرُه عِمَارةً[2].

وتأتي هذه الصيغة في معنى الولاية والصناعات والحرف، واختلف في أمر قياسها والسماع فيها، ومن قولهم: نكيت العدو نِكاية، وحميتُه حِماية، وحَمْيًا على القياس[3]، نحو: رِفادة ووِزارة، ومن معاني لفظ **(السِّقاية)** مَوْضِعُ السِّقْي، والإناءُ الذي يُسْقَى به؛ وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ**﴾، [يوسف: 70]، وهو المَوْضِعُ المُتَّخَذُ فيه الشَّرابُ في المواسِمِ وغيرِها؛ كالمَسْقاةِ بالفتْحِ والكسْر، وسِقايَةُ الحاجِّ: ما كانتْ قُرَيْش تَسْقِيه للحُجَّاجِ مِن الزَّبيبِ المَنْبوذِ في الماءِ، وكانَ يَلِيها العبَّاسُ، (ﷺ)، في الجاهِلِيَّةِ والإسْلام[4].

وقد يكون مشكلا أن يقابل الحدث في **(من آمن)**، بالمعنى في **(سقاية وعمارة)**، والجواب إنه يقدر محذوف تقديره (سقايتكم الحاج وعمارتكم المسجد)، وهذا من معهود كلام العرب؛ كقولهم إنما السخاء حاتم، وإنما الشعر زهير [5]، وعلى هذا جاء قول المتنخل الهذلي (الطويل):

يُمشِّي بينَنا حانوتُ خَمْرٍ * من الخُرْس الصَّراصِرَةِ القِطاطِ**

---

(1) انْفَرَدَ الشَّطَوِيُّ عَنِ ابْنِ هَارُونَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ؛ فقرأ **(سُقَاةَ، وَعَمَرة)**، وقرأ الباقون **(سِقاية، وَعِمَارَةَ)**، وهي رواية ميمونة والقورسي عن أبي جعفر، **النشر**، 2/ 278

(2) الزبيدي، **تاج العروس، [عمر]**.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 8.

(4) الأزهري، **تهذيب اللغة، [سقي]**، والزبيدي، **تاج العروس، [سقي]**.

(5) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 427.

يريد يُمشِّي بيننا صاحبُ حانوتٍ مِن خمر؛ فأقام الحانوت مقامه[1].

ويحتمل أن تكون جمع ساق وعامر، نحو: قائم وقِيَام، وصاحب وصِحاب [2].

وقرئت **(سُقَاةَ، وعَمَرة)**؛ فأما **(سُقاة)**؛ فجمع **(ساقٍ)**، نحو: قاضٍ وقضاةٌ، على وزن **(فَاعِل وفُـعَـلَـة)**، وهي فاعل موافقة لما بعدها **(كمن آمن)**، وأما **(عَمَرَة)**؛ فجمع **(عامِر)**، نحو: طالِبٌ وطَلَبَة، وبارٌ وبَرَرَةٌ[3].

والسر الإعجازي الماثل في الصيغتين من القراءتين متمثل في:

- أنَّ تَقَلُّد **(سقاية)** الحاج و **(عمارة)** المسجد الحرام عن وراثة جاهلية وجاه قبلي، كما تشير صيغة الوِلاية **(فِعالة)**، والحرص على **(سقاية)** الحاج، و**(عمارة)** المسجد الحرام، والاتصاف بهما على الحقيقة، كما توحي بذلك صيغتهما، والرفع من قيمة **(سُقاة)** الحاج و **(عَمَرة)** المسجد، الملازمين لذلك القائمين به والمكثرين من إتيانه كما تشير إليه صيغتا المبالغة **(سُقاة وعَمَرة)**؛ لأجل الجاه والذكر بين العرب، والتفاخر في النوادي، مع التجرد عن الإيمان بالله، لا يستوي كل ذلك مع من آمن بالله واليوم الآخر.

---

(1) ابن قتيبة، **تأويل المشكل**، 211، 212، والشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ت محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، 1/ 2.

(2) ابن جني، **المحتسب**، 1/ 286.

(3) ابن جني، **المحتسب**، 1/ 286.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الجموع

تميزت العربية بسعة مفرداتها وكثرتها، ما كسبها سعة الجموع وتنوعها؛ لاقتران الاسم المفرد غالبا بجمع يدل عليه، والجموع فيها على نوعين: جمع سالم وجمع تكسير، وجمع التكسير له أوزان كثيرة، فضلاً عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

ولما جاءت الأسماء كثيرة لا يحصيها عد، فقد تعددت جموعها كثرةً، تبعا لها، مستعصية على الإحصاء؛ وأما المقاييس والأوزان التي وضعها علماء العربية، فإنما هي لإمكان النسج عليها؛ إذ هي في حقيقتها قليلة محدودة بالنسبة للجموع الخارجة عن القياس، أو لم تشع على الألسن؛ لأن مرجعها السماع، ما حمل العلماء على الاعتناء بها، في كتب اللغة والمعجمات، منبهين عقب كل مفرد على جمعه.

أبنية الجموع سالم للمذكر والمؤنث وتكسير لهما معا، منها للقلة أربعة، للكثرة ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً، لكل مفرد منها جموع مسموعة متعددة تخالف هذه القياسية المطردة

وقد اهتم المتقدمون بنقل كلام العرب، لجمع المفردات وإخضاعها للدراسة، فجمعوا بعدها كل متفق تحت باب يدرسه ضمن ما يوافقه من علوم العربية، التي نشأت مواكِبةً لذلك الجمع اللغوي، ومن تلك المفردات جموع التكسير، التي تعددت صورُها وتباينت أوزانُها، حتى صار للكلمة المفردة الواحدة جموع عديدة، على صيغ متعددة من جموع التكسير، التي جعلوا لِما كَثُر منها قياسًا على وزن معين، عدوا ما ورد خلافه سماعيًا، لا يرتقي الى درجة القياس.

وجمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون للعاقل وغير العاقل، وسمي تكسيرا لأنه يزول به انتظام حروف المفرد، وتتغير بنيته، ثم يبنى للجمع بناء ثانيًا [1].

(1) سيبويه، **الكتاب**، 410/3، 72، والحديثي، أبنية الصرف في الكتاب،292- 295.

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغ جمع المؤنث السالم

من التبادل الواقع بين صيغ جمع المؤنث السالم في القراءات التبادل بين صيغتي **(خُطْوات)** و**(خُطُوات)** في قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ**﴾، **[البقرة:168]**[1].

فقرئت **(خُطُوات)** جمعا لـ**(خُطْوة)**، على إتْباع الضَّمِّ الضمَّ[2]؛ لأنها على زنة **(فُعْلة)**، مثل (غرفة وغرفات)، فهي على القياس، وهو المستعمل في كلام العرب؛ يقولون: ظُلْمة وظُلُمات وحُجْرة وحُجُرات، ولم تستثقل العرب ضمة العين [3]، وقيل هي لغة أهل الحجاز[4].

وقرئت **(خُطْوات)**، بتسكين الطاء تخفيفا [5]؛ لاجتماع ضمتين وواو؛ لأنه جمع ومؤنث؛ فاجتمع فيه ثقل الجمع، وثقل التأنيث، وثقل الضَّمتين؛ فكان حسنا عندهم التخفيف[6]، وفسرت بأنهم نووا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها، تركوها في الجمع على ما كانت عليه في الإفراد، أو أنهم أرادوا الضمة فخففوها وهم يريدونها، كما فعلوا مع الياء في نحو: مُدْية وكُلْية لم يجمعوها إلا بتسكين العين، وضعَّف مكي هذا القول لأن الجمع يُلزِم الضَّم، وإنما سُكِّنت تخفيفا[7].

---

(1) قرأ نافع وأبو عمرو، وعاصم برواية أبي بكر، وحمزة وخلف **(خُطُوَاتِ)**، وقرأ الباقون **(خُطُوات)**، **المبسوط**، 139، و**النشر**، 2/ 216.

(2) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، 1/ 75.

(3) ابن زنجلة، **الحجة**، 121.

(4) الفارسي، **الحجة**، 2/ 268.

(5) سيبويه، **الكتاب** 59/4، 552.

(6) مكي، **الكشف**، 1/ 274.

(7) الفارسي، **الحجة**، 2/ 268، 269، ومكي، **الكشف**، 1/ 274.

ووجه الإعجاز في تعاور هاتين الصيغتين، أنهما وردتا على لغات العرب؛ فيستسيغوها جميعا، ويتيقنوا أن منزلها هو خالقهم جميعا، وخالق لغاتهم المختلفة، وهما على ذلك تجمعان كل ما قيل في تفسيرهما؛ فالمؤمنون منهيون عن اتباع **(خُطُوات)** الشيطان، بما يحمله اللفظ من ثقل الضمتين والواو؛ كناية عن ضرورة استحضار شناعة خطواته التي استُعير لبشاعتها وشناعتها صيغة فيها الضمات متوالية، وهم مع ذلك منهيون عن اتباع **(خُطْوات)** الرَّجيم، مُسَكَّنة؛ كناية عن ضعفها وضعتها، وتنبيها إلى ضرورة مجاوزتها بسرعة، وفيه إشارة إلى خفائها.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغ جموع التكسير

1-الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فُعَل) و(فِعال)

ورد في القراءات التبادل بين جموع التكسير ومن ذلك ما جاء بين صيغتي (**فُعَل) و(فِعال)** في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ**﴾، [يس:55 -56][1].

قرئت **(ظُلَل)**، وهو جمع **(ظُلَّة)**، نحو: حُلَّة وحُلَل[2]، على زنة فُعْلة وفُعَل.

وقرئت **(ظِلال)**، جمعا لـ **(ظِل)**[3]، وقيل واحدها ظُلَّة، نحو: قُلَّة وقِلال؛ فيكون على هذا معناهما واحدا [4]، وقيل هو جمع (ظُلَل)، وعليه قول علمقمة الفحل (الطويل):

تَتَبَّعُ أفياء الظِّلال عشيَّةً * على طُرُق كأنهن سُبوب**[5]

والظل الستر، يقال: أنا في ظلك؛ أي: في سترك، وكذلك ظل الجنة، وظل الشجرة[6]، وقيل هو ما نسخته الشمس؛ أي: أول النهار، والفيء ما كان بعد الزوال، الزوال، وعلى هذا قول حُمَيْد بن ثور الهلاليّ (الوافر):

فَلاَ الظِّلَّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ * وَلاَ الفَيْءَ مِنْ بَرْدِ العَشِيِّ تُذُوقُ**[7]

تُذُوقُ[7]

يصف سرحةً، وكنى بها عن امرأة.

ومن إعجاز هذا التنوع:

---

(1) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف **(ظُلَل)**، وقرأ الباقون **(ظِلالٍ)**، **النشر**، 2/ 266.

(2) ابن قتيبة، **تفسير غريب القرآن**، 367، والفارسي، **الحجة**، 6/ 44، والأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 309.

(3) ابن قتيبة، **تفسير الغريب**، 367.

(4) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، 2/ 164، والأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 310، وابن زنجلة، **الحجة**، 601.

(5) علقمة بن عَبدة التميمي (20ق.هـ)، **ديوان علقمة الفحل**، ت السيد أحمد صقر، مكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، 1353هـ- 1935م، 13.

(6) الفارسي، **الحجة**، 6/ 44.

(7) حميد بن ثور الهلالي، **ديوانه**، ت عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ، 40، وابن خالويه، **إعراب القراءات الشواذ**، 2/ 235.

-أنهم في **(ظلال)** يجدون فيها برد الأكباد وغاية المراد، كما كانوا يشوون أكبادهم في دار العمل بحر الصيام، وتجرع مرارات الأوام، والصبر في مرضاتنا على الآلام، ويقرون أيديهم وقلوبهم عن الأموال، ببذل الصدقات في سبلنا على مر الأيام وكر الليال.

-وفي **(ظلال)** من الستر والتميز بما أُعطوا، وهذا من كمال النعمة؛ فلا يشارَكون في أعطياتهم.

-وهم في **(ظُلَل)** التي هي الجنات، فيها من النعيم أنها صارت ظلا ظليلا.

-كما تدل الصيغة أنهم في **(ظُلل)** أشد امتدادًا وأشد بهاء في العين وأشد بردًا واستراحًا.

-والقراءتان متفقتان متعاضدتان، ودليل اتفاقهما في الجمع على أن الظل فيها مختلف باختلاف الأعمال[1].

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 16/ 146، 147.

2- الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعلى) و(فُعالى)

وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَّاتُوكُمْ أُسٰرِيٰ تُفٰدُوهُمْ**﴾، [البقرة:85][1].

فقرئت **(أُسارى)**؛ جمعا لأسرى، وكان الأصل أن تكون **(أَسارى)** بالفتح، فضمت نحو: كُسالى وكَسَالى؛ حملا له على معناه في احتباسهما عن مصالحهما[2].

وقرئت **(أَسْرَى)**؛ جمعا لـ **(أسير)**، نحو: قَتيل وقَتْلى، وجَرِيح وجَرْحَى [3]، على زنة **(فَعيل)** بمعنى **(مَفْعول)**[4]؛ إذ كل فعيل من طوي العاهات يُجمع على **(فَعْلَى)**، نحو: مرضى وصرعى، وكذلك **(أسرى)**؛ لمَّا نالهم المكروه والأذى[5].

وقيل هما لغتان بمعنى واحد، وقيل إن من أُخِذ إلى الأسر فهو من الأسَارى، ومن لم يؤسر بعد فهو من الأسرى، وذلك قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِنَبِيٍّ اَنْ يَّكُونَ لَهٗ أَسْرٰيٰ حَتّٰيٰ يُثْخِنَ فِے اِلَارْضِ**﴾، [الأنفال:67][6].

---

(1) قرأ حمزة (**أَسْرى**)، وقرأ الباقون (**أُسَارى**)، **النشر**، 2/ 163.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 163، والفارسي، **الحجة**، 2/ 143.

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 163.

(4) الفارسي، **الحجة**، 2/ 142.

(5) ابن زنجلة، **الحجة**، 103.

(6) ابن زنجلة، **الحجة**، 103.

الفصل الثالث

الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الأفعال في القراءات

من الأبواب الصرفية التي تزينت بتبادل القراءات والإعجاز البلاغي فيها، باب الأفعال وتصاريفها جملة وتفصيلا، واستدلالا على ما جاء منها، وما قاله فيها علماء التفسير اللغة، فقد قسمت الفصل الخاص بها إلى مباحث، هي:

المبحث الأول: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية المجرد في القراءات

المبحث الثاني: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الماضي في المجرد

المبحث الثالث: الإعجاز الصرفي في التبادل بين صيغ الأفعال في القراءات

المبحث الأول

الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية المجرد في القراءات

يأتي الفعلُ الْمُجَرَّدُ مِن الزوائدِ على ضَربينِ: ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ؛ فللثلاثيِّ منه ثلاثةُ أَبْنِيَةٍ، هي:

-فَعَلَ: يفعَل، نحو: ذَهَبَ يذهَبُ، ويفعِل، نحو: ضَرَبَ يضرِب، ويفعُل، نحو: كتَب يكتُبُ.

-وفعِل: يفعَل، نحو: سعِد يسعَد، ويفعِل ويفعِل بالوجهين، نحو: حسِب يحسَب ويحسِب.

-وفَعُلَ: يفعُل، نحوَ: ظَرُفَ يظرُف.

وللرباعيِّ منه وَزْنٌ واحدٌ: فَعْلَلَ: يُفَعْلِل، نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ[1].

وقد جاء بها القرآن جميعا، وجاءت في القراءات متبادلة، فاكتست به القراءات جمالا، وازدادت به بلاغة وإعجازا.

وفي هذا المبحث مطلبان في إعجاز التبادل بين أبنية المجرد، جاءا كما يلي:

المطلب الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية الماضي المجرد

المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية المضارع المجرد

---

(1) ابن عصفور، **الممتع**، 115، 123، والرضي، **شرح الشافية**، 1/ 67، 113، والأنصاري، عبدالحميد بن محمد، **الطرة والتوشيح للحسن بن زين القناني الشنقيطي (ت1315هـ) على لامية الأفعال لابن مالك بخياطة وترشيح ولد عدود (ت1430هـ)**، دار الكتب العلمية، ط1، 150 -328.

المطلب الأول

الإعجاز في التبادل بين أبنية الماضي المجرد

يشير العلماء إلى أن الفعل لا يقل عن ثلاثة أحرف أصلية ؛ بمعنى أنه لا يمكن أن يكون للفعل معنى إذا سقط منه حرف أصلي واحد فى صيغة الماضي، فمثلاً الفعل **(قرأ)** لا يدل على معنى ما إلا بهذه الأحرف الثلاثة مجتمعة، أما في الأفعال **(قارأ – واقترَأَ – واستقرَأَ)**؛ فيمكن حذف الألف من الفعل الأول، وألف الوصل والتاء من الفعل الثاني، وألف الوصل والسين والتاء من الفعل الثالث، ويبقى مع ذلك للفعل معنى، وعليه فالحروف **(ق، ر، أ)** هي الحروف الأصلية التي يتكون منها الفعل **(قَرَأَ)** أما الحروف الأخرى فتسمى حروفا زائدة، تُزاد لتؤدِّي وظائف معينة؛ إذ كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، ومن هنا فالفعل الذي يتكون من حروف أصلية يسمى فعلًا مجرداً، والفعل الذي زيد على حروفه الأصلية يسمى فعلًا مزيدًا.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فعَل) و(فعُل)

من الأمثلة التي جاء فيها التبادل في القراءات بين الصيغتين **(فعَل)** و**(فعُل)** ما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَمَكُثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**﴾، [النمل:22][1].

فقوئت **(مكُث)** وقرئت **(مَكَث)**.

وقيل هما لغتان، والضم أكثر في كلام العرب، وأما بالفتح فاسم فاعله **(ماكث)** على زنة (فاعِل) قياسًا، ولا يقال **(مكيث)** على زنة **(فَعِيل)** التي تأتي مع **(فَعُل)**، بينما القياس في **(فعُل)** هو **(فعيل)**[2].

إلا أن يكون أُشرب معنى الجِبِلَّة الذي في **(فَعُل)**؛ أي صار المكث له كالسجية؛ إذ إن **(فَعُل)** في الأغلب للغرائز، والأوصاف المخلوقة، كالحسن وَالقُبْحِ وَالوَسَامَةِ وَالْقَسَامَة وَالكِبَرِ والصغر وَالطُّول وَالقِصَرِ وَالغِلَظِ وَالسُّهُولَةِ وَالصُّعُوبَةِ والحلم، ونحو ذلك وقد يُجْرَى غيرُ الغريزة مجراها، إذا كان له لُبْث نحو حَلُمَ وَبَرُع، ومن ثمة كان لازما؛ لأن الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره[3].

وسُمِع فيه **(مكَث** و**مكِث يمكَثُ)**؛ فهو **(ماكِثٌ)** كلاهما، **و(مكُث يَمْكُث)**؛ فهو **(مكيث)**، نحو: شَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف [4]، ومنه قول أَبي المُثَلَّم الهذلي (الوافر):

أَنَسْلَ بَنِي شُغَارَةَ مَنْ لِصَخْرٍ * فإنِّي عن تَفَقُّرِكُمْ مَكِيثُ**

يقول: إنّي لذو تمكُّث عن أن أفعل بكم فاقرةً، وهي الداهيةُ الكاسرةُ للفَقَار[1].

---

(1) قرأ عاصم، وروح وزيد عن يعقوب، **(فَمَكَثَ)**، وقرأ الباقون، ورويس عن يعقوب **(فَمَكُثَ)**، **المبسوط**، 331، و**النشر**، 2/ 337.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 235.

(3) ابن عصفور، **الممتع**، 124، والرضي، **شرح الشافية**، 74/1، والأنصاري، الطرة، 161.

(4) الزبيدي، **تاج العروس**، **[مكث]**.

وفي اجتماع الصيغتين معا من الأسرار الإعجازية:

-أنَّ **(مكُث)** على زنة **(فعُل)** التي تأتي للدلالة على السجايا، تدل على أنه مكَث ومارس المكث؛ حتى عاد كالسجية له.

-كما تدل على حسن مكثه، وتؤدته ليأتي بالخبر على حقيقته، وهذا الواجب على كل مستطلع.

-و**(مكَث)** غير بعيد، تدل على أنه لم يتوان في سرعة الرد، إلا بمقدار ما يحصل الخبر، بضميمة (غيرَ بعيد).

---

(1) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، 2/ 224.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فـعَل يفـعُل) و(فعِل يَفْـعَل)

وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا بَرَقَ ٱلْبَصَرُ**﴾، [القيامة:7][1].

فقرئت **(بَرَقَ)** فهو يبرُق بريقا؛ إذا شخص وثبت فلا يطرف من هول ما يرى، كما قال طرفة بن العبد (المتقارب):

وَنَفْسَكَ فَانْعَ ولا تَنْعَنِي * وَداوِ الكُلُومَ ولا تَبْرَقِ**[2]

وقرئت **(برِق)** فهو يبرَق؛ بمعنى تحير كمن رأى البرق فتحير، يقال: أسِد الرجل إذا رأى الأسد فتحير[3]، ويبرق البصر هو أن يتحير فلا يطرف[4], ومنه قول الأعور بن براء الكلابي (البسيط):

لَمَّا أتاني ابنُ صُبَيحٍ راغبًا * أَعْطَيْتُهُ عِيسًا صِهابًا فَبَرَق**[5]

والقراءتان متكاملتان؛ والأصل في المعنى من أن يكثر الإنسان من النظر إلى لمعان البرق ؛ فيؤثر ذلك في ناظره، ثم استعمل ذلك في كل حيرة، وإن لم يكن هناك نظر إلى البرق ، مثل ما يقال: قَمِر بصره، إذا فسد من النظر إلى القمر، فلستعارته في الحيرة في معنى أن يفكر الرجل في أمره؛ أي: تحير ودهش[6].

وقد دلتا معا على ما يصيب المحتضر من شدة الفزع والحيرة بلفظة واحدة، في إعجاز لا يكون في كلام الناس مهما غيرت الحركات، وقدمت وأخرت.

---

(1) قرأ عاصم، وروح وزيد عن يعقوب **(فمكَثَ)**، وقرأ الباقون **(فَمَكُثَ)**،**المبسوط**، 331، والنشر، 2/ 337

(2) طرفة بن العبد، بن سفيان البكري أبو عمرو (ت 564م)، ديوان طرفة بن العبد، ت مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،ة ط3، 1423هـ، 2002م، 70.

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، 3/ 106.

(4) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق أبو يوسف (ت 244هـ) إصلاح المنطق، ت محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423هـ, 2002م، 40.

(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن، 2/ 277.

(6) الواحدي، **التفسير البسيط**، 22/ 485.

إلا أن لصيغة فعِل من المعاني ما ليس مثل فعَل، ما يحمِّل الصيغتين أسرارا بلاغية وإعجازية، منها:

- أن **(برِق)** للأعراض، توحي بأن الأمر يعرض فجأة، وتوحي بقربه من المرء في صحة وطول أمل واغترار.
- و**(برَق)** خلاف الأولى لتدل أن العرض ليس زائلا، بل هو في ازدياد.
- وإذا **(برَق)** هذا البصَر وشخص، ووقف فلا يطرف من هول ما يرى، إشارة إلى مبدأ حاله، و**(برِق)** لما علم مآله، وتحير ودهش وغلب[1].

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 21/ 91.

المطلب الثاني

الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية المضارع المجرد

تتسم الأفعال الثلاثية بأوزان قياسية، تربط بين ماضي كل فعل ومضارعه، ما يشكل دقة في العربية، ويزيدها رونقا وجمالا، ويسهم في تيسير الفهم التفهيم.

إلا أن هذه القاعدة ليست مطردة على إطلاقها، بل خرمت نسيجها أفعال خالفت أصولها؛ حيث يأخذ ماضي فعل منها مضارع غيره، ما يعرف في علوم العربية بظاهرة **تداخل اللغات**.

فالمقصود بتداخل اللغات دخول بعضها في بعض، بأن تتكلَّم بلغة مركبة من لغتين، كأن يقال: رَكن يركَن وحقها يركُن؛ إذ كان حق العين أن لا تفتح في الماضي والمضارع معًا، إلا إذا كانت هي أو اللام من أحرف الحلق، نحو: فتح يفتح، وظهَر يظهَر، لم يتخلف عن هذه القاعدة إلا فعل واحد، هو: (أبى يأبى)، وليس له ثانٍ.

وقد أفرد ابن جني في **(الخصائص)** لتداخل اللغات بابًا **(في تركب اللغات)**، جاء فيه بأنواع من التداخل التي أورد السيوطي بعضها.

وقد حفلت القراءات القرآنية بأمثلة من هذا الباب، جَعَلَتْها محط نظر وإمعان، ما يحمل على تلمس جوانب الإعجاز في اختلافها بين بعضها البعض، وبحث الثمرة وراء الأسلوب البديع الأخاذ.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَلَ يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ)

من جملة التبادل الواقع في القراءات بين صيغ المضارع لماض واحد ما جاء في صيغتي **(يضِركم)** و**(يضُرُّكم)**.

وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ**﴾، [آل عمران:120][1].

فقرئت **(يَضِرْكُمْ)** من ضاره يضيره ضيرا؛ بمعنى ضره، كقوله تعالى: ﴿**قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ**﴾، [الشعراء:26]، وعليه قول ذي الرمة (الطويل):

أخوها أبوها والضوى لا يضيرها * وساق أبيها أُمُّها اعتُقِرت عقرا**

يريد أن النار لا يضيرها أن تكون والزندةَ التي توقدها من شجرة واحدة[2].

وقرئت **(لا يَضُرُّكُمْ)** مِنْ ضَرَّهُ يَضُرُّه.

ونقل عن بعض العرب أنها تقول يضور؛ فلو قرئت **(لا يَضُرْكُم)** لخرجت على هذه اللغة[3].

و**(الضَّيْرُ)** و **(الضُّرُّ)** واحد [4]؛ أي هي بمعنى القراءة الأخرى **(لا يضُرُّكُم)**، وأصلها **(يَضْرُرُكُم)**، نقلت ضمة رائها الأولى إلى الضاد، وأدغمت الراء في الراء [5]، أو أنه في محل رفع[1].

---

(1) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف (لَا يَضُرُّكُمْ)، وقرأ الباقون **(يَضِرْكُمْ)**، **المبسوط**، 168.

(2) ذو الرمة، غيلان بن عقبة أبو الحارث العدوي (ت117هـ)، **ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، ت عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1402 هـ، 1982م، 3/ 1431.

(3) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 232.

(4) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 272.

(5) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 118.

ففي القراءتين من الأسرار الإعجازية في صيغتيهما ما وضح المقصود جليا في هاته الآية:

-مِنَ الإخبار ومن الوعد ومن الوعيد منطوقا ومفهوما محتاج إلى الاجتلاء في صور الجزئيات.

-فذكرهم سبحانه وتعالى بالوقائع التي شوهدت فيها أحوالهم من النصر عند العمل، بمنطوق الوعد من الصبر والتقوى، وعدمه عند العمل بالمفهوم، مخاطبا للنبي أعظمِ عبادِه فطنةً، وأقربِهم إليه رتبة، تهييجًا لغيره إلى تدقيق النظر، واتباعا للدليل من غير أدنى وقوف مع المألوف[2].

-فالقراءتان اجتمعتا على التسلية والنهي عن الشعور بالضعة مع الصبر والتقوى.

-فـ**(لا يضِركم)** نهي للمؤمنين أن لا يستكينوا للكيد، ويتحسروا على دنيا فانية.

- وليس **(يضُرُّكم)** إعلام أن كيد الكافرين لا يبلغ منكم شيئا، وفت في أعضادهم، لعلهم يرجعون.

- ولا **(يضِرْكم)** مخففة مشعرةً بخفة كيدهم؛ تسليةً لكم أن ما أصابكم ليس شيئا أمام ما ترجون وتأملون بصبركم وتقواكم، ولا **(يضرُّكم)** مثقلة؛ إشعارا بأن كيدهم إن ثقل عليكم؛ فإنه ابتلاء من الله، ﴿**إِن تَكُونُواْ تَالَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَالَمُونَ كَمَا تَالَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَۗ**﴾، [آل عمران:104].

-وموعظة للمؤمنين أن لا يلتفتوا إلى الكافرين؛ فإنهم لا يضرون ولا يضر كيدهم.

---

(1) نصار، **القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي**، 56.

(2) البقاعي، **نظم الدرر**، 5/ 41.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي

جاءت الصيغتان **(يفعُل ويفعَل) من (فـعَل)** متبادلتان في القراءات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَي ٱلِانسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوساً**﴾، [الإسراء:83][1].

فقرئت **(نَاءَ)**، على القلب المكاني [2]؛ أي أمال جانبه تكبرا، كما يُصَعِّرُ المتكبر خده[3]، والأصل فيه (نَوَأَ)، انقلبت واوه ألفا لانفتاح ما قبلها، ومُدَّ الألف تمكينا للهمزة[4]. وتكون بمعنى نهض، كما في قوله تعالى: ﴿**وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ**﴾، [القصص:76][5].

قال سَهْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ (البسيط):

مَنْ إنْ رآكَ غَنِيًّا لانَ جانِبُه * وإنْ رَآكَ فَقِيرًا ناءَ، فاغْتَربا**[6]

وقرئت نأى بمعنى ولى ناحيته، وقال أبو عبيدة تباعد، كأنه لم يقبل على الدعاء، كما يجب حال الابتلاء[7]، والقراءتان تؤديان معا صفتهم في ابتعادهم وانحرافهم عن الهادي وهداه التي جاءهم بها، ومن إعجاز الصيغتين:

- أن جاء بالفعل **(ناء)** مقلوبا كناية عن قلب وجهه، وانقلابه إعراضا، بل كبرا وردا للحق وأهله.
- والمد وسط الفعل **(ناء)** فيه إيحاء بمدى ما يحسه في نفسه، متى أحس بنعمة من الله، يحسبها تفضيلا له على بقية إخوانه.

---

(1) قرأ أبو جعفر وابن عامر **(نَـاءَ)**، وقرأ الباقون **(ونَأَى)**، **المبسوط**، 271، و**النشر**، 2/ 308.

(2) ابن زنجلة، **الحجة**، 409.

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 99.

(4) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 382.

(5) ابن زنجلة، **الحجة**، 408.

(6) الخليل، **العين**، **[نيأ]**، ابن منظور، **لسان العرب**، **[نيأ]**، والبيت من شواهدهما.

(7) الفارسي، **الحجة**، 5/ 116، وأبو عبيدة، **مجاز القرآن**، 1/ 389.

-ولمن مده ست حركات تعبير وتوفية لمعناه، وقد يكون استنكارا لفعله في مقابل نعمة المنعم عليه، وقد أمر أن أُشْكُرْ ﴿**وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ**﴾، [القصص:77].

المبحث الثاني

الإعجاز الصرفي في التبادل بين صيغ الأفعال في القراءات

نزل القرآن بلسان العرب وعلى مذاهبهم في الكلام، وجرى على هذا أسلوبهم في إبلاغ رسالته للناس أجمعين؛ فعبر بالماضي عن الحال والاستقبال، وبالمضارع عن الماضي وهكذا.

وقد بيَّن العلماء حقيقة هذا الأسلوب؛ فوصفوه بأنه نوع من التفنن في الكلام، والتصرف في البلاغة، وإنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب، وافتتانها في الأساليب، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات؛ فإنه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجاز ما أُوتيته العرب، وقد نص علماء العربية على أهمية هذا الأسلوب من البلاغة، وأن العرب اتسعوا فعبروا بالمضارع عن الماضي، بناء على تشبيه غير الحاضر بالحاضر، في استحضار صورته الماضية، لنوع غرابة فيها.

وفي هذا المبحث أربعة مطالب في إعجاز التبادل بين صيغ الأفعال، جاءت كما يلي:

المطلب الأول: الإعجاز في التبادل بين أزمنة الأفعال في القراءات

المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية المعلوم والمجهول في القراءات

المطلب الثالث: الإعجاز في التبادل بين اللزوم والتعدي في القراءات

المطلب الرابع: الإعجاز في التبادل بين ضمير الخطاب والتكلم في القراءات

المطلب الأول

الإعجاز في التبادل بين أزمنة الأفعال في القراءات

يعبر القرآن الكريم كما هي عادة العرب في كلامهم بالفعل الماضي عن المستقبل، وبالمستقبل عن الماضي لمعان مقصودة؛ فالإخبار بالماضي عن المستقبل الذي لم يوجد بعد أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وُجِد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودها.

وفائدة التعبير بالماضي الإشارة إلى استحضار التحقق، وأنه من شأنه لتحققه، أن يُعبَّر عنه بالماضي، وإن لم يرد معناه.

كما جاء فيه التعبير بالمستقبل عن الماضي؛ ذلك أن المستقبل إذا أُخبر به عن الماضي، تبينت من خلال هذا الأسلوب هيئة الفعل؛ وذلك باستحضار صورته؛ فيكون السامع كأنه شاهد يشهد الحدث الآن؛ فإذا أُتي به في حالة الإخبار عن وجود الفعل، كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي؛ وذاك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة، حتى كأن السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي، وهكذا يفعل بكل فعل فيه نوع تمييز وخصوصية، كحال تُستغرب، أو تهم المخاطب، أو غير ذلك.

والفرق بين الأسلوبين، أن الغرض من الماضي الدلالة على إيجاد الفعل الذي لم يوجد، وتقريبه كأنه كائن، وتأكيدًا على أنه سيكون، والغرض من المستقبل تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته؛ ليكون السامع كأنه يشاهدها.

فالأفعال في القرآن تكتسب دلالتها الزمنية من السياق الواردة فيه، لا من بِنيتها الصرفية فحسب، وغالبا ما يكون وراء تحولها ماضيا ومستقبلا معنى بلاغيّ.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية الماضي والمضارع

يأتي الماضي في القرآن دالًّا على الاستقبال كما يأتي المستقبل دالا على المضي، وأما في القراءات فتأتي بالصيغتين معا في لفظة واحدة؛ فتتغير صيغة الفعل بين الماضي والمضارع، وتتغير بذلك علامة الإعراب والبناء، ويتغير المعنى تبعا لذلك.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**اَللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضِۖ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٖ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ اَلْمِصْبَاحُ فِے زُجَاجَةٖۖ اَلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٞ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيْتُونَةٖ لَّا شَرْقِيَّةٖ وَلَا غَرْبِيَّةٖ**﴾، [النور:35][1].

فقرئت **(يُوقَدُ)**؛ أي المصباح، وقرئت **(تُوقَدُ)**؛ أي الزجاجة[2]، يوقد مصباحها من زيت شجرة، يكاد زيتها يضيء[3].

وقرئت **(توقَّدَ)** على وزن **(تفعَّل)**، فعلا ماضيا مبنيا على الفتح، وفاعله ضمير عائد على **(كوكب)**[4]، أو على **(المصباح)**[5]، وعليه قول امرؤ القيس (الطويل):

سَمَوتُ إِلَيْهَا والنُّجوم كأنَّها * مَصَابيحُ رُهْبانٍ تُشبُّ لِقُفَّال**[6]

شبَّه النجوم بمصابيح الرهبان التي تشب للقافلين من الحرب، أنَّها في السحر يضعف نورها، كما يضعف نور المصابيح الموقدة ليلها أجمع[1].

---

(1) قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر، وابن كثير، ويعقوب **(تَوَقَّدَ)**، وقرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم **(يُوقَدُ)**، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف **(تُوقَدُ)**، وقرأ شاذا مجاهد، والحسن، والسُّلمي، وابن محيصن، وجماعة، ورواية المفضل عن عاصم، **(تَوَقَّدُ)**، **المبسوط**، 318، و**الإتحاف**، 411، وقرئت **(يَوَقَّدُ)**، ابن جني، **المحتسب**، 2/ 210.

(2) ابن خالويه، **الحجة**، 161.

(3) الفارسي، **الحجة**، 5/ 324.

(4) ابن خالويه، **الحجة**، 161.

(5) الفراء، **معاني القرآن**، 2/ 252.

(6) امرؤ القيس، بن حجر الكندي (ت80ق.هـ)، **ديوان امرئ القيس**، ت عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ، 2004م، 31.

وقرئت شاذة **(توقَّدُ)** فعلا مضارعا مسندا للزجاجة، أصله **(تتوقَّد)** على زنة **(تتفعَّل)**، حذفت إحدى تاءيه تخفيفا، وقرئت **(يَوَقَّدُ)** للمصباح، وأصله **(يتوقَّد)**، فحذف التاء لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل، وهما تاء التفعُّل وحرف المضارعة، والعرف في هذا أنه إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو: تَفَكَّرُون وتَذَكّرُون، من تتفكرون وتتذكرون؛ فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبا للخفة بذلك، وليس في يتوقد مثلان فيحذف أحدهما، لكنه شبه الياء في يتوقد بالتاء الأولى في تتوقد وكلاهما حرفا مضارعة؛ إذ كانا زائدين.

والإيقاد للزجاجة أنّه جاء في سياق وصفها؛ فكان الخبر عنها لقربها منه، ووصفها بأنّها تتوقَّد، وإنّما يكون الاتقاد للنار، ذلك لما كان الاتقاد فيها جاز أن يوصف به، والعرب قد تسند الأفعال كثيرا إلى ما لا فعل له في الحقيقة، إذا كان الفعل يقع فيه فيقولون ليل نائم[2].

ولما كان من المصابيح ما يكون نوره ضعيفًا، بينت الآية أن هذا ليس كذلك؛ فهو يوقد حتى اشتد وقده[3].

فالقراءتان جمعتا المعنى كله في إعجاز صرفي لا يطيق مثله البشر؛ فتوقدٌ وإيقادٌ، واتقادٌ، وبناءٌ للفاعلِ والمفعولِ، كلٌّ ذلك في وصف النور، الذي لا تتخيله العقول.

- فهي **(تُوقَد)** فعلا مضارعا مشعرة بتجدد الفعل؛ فهي لا تخبو ولا تنطفئ، بل توقد مدى الأزمان.
- و**(تتوقَّد)** بكثرة فعل ومبالغة فيه، مشعرة بالقوة في التوقد، قد قبلت هدى الله؛ فهي تؤديه ترشد السائرين في الليل الحالك المخوف.

---

(1) الواحدي، **البسيط**، 16، 272. والكلام للمحقق (حاشية 2).

(2) ابن جني، **المحتسب**، 2/ 111.

(3) البقاعي، **نظم الدرر**، 13، 274.

– بل هي **(توقَّد)** مخففة بحذف التاء، موحية بخفة التوقد ويسره وقلة مؤنته، مع ما يؤديه الاقتصار على موضع الشدة والتضعيف، بحذف التاء لتبقى القاف المضعفة، استعجالا ببيان التضعيف في القاف القوية، واختصارا في اللفظ.

– ففيها حرص على اختيار مصدر وَقُودِها؛ فهي **(تُوقَدُ)** منه مباركا، وفي هذا بيان لشدة القبول بل الاتِّقاد والتَّوَقُّد بيسر وقلة مؤنة.

الفرع الثاني: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الماضي والأمر

ومنه المغايرة بين **(نَقَّبُوا)** و **(نَقِّبُوا)** في قوله تعالى: ﴿**وَكَمَ اَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشاً فَنَقَّبُواْ فِـي اِلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ**﴾، [ق:36][1].

فالقراءة بالماضي **(فَنَقَّبُوا)** إخبار بأنهم خرقوا البلاد فساروا فيها، ولم يكم لهم من الموت من محيص؛ إي إنهم لم يكم لهم ناصر عند إهلاكهم[2].

والقراءة الشاذة بالأمر **(فَنَقِّبُوا)** محمولة على أنه أمر للحاضرين ولمن بعدهم؛ أجَّلَهم عل يجدون لهم منجى من أمر الله سبحانه، والفعل من نقب تنقيبا على وزن فعل تفعيلا، من النقب وهو الخرق في الأرض [3]؛ أي ادخلوا في الأرض وغوروا، هل تجدون لكم من محيص، ولا تجدون[4].

والتفعيل يختص الكثرة؛ فَالتشديد يدل على أنهم فعلوا ذلك مرة بعد مرة، بمعنى: طافوا[5]، كما قال امرؤ القيس (الوافر):

لَقَدْ نَقَّبْتُ في الآفاق حَتَّى * رَضِيتُ مِنَ الغنيمَةِ بالإِيَاب**[6]

فمن الإعجاز في الصيغتين:

-أنهم أمروا بأن **(نَقِّبوا)** وأوقِعوا النقب في البلاد هل تجدون من محيص.
-ففعلوا **(فَنَقَّبوا)** وفتحوا فيها الأبواب الحسية والمعنوية وأكثروا، وخرقوا في أرجائها ما لم يقدر عليه غيرهم.

---

(1) قرأ الجمهور **(فَنَقَّبُوا)**، وقرأ الحسن **(فَنَقِّبُوا)**، **الإتحاف**، 514.
(2) الفراء، **معاني القرآن**، 79.
(3) الزبيدي، **تاج العروس**، [نقب].
(4) ابن جني، **المحتسب**،
(5) ابن أبي مريم، **الموضح**، 1203.
(6) امرؤ القيس، **ديوانه**، 99. بلفظ (طوفت). والمُثبت ما نقله ابن أبي مريم، الموضح، 1023

-ويفهم من صيغة التفعيل أنهم بالغوا في السير في النقاب، وهي طرق الجبال والطرق الضيقة والواسعة وما بين السهول، بعقولهم الواسعة وآرائهم النافذة وطبائعهم القوية، وبحثوا عن الأخبار، وأخبروا غيرهم بما لم يصل إليهم، وكان كل منهم نقابا في ذلك أي علامة فيه فصارت له به مناقب أو مفاخر؛ فلم يسلموا مع كثرة تنقيبهم وشدته، زلن يسلموا مهما بذلوا فيه[1].

-و**(نقِّبوا)** أمر أيضا لمن يأتي بعدهم، فافعلوا كما فعلوا، وأكثروا وبالغوا ما شئتم، وجاء بعده استفهام بعده استنكاري وتقريري، فإنكم لا تجدون محيصًا.

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 18، 435.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية (المضارع) و(الأمر)

ومن جملة التغاير في الصيغ الذي جاءت به القراءات مغايرة الصيغة بين المضارع والأمر كما جاء قوله تعالى: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾، [النمل:25][1].

فقرئت (**أَلَّا يسجدوا**) على أن أصلها (**أن لا يسجدوا**)؛ فأدغمت النون في اللام و(**يسجدوا**) فعل مضارع منصوب بـ (**أن**) المصدرية [2]؛ فكان المعنى فزين لهم الشيطان فصدهم لئلا يسجدوا لله، أو أنه استنكار أن تركوا السجود لله سبحانه.

وقرئت (**أَلَا يا اسجدوا**) على أن (**ألا**) للاستفتاح، و (**يا**) حرف نداء، والمنادى محذوف؛ أي: يا هؤلاء، أو يا قوم اسجدوا، ومن وقف اضطرارا على (**ألا يا**) معا، فيبدأ بـ(**اسجدوا**) بهمزة وصل مضمومة، كقول ذي الرمة (الطويل):

ألا يا اسْلمِي دَارَ مَيَّةَ على البِلا * ولا زال مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ** [3]

أراد يا هذه اسلمي[4].

فلما كان الضلال عجبًا في نفسه، وفي صدوره من قوم يجمعهم ملك وسياسة محطها العقل نور الهداية، ودواء الغواية، علله بانتفاء أعظم مقرب إلى الله: السجود، تعظيماً له وتنويهًا به، فقال: ألا يسجدوا؛ أي لئن لا يسجدوا، حصل لهم هذا العمى العظيم؛ إذ استولى به عليهم الشيطان، ثم هو متعلق بتزيين الشيطان لهم لئلا يسجدوا لله، ولو سجدوا له سبحانه لاهتدوا؛ فإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، ففات الشيطان ما يقصده منهم من الضلال، فوقع منه نداء بأداة الاستفتاح، تنبيها لهم على عظم المقام لئلا يفوت الوعظ أحدا منهم، ثم نادى لمثل ذلك وحذف المنادى

---

(1) قرأ أَبُو جَعْفَرٍ وَالْكِسَائِيُّ، وَرُوَيْسٌ (**أَلا يَا اسْجُدُوا**) (بِتَخْفِيفِ اللَّامِ) وَوَقَفُوا فِي الِابْتِدَاءِ (أَلا يَا) وَابْتَدَءُوا اسْجُدُوا بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ عَلَى الْأَمْرِ، وقَرَأَ الْبَاقُونَ (**أَلاَ يَسْجُدُوا**)، **النشر**، 2/ 337.

(2) محيسن، محمد سالم، **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة** ، دار الجيل، بيروت، ط 2 1408هـ – 1988م، 4/ 105.

(3) ذو الرمة، **ديوانه**، 1/ 285، والأنباري، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ، 1/ 100.

(4) ابن خالويه، **الحجة**، 169.

إيذانا بالاكتفاء بالإشارة لضيق الحال، خوفا من المبادرة بالنكال عن استيفاء العبارة التي كان حقها ألا يا هؤلاء اسجدوا لله لتخلصوا من أسر الشيطان، فإن السجود مرضاة للرحمن، ومجلاة للعرفان، ومنجاة لتمام الهدى والإيمان[1].

وفيهما من مزيد الأسرار البلاغية والإعجازية:

-أن الهدهد أمر بالسجود بحرفي التنبيه والنداء، للحض على المعاجلة والمسارعة إلى اغتنام فضل السجود للرب المعبود.

-وفي صيغة **(ألَا يسجدوا)** استنكار أن لا يسجدوا لله، وفيه تسفيه لهم، أن طائرا عرف الحق وجهلوه وهم أولوا ألباب في زعمهم.

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 14/ 152، 153.

المطلب الثاني

الإعجاز في التبادل بين أبنية المعلوم والمجهول في القراءات

ليس حتما إذا راقك التنكير في موضع، فإنه يجب أن يروقك أبدا وفي كل شيء، ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يسم فاعله في قول، فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته من استحسانك ههنا؛ بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع, أو بحسب المعنى الذي تريد, والغرض الذي تَؤُم[1].

وقد تحدث القدامى عن الفعل الذي لم يسم فاعله، من حيث دلالته ومواقعه المتباينة، في نظرات وإن كانت إشارية، فهي تعد بمثابة اللمحة الخاطفة لا التحليلية العميقة, الدالة على ذوقهم البلاغي وحسهم المرهف بمواقع الكلام وأدوات التعبير.

وإذا كانت نظرة النحاة والبلاغيين قد اشتركت في تعيين أغراض عدم تسمية الفاعل, من العلم به أو تعظيمه أو صيانته عن الابتذال والامتهان، أو مناسبة الفواصل أو مناسبة ما تقدم, أو كما ذكر السيوطي من أغراض للاختصار [2]، فإنه ينبغي النظر إلي الروح السارية أو الحياة النابضة الآخذة بلب السياق؛ لأن السياق قد يحمل أكثر من غرض لعدم تسمية الفاعل, أو يبرز غرضًا أساسيًا أو جوهريًّا حاملاً معه من الأغراض ما يتطلبه المعنى ويقتضيه المقام[3].

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، 128.

(2) السيوطي، **الإتقان**، 3/ 170.

(3) أبو موسى، محمد محمد حسنين، **الإعجاز البلاغي في استخدام الفعل المبني للمجهول**، دط، 3، 4.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (يَخافا) و(يُخافا)

حدُّ المبني للمفعول هو كل فعل حذف فاعله وأقيم غيرُه مقامَه؛ لغرض ما، معدولا عن صيغة البناء للفاعل إلى صيغة البناء للمفعول، وفق قواعد صرفية يحكمها الفعل[1].

وقد وردت في القراءات أفعال متبادلة بين البناء للفاعل، والبناء للمفعول، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَاخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَنْ يَّخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦۗ**﴾، [البقرة:229][2].

حيث قرئت **(يَخافا)** على البناء للفاعل؛ بمعنى إلا أن يخاف الرجل والمرأة أن لا يقيما حدود الله.

وقرئت **(يُخافا)** على البناء للمفعول، بمعنى أن يخاف أحدهما الآخر، أو الحاكم والقاضي بينهما أحَدَهما أن لا يقيم حدود الله؛ فيقضي بينهما بما يحجز وقوع الظلم.

وهذا جمعا بين القراءتين اللتين جمعتا بين المعنيين؛ حتى تنبه كل الأطراف إلى تبين أن الصلة بينهما آمنة لكليهما من وقوع أي حيف، أو يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله[3].

فقوله: **(إِلَّا أَنْ يَخَافَا)** بمعناه أن يَعْلَما، وإنما كنى بالخوف عن العِلْم؛ لأن الخَوفَ مُضَارِعٌ للظَّنِّ [4]، وحكي أن العرب تقول للرجل: قد خرجَ غُلامُك بغير

---

(1) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، ت مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 7/ 71.

(2) قرأ أبو جعفر، وحمزة، ويعقوب **(يُخَافَا)**، وقرأ الباقون **(يَخَافَا)**، **المبسوط**، 146، و**النشر**، 2/ 227.

(3) السمين، **الدر المصون**، 2/ 448.

(4) الواحدي، **البسيط**، 4/ 225.

إِذْنك، فيقول له: قد خِفْتُ ذاك، يريد: قد ظَنَنْتُه وتَوَهّمْتُه، وأُنشد لأبي الغول (الطويل):

أتاني كلامٌ عَنْ نُصَيبٍ يَقُولُهُ * وَمَا خِفْتُ يا سَلَّامُ أَنَّكَ عَائِبِي**[1]

أراد: وما ظَنَنْتُ، و مجيء الظَّنِّ بمعنى العِلْم صحيحٌ، وكذلك الخوف [2]؛ إذ هو من ألفاظ التضاد.

والمُخاطَب في هذه الآية الجماعةُ بعد ما أَخْبَرت عن اثنين؛ لأنّ ضمير الاثنين في **(يَخَافَا)** ليس يراد به اثنان مخصوصان، إنما يراد به أن كل من هذا شأنه فهذا حكمه.

وفي قولِه: **(فَإِنْ خِفْتُمْ)** خطابٌ لولاة الأمر والفقهاء الذين يقومون بأمور الكافة، وقد خاطب الله تعالى في هذه الآية الجميعَ بقوله: **(وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ)** ، ثم رجع إلى الزوجين فقال: **(إِلَّا أَن يَخَافَا)** ، ثم رجع إلى المخاطبين بالجمع بينهم وبين الزوجين في لفظ واحد فقال: **(فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا)**.

ومثل هذا النظم قد جاء في الشعر، قال الشاعر (الطويل):

أبا واصِلٍ فاكْسُوهُما حُلَّتَيْهِما * فَإِنَّــكُمَا إِنْ تَفْعَلا فَتَيَانِ**

نادى مفردًا ثم جمع بقوله: فاكسوهما، ثم ثنى[3].

وفيهما من مزيد الأسرار الإعجازية في الصيغتين:

---

(1) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري (ت 276هـ)، **الشعر والشعراء** ، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، 278.

(2) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 146

(3) الواحدي، **البسيط**، 4/ 230، والبيت من شواهده.

-أن نص على المراد بالإسناد إلى الزوجين أن **(يَخَافَا)**، وعبر بالخوف تحذيرا من عذاب الله، وأن يحصل لهما أمر من حظ أو شهوة يضطرهما إلى الخوف من التقصير في الحدود [1].

-وحذر أن يتسبب أحدهما في الخوف فعبر بـ **(يُخَافَا)**، كنى بصيغة المفعول، إعراضا عن ذكره، موعظةً أنه فعل مُبعدٍ، وإبعادا لفعله أن يذكر صاحبُه، وصرفا له أن لا يكون بمقربة من هذا الفعل ﴿**وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ**﴾، [الأنعام:151].

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 3/ 308.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (أُحْصِنَّ) و(أحصَنَّ)

ومن بابه **(أَحْصَنَّ)** و**(أُحْصِنَّ)** في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنۡ اَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَي ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ**﴾، [النساء:25][1].

والإحصان أن يُحمى الشيء وُيمنع عنه[2].

فعلى قراءة **(أُحْصِنَّ)**؛ هي الأمة إذا زوجت فتزويجها يحصنها، وإذا أعتقت فعتقها يعفها، وإذا أسلمت فإسلامها **يُحْصِنُها**؛ فهي بذلك **مُحْصَنَة**[3]؛ أضاف الفعل إلى الأزواج، أو إلى الأولياء؛ فجرى على ما لم يسم فاعله [4]. وقيل **أُحصِنَّ** بالأزواج و**أَحْصَنَّ** أنفسهن بالإسلام [5]، وذهب الكسائي إلى أن المسلمات العفايف **أَحْصَنَّ** أنفسهن بالإسلام والعفاف، من قول العرب **أَحْصَنَت** المرأة فهي **مُحْصِنَةٌ**؛ إذا حفظت نفسها وفرجها، كذا جاء في التفسير [6]، فإذا **أَحْصَنَّ** بأن حفظن فروجهن بكراهتهن للزنا، و**أُحْصِنَّ** بأن حفظهن الموالي بالرضا لهن بالعفة، وجماع الإحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم، فالإسلام مانع، وكذلك الحرية مانعة، وكذلك التزوج والإصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت[7].

فقراءة **(أُحصِنَّ)** يراد منها أنهن **أُحْصِنَّ** لحريتهن، ولم تُبتذل كالأَمَة، فهن **مُحْصَناتٌ**.

---

(1) قرأ عاصم برواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف **(أَحْصَنَّ)**، وقرأ الباقون **(أُحْصِنَّ)**، **المبسوط**، 178، و**النشر**، 2/ 249.

(2) ابن قتيبة، **تأويل المشكل**، 511.

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 303.

(4) مكي، **الكشف**، 1/ 385.

(5) الفارسي، **الحجة**، 3/ 151.

(6) ابن زنجلة، **الحجة**، 196، 198.

(7) البقاعي، **نظم الدرر**، 5/ 239.

وقراءة **(أحصَنَّ)** يراد منها أنهن أَحْصَنَّ أنفسهن لحريتهن، ولم يبرُزن بروزَ الأمة؛ فهن **(مُحصِنات)**[1].

فإن الإحصان هو أن يُحمى الشيء ويُمنع، والحرّة تُحَصِّن نفسها وتَحصُن هي، وليست كالأمة، والعفة أيضًا مانعة من الزنا، والعفيفة تمنع نفسها، وكذلك الإسلام مانع من الفواحش، والمحصنة ذات الزوج؛ لأن الزوج أحصنها ومنع منها[2].

فالقراءتان مع إعجازهما الصرفي، متفقتان نبهتا بمجموعهما على وجوب الأمر على الطرفين؛ على المرأة بأن تعف نفسها وتحصنها، وعلى وليها وزوجها بأن يحصناها ويحيطاها بسياج العفة؛ فيكن **مُحْصِناتٍ مُحْصَناتٍ**.

وهذا واضح في دلالاته على مزيد العناية والمحافظة، بسد كل أبواب الفساد، وأن الواجب أن تكون المؤمنة محافِظة محفوظة، وأن تكون مانِعة ممنوعة، وهذا شأن لا يفرط فيه كرام الناس في الجاهلية، فضلا عن شريعة الإسلام العظيم[3].

والقوة والضعف في لفظة واحدة بقراءتين: المُحْصَناتُ والمُحْصِنَاتُ ظاهرة للمتبين؛ ف**(المحصِنات)** فاعلات من فعل مزيد بالهمز، يفيد القوة في الفعل، أغنت عنه الميم، وظهر في الضمة عليها في إعجاز بديع؛ فهن قويات روحيا وجسديا؛ فمن قوتهن الروحية أنهن قمن على أنفسهن، وغلقن أبواب الشيطان وفتنته؛ فلم يصل إليهن بإغوائه ووسوسته الخفية، ومن قوتهن الجسدية أنهن قمن على أنفسهن؛ حتى لم يستطع الخائن بلوغهن، وهذا امتداح لهن.

واستمداد قوة الصيغة من الكسرة أقوى الحركات، وهذا ظاهر للقارئ، يجده في نفسه.

---

(1) الواحدي، **البسيط**، 6/ 450.

(2) الواحدي، **البسيط**، 6/ 431.

(3) أبو موسى، محمد محمد حسنين، **الأدب القديم**، مكتبة وهبة، ط4، 1433هـ، ظ (مقدمة ط3).

و **(المُحْصَناتُ)** مفعولات لمبني للمفعول؛ فهن ضعيفات استدعى ضعفُهن قوةَ الإسلام والآباء والأزواج ليحصنوهن؛ فهن مكفيات بكل ذلك روحيا وجسديا؛ فروحيا بدين الحق الذي أخرج الله به الناس من الضلال إلى الصراط المستقيم، وبأولياء ينصحون ويرشدون؛ فهم مغاليق للشر مفاتيح للخير، ومحصنات جسديا، بأن سدت إليهن وعنهن سبل الفساد، فلا يبلغنه ولا يبلغهن، وهن مكفيات أيضا بأزواج صالحين، تكفى بهم كل حاجة لهن.

والفتح في الصيغة يذكر بأن الفتحة أضعف الحركات، دخلت ضعفا لتظهر موطنه؛ فيُنظر إليه بعينين؛ بعين الغيرة على النفس والأهل، وعين الحماية والحراسة والقيام على ما أوكل إليها حفظه؛ فلا يوصلَ إليه بشر، وفيه استنهاض لأصحاب اليد فيه أن يقوموا بواجب الكفاية والرعاية.

ففي الصيغتين بسط للغطاء المُضفى عليهن، وإعلام بأن الأمر مضى، وأن الستر قد تم، وأن الجمال الضعيف زيد جمالا وازداد به جمالا.

المطلب الثالث

الإعجاز في التبادل بين اللزوم والتعدي في القراءات

باب التعدي واللزوم هو من الأبواب المشتركة بين النحو والصرف؛ فهو يتضمن أنواع المفعول به، من حيث تقديمه على عامله، وتعدي المفاعيل وترتيبها، وغير ذلك من ما هو خاص بعلم النحو.

كما يتضمن معرفة المتعدي الذي يتوجه إلى مفعوله دون واسطة، واللازم الذي لا يجاوز فاعله إلا بواسطة، وكيفية لزوم المتعدي وتعدية اللازم، ونحو ذلك من ما لا يظهر أثره في الإعراب، وهذا هو الجزء الخاص بعلم الصرف.

وينقسم الفعل بالنظر إلى معموله إلى **متعد** واقع؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل، وإنما جازوه إلى المفعول، فوقع مدلوله عليه، و **لازم** أو قاصر، إن تعدى فبحرف جر.

فالمتعدي: هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به، أو اثنين، أو ثلاثة، دون حاجه إلى مساعدة حرف الحر أو غيره مثل: رحم الله المسكين، وشفى الله المريض، فالفعل–في المثالين–نصب المفعول به بنفسه دون حاجه إلى واسطة كحرف الجر، ولذلك قيد بنفسه ليخرج ما ينصب المفعول بعد حذف حرف الجر توسعاً نحو قولنا: شكرت له.

وقد وضع النحاة للفعل المتعدي علامتين لفظيتين؛ الأولى بأن يصح أن تتصل به هاء الضمير تعود على اسم سابق غير مصدر وغير ظرف وتسمى هاء المفعول، والثانية بأن يصاغ من الفعل اسم مفعول تام؛ نحو: الله معبود، والرسول منصور.

وقد يصاغ متعدٍّ فيصير لازما؛ بتحويله، وذلك في صيغة **(فَعَل)** بقصد المدح أو الذم، إلى **(فَعِل)**؛ نحو: هديته فهدِي، ونصرته فنصِر.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية اللازم والمتعدي إلى مفعول

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ**﴾، [البقرة:205][1].

قرئت **(يُهْلِكَ الحرثَ)**، من **(أَهْلَكَ)** على زنة **(أَفْعَلَ يُفْعِلُ)** فعلا متعديا، تبعا للفعل قبله **(ليُفْسِدَ)**؛ أي: ليُفسِدَ الزرعَ بالحرق، و يُهْلِكَ الحيوان بالقتل[2].

وقرئت **(يَهْلَكَ الحرثُ والنَّسْلُ)** من **(هَلَكَ يَهْلَكُ)**، وفيه **(هَلَكَ يهْلِكُ)**، و **(هَلِكَ يَهْلَكَ)**، وقد جاءَ له نَظِيْر على **(فَعَلَ يَفْعَلُ)** كقولِهم: أَبَى يَأْبَى، وُيذْهَبُ في هذا إلى أَنَّها لغاتٌ تَدَاخَلَتْ مُضَارِعَاتُها[3].

ويجوزُ أنْ يكونَ من **(هَلِكَ يَهْلَكُ)** بمعنى عَطِبَ، غيْرَ أنَّه اسْتَغْنى عن ماضِيهِ بـ**(هَلَكَ)**[4].

فإن أشكل مجيئه بعد الفعل المتعدي **(يُفْسِد)**؛ فإنه يمكن أن يقال إنه ليس معطوفا عليه في هاته القراءة، ولكنه معطوف على قوله قبلها: ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنۡ يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ**﴾[5]، كأنه قال: وليهلَكَ الحرثُ وليُفْسِد فيها.

والحرث هو المحروث الذي يعيش به الحيوان؛ فإذا هلك السبب هلك المسبب من غير عكس، وفعله ذلك للإفساد؛ لأن غرضه أولًا بإفساد ذات البين التوصل إلى

---

(1) قرأ الحسن، وابن أبي إسحاق، وابن محيصن **(يَهْلَكَ)**، وقرأ الجمهور **(يُهْلِكَ)**، **الإتحاف**، 236.

(2) مكي، بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي (ت 437هـ)، **تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار**، ت هدى الطويل المرعشلي، دار النور الإسلامي، بيروت، 1988م، 39.

(3) الزبيدي، **تاج العروس، [هلك]**.

(4) ابن جني، **المحتسب**، 121/1.

(5) الفراء، **معاني القرآن**، 124/1.

الإهلاك، وثانيًا بالإهلاك التوصل إلى الإفساد، والله الملك الأعظم لا يحب الفساد[1].

ومن جملة ما في القراءتين من إعجاز:

-أحدهم تلقاه بين جماعة أهل الإيمان في الصلاة والذكر والزهد والاجتهاد وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها و **(يُهلِكَ)** الحرث والنسل، مباشرة منه للفعل.

-أو أنه سبب فيه؛ فـ**(يَهلكُ)** الحرثُ والنسل، ونسب إليه، جزاء وفاقا.

-فهم جنس بعضه يشبه بعضا، يأمرون بالمنكر بعد أن يفعلوه، وينهون عن المعروف بعد أن يتركوه، ويبخلون بالمال في سبيل الله ومرضاته أن ينفقوه، كم ذكرهم الله بنعمه فأعرضوا عن ذكره ونسوه!! وكم كشف حالهم لعباده المؤمنين ليجتنبوه!! فاسمعوا أيها المؤمنون.

- وإن حاكمتهم إلى صريح الوحي وجدتهم عنه نافرين، وإن دعوتهم إلى حكم كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) رأيتهم عنه معرضين[2].

---

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 3/ 173.

(2) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، ت محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416هـ، 1996م، 1/ 360.

الفرع الثاني: الإعجاز في تبادل صيغة (استفعل) بين اللزوم والتعدي

صَرّحَ السَّمِيْنُ الحَلَبي بِأَنَّ بَابَ هذه البِنْيَةِ الصّرْفِيَّةِ **(اسْتَفْعَلَ)** هو الطّلَبُ [1]، وهذا مَا يُفْهَمُ مِنْ كلامِ ابن السّرّاجِ بقوله إن اسْتَفْعَلَ هو طَلَبُ الفِعْلِ [2]، وقَدْ ذَكَرَ مُعْظَمُ الصَّرْفِيّينَ أَنّ هذا المَعْنى هو المَعْنى الغَالِبُ[3].

وأَوْرَدَ النُّحَاةُ والصّرْفِيّونَ لِهذه الصّيغَةِ عِدّةَ مَعَانٍ أُخرى، منها:

- التَّحَوّلُ، نَحْوُ: (اسْتَحْجَرَ الطّيْنُ)،
- ومِنْها الإِصَابَةُ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: (اسْتَعْظَمْتُهُ)، أَيْ: أَصَبْتُهُ عَظِيْمًا.
- ومِنْها الاتّخَاذُ، نَحْوُ: (اسْتَلأَمَ)،
- ومِنْها مُطاوَعَةُ (أَفْعَلَ)، نحو: (أَحْكَمْتُه فاسْتَحْكَمَ)،
- ومِنْها أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنى (فَعَلَ)، نَحْوُ: (قَرَّ) و(اسْتَقَرَّ)،
- ومنها أَن يَكُونَ بِمَعْنى (أَفْعَلَ)، نَحْوُ: (أَجَابَ) و(اسْتَجَابَ)،
- ومنها أَن يَكُونَ بِمَعْنى (تَفَعّلَ)، نحو: (تَكَبّرَ) و(اسْتَكْبَرَ)،
- ومنْها أَنْ يَكُونَ بِمَعْنى (افْتَعَلَ)، نَحْوُ: (اعْتَصَمَ) و(اسْتَعْصَمَ)،

قَالَ الرَّضيُّ: "وقَد يَجِيءُ لِمَعانٍ أخرى غيرِ مَضبُوطَةٍ[4].

ومن أمثلة ما جاء في القراءات على هذه الصيغة على المعيين معا، ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ**﴾، [الأنعام:55][5].

أما السَّبيلُ ويجمع على **(سُبُل)** نحو: كُتُبٍ، فهو الطَّريقُ وما وَضَحَ منه، وكان فيه سُهولَةٌ، يذَكَّرُ، وعليه قَوْلُه تعالَى: ﴿**وَإِنْ يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِنْ**

---

(1) السمين، **الدّر المصون**، 491/6.

(2) ابن السراج، **الأصول في النحو**، 127/3.

(3) ابن جني، **الخصائص**، 2/ 153.

(4) الرَّضي، **شرح الشّافية**، 1/ 110- 112.

(5) قرأ أبو جعفر ونافع **(وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ)** ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف **(وَلِيَسْتَبِينَ سَبِيلُ)**، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، ويعقوب **(وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ)**، وقرأ زيد عن يعقوب **(وَلِيَسْتَبِينَ سَبِيلَ)**، **المبسوط**، 195، و**النشر**، 2/ 258.

يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً﴾، [الأعراف:146]، ويُؤَنَّثُ، وعليه قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي**﴾، [يوسف:105][1].

فقرئت **(لِتَسْتَبِينَ)** لازما ومتعديا، وقرئت **(لِيَسْتَبِينَ)** لازما ومتعديا.

وأما **(تستبين سبيلُ)** فذكر فيها السبيل، وأما **(وليستبين سبيلُ)** فأُنِّث[2].

وأما على قراءة **(لتستبين سبيلَ المجرمين)** فخطاب لتستبين أنت يا محمّد سبيل المجرمين.

وأما قراءة **(ليستبين سبيلَ)**؛ أي ليستبين النبي (ﷺ) السبيلَ.

والصيغة هنا للتعدية.

وفعل الاستبانة **(استفعال)** من بانَ يبين بَيانا بمعنى اتَّضَحَ، واسْتَبَانَ الشيءُ: ظَهَرَ، واسْتَبَنْتُه: عَرفْتُه[3].

فمعنى أن تستبين السبيلُ هو أن تتضح بقوة في الفعل؛ أي: بقوة في الاتضاح؛ فلا يبقى فيها ما يخالف الوضوح، من قوة الإبانة التي داخلتها.

ومعنى أن تستبينوا أنتم السبيل هو أن تطلبوا بيانها طلبا حثيثا صادقا، بعد أن يتخلف أن يتخلف مطلوبه.

فالله سبحانه فصل الآيات التي يريد بيانها بإعجاز خارج عن طوق البشر؛ ليتضح سبيل المصلحين فيتبع و **(لتستبين سبيلُ)** المجرمين وتستبينوها؛ لتظهر ظهورًا بينًا، فتجتنب[4].

---

(1) الراغب، **المفردات، [سبل]**، والزبيدي، **تاج العروس، [سبل]**.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 357.

(3) الزبيدي، **تاج العروس، [بين]**.

(4) البقاعي، **نظم الدرر**، 7/ 131.

وإن يكن النّبي (ﷺ) مستبينا سبيل المجرمين، فإن جميع ما يخاطب به المؤمنون يخاطب به النّبي (ﷺ)، فكأنّه قيل ولتستبينوا سبيل المجرمين أي لتزدادوا استبانة لها[1].

ولم يحتج إلى أن يقول ولتستبين سبيل المؤمنين مع ذكر سبيل المجرمين لأن سبيل المجرمين إذا بانت فقد بان معها سبيل المؤمنين[2].

فجمع معنى لتستبين لكم السبيل وتستبينوها معا في قراءات لفظة واحدة.

(1) الزجاج، **معاني القرآن**، 2/ 254، 255، وابن أبي مريم، **الموضح**، 471.

(2) الفارسي، **الحجة**، 3/ 317، وابن زنجلة، **الحجة**، 253.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين (متعد إلى مفعول) و(متعد إلى مفعولين)

جاء مثل هذا التبادل في القراءات في مواضع، واخترت له مثالا بين صيغ **(فعِل)** و**(أفعَلَ)** و**(فَعَّلَ)**.

وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِذْ يُغْشِيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ**﴾، [الأنفال:11][1].

إذ قرئت **(يَغْشاكُمُ النُّعَاسُ)** من وغَشِيَهُ الأَمْرُ، كرَضِيَ، يَغْشَى غشَاوَةً، وتَغَشَّاهُ: أَتاهُ إتيانَ ما قد غَشِيَه أَي سَتَرَه وعمَّهُ، وغُشِيَ عليه، كعُنِيَ، غَشْيَةً وغَشْيًا [2]؛ ذلك أن النعاس هو الّذي يغشى؛ فهو الفاعل[3].

وقرئت **(يُغْشِيكُمْ النُّعاسَ)** من **(أَغْشَى)** على زنة **(أَفْعَلَ)** للتعدية، بمعنى يغشيكم الله النعاس وحجتهم، وفيه قوله تعالى: ﴿**فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ**﴾، [يس:8].

وقرئت **(يُغَشِّيكُمُ)** من **(غَشَّى)** على زنة **(فَعَّلَ يُفَعِّلُ)**، للتكثير والمبالغة وإفادة التدرج في الفعل.

ومعنى القراءتين **(يُغْشِيكُمْ)** و **(يُغَشِّيكُمْ)** واحد[4]؛ لأنه أشبه بما بعده، ﴿**وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ**﴾، فأسندا الأفعال كلها إلى الله سبحانه؛ ليتشاكل الكلام[5].

---

(1) قرأ أبو جعفر، ونافع **(يُغْشِيكُمْ)**، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف **(يُغَشِّيكُمُ)**، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو **(يَغْشاكُمُ النُّعَاسُ)**، **المبسوط**، 220، و**النشر**، 2/ 276.

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، **[غشي]**.

(3) ابن زنجلة، **الحجة**، 308.

(4) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 437.

(5) الفارسي، **الحجة**، 126/4، ومكي، **الكشف**، 1/ 490.

والمعنى أن الله سبحانه بفضله أن ألقى في قلوبهم بعزته وحكمته الطمأنينة والأمن والسكينة؛ بدليل النعاس الذي غشيهم في موضع هو أبعد الأشياء عنه، وهو موطن الجلاد ومصاولة الأنداد والتيقظ لمخاتلة أهل العناد، وكذا المطر وأثره، فقال: **(إذ يغشاكم)**، ولما كانت هذا من فعله ورحمته؛ فقد جاءت **(يُغْشيكم)** تخفيفا ورحمة، وتشديدا وغلبة؛ ليذكر هذه التغشية الغريبة الخارقة للعوائد، وليذكر ما فعلت لأجله؛ **(أمنة منه)**؛ أمرا خارقًا للعادة، بحكمته ولا ينام في مثل تلك الحال إلا الآمن، ويمنع عنكم العدو وأنتم نائمون بعزته[1].

فالإعجاز الماثل فيها يظهر في ما يلي:

- جاءت **(يُغَشِّيكُمْ)**؛ لتبين أنه سبحانه يطعمكم النعاس شيئا فشيئا، تجدونه لذيذا وأنتم وسط السيوف والدماء، ويغْشيكم إياه يغَطيكم به؛ فهو يدفئكم ويشملكم ويرعاكم؛ أمنة منه.
- ودلت **(يُفَعِّلُ)** في **(يُغَشِّيكُمْ)** على قوة النعاس الذي يدفعون إليه دفعا؛ حتى إنه أخذهم وهم وسط القتال، ودلت أفعل في يغشيكم على لطف وحسن رعاية ترتاح له النفس وتطمئن، فضلا منه وآية لهم في وقت تخاف فيه الجيوش العارمة.

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 8/ 235، 236.

المبحث الثالث

الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية المجرد والمزيد في القراءات

يشكل التبادل في القراءات بين أبنية المجرد والمزيد إعجازا في أسلوب بديع، يعجز القلم عن السيلان ببعض ما فيه، وفي هذا المبحث جاءت ثلاثة مطالب اقتسمت الصيغ والشواهد عليها كما يلي:

المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في التبادل بين الثلاثي ومزيده بحرف

المطلب الثاني: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الثلاثي ومزيده بحرفين في القراءات

المطلب الثالث: الإعجاز الصرفي في التبادل بين صيغ مزيد الثلاثي في القراءات

المطلب الأول

الإعجاز في التبادل بين الثلاثي ومزيده بحرف

يعرف العلماء الفعل المزيد بأنه كل فعل زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر لعلة تصريفية، علماً أن أحرف الزياة مجموعة في كلمة **(سألتمونيها)**، ولا يزاد من غيرها إلا كان الزائد من جنس أحرف الكلمة؛ أي بالتضعيف، مثل: **(عظّم)** و**(احمرّ)**، وينقسم الفعل المزيد إلى مزيد ثلاثي ومزيد رباعي، وفي الآتي بيان ذلك

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ)

كثرت المصنفات التي درست الفرق بين صيغتي **(فَعَلَ)** و **(أَفْعَلَ)** من لدن عصر أئمة اللغة المتقدمين؛ كما عند **الزجاج** و**أبي حاتم** و**الجواليقي**، كما أفردت له فصول في كتبهم، كما في **(إصلاح المنطق) لابن السكيت**، و **(أدب الكاتب) لابن قتيبة**، وما هذا الاهتمام منهم إلا تعبير ضمني عن إشكال مواضع هذه الصيغتين، وتقاربهما على معنى واحد كما جاء عن **الخليل**[1]، أو مجيئهما على معنيين مختلفين؛ إذ إن اختلاف المبنى يقتضي اختلافا في المعنى، وإلا كان عبثا في القول، إلا أن تخرجا على لغتين للعرب، كلٌّ نطق بلغة منها[2]، وعلى هذا سار أكثر المتقدمين[3].

وقد جاء في القراءات أحرف قرئت بالصيغتين معا، وأشبعها العلماء بحثا ودرسا.

(1) سيبويه، **الكتاب**، 3/ 61.

(2) الرضي، **شرح الشافية**، 1/ 83.

(3) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، **أبنية الفعل**، المدني، 1407هـ، 66، 67.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ**﴾، [الأعراف:180][1].

فقرئت **(يُلْحِدُونَ)** وقرئت **(يَلْحَدُونَ)**، فقيل إنهما بمعنى واحد؛ من لحَد يلحَدُ لحدًا وألحَد يُلْحِدُ إلحادا، بمعنى الجور عن القصد [2]، وقيل الميل عنه، وقيل المُلحِد هو العادل عن الحق المدخل فيه ما ليس فيه؛ فيقال: ألحد في الدين ولحد فيه[3]. فالإلحاد العدل عن الاستقامة والانحراف عنها، ومنه اللَّحد الذي يحفر جانب القبر خلاف الضريح الذي يحفر في وسطه[4].

وفي مجيئهما معا من الأسرار الإعجازية:

-أن **(يُلْحِدُون)** معناها يميلون ويجورون ولا يستقيمون[5].

-و**(يَلْحَدُون)** بمعنى يعترضون، أو يمارون ويجادلون، ويطعنون[6].

-وأن الذين **(يُلحِدون)** في أسمائه هم المشركون؛ عدلوا بأسماء الله عما هي عليه، وسموا بها أوثانهم، وزادوا فيها ونقصوا منها، واشتقوا اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان [7]؛ فصدق فيهم أهم مالوا وطغوا؛ وصدق فيهم أنهم يلحَدون في أسمائه سبحانه.

وهم جميعا الذين يسمون الله بما لم يسمّ به نفسه، ولم ينطق به كتاب، ولا دعا إليه رسول[8].

---

(1) قرأ حمزة **(يَلْحَدُونَ)**، وقرأ الباقون **(يُلْحِدُونَ)**، **المبسوط**، 216، و**النشر**، 2/ 273.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 430.

(3) الأزهري، **تهذيب اللغة**، **[لحد]**، و**معاني القراءات**، 1/ 430.

(4) الفارسي، **الحجة**، 4/ 108.

(5) الفراء، **معاني القرآن**، 2/ 113، وأبو عبيدة، **مجاز القرآن**، 2/ 233.

(6) ابن زنجلة، **الحجة**، 303.

(7) الطبري، **جامع البيان**، 9/ 133.

(8) الثعلبي، أحمد بن محمد أبو إسحاق (427هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، ت أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، 4/ 311.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَل) و(فَعَّلَ)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ اِلذِے جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ**﴾، [الهمزة:2][1].

قرئت **(جَمَّعَ)**، على زنة **(فَعَّل)** للتكثير؛ فجمَّعت الشيء كثَّرتُهُ، وجعلتُهُ مجموعا، وقيل الذي يجمعها من هنا ومن هنا، أو هو يجمع الشيء بعد الشيء[2].

وقرئت **(جَمَعَ)**، على وزن **(فَعَل)**، وذلك إذا أثقل من الجمع، وقيل في الذي يجمع في ما قرب من الوقت؛ كقول الأعشى (الخفيف):

وَلِمِثْلِ الَّذي جَمَعْتَ مِنَ الـ * ـعدَّة تَأْبى حُكُومةَ الجُهَّـالِ**[3]

والأداة للحرب لا تجمع في وقت واحد، إنما هو شيء بعد شيء؛ فيجوز على هذا أن يكون معناه جمع شيئا بعد شيء، بمثل معنى **(جَمَّعَ)**؛ فهو يصلح للقليل والكثير[4].

ومن مظاهر الإعجاز في القراءتين ما يلي:

- أنه **(جَمَعَ)** مالا بصيغة التخفيف الموحية بالسهولة واليسر؛ فهو بتسهيل الله له الرزق يحسب نفسه على شيء، وأنه نال الرضا.
- و**(جَمَعَ)** مالا بتخفيف، كناية عن خفة ما أتى به، في مقابل عظيم ما يريد من الخلد والفوز.

---

(1) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم،ويعقوب **(جَمَعَ)**، وقرأ الباقون **(جَمَّعَ)**، **المبسوط**، 477، و**النشر**، 2/ 403.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 3/ 162، والفارسي، **الحجة**، 6/ 441، وابن أبي مريم، **الموضح**، 1393.

(3) الأعشى، ميمون بن قيس (ت 7هـ)، **ديوان الأعشى**، ت محمود الرضواني، إدار البحوث بوزارة الثقافة القطرية، ط1، 2010م، 1/ 118.

(4) الفارسي، **الحجة**، 6/ 442.

- ثم هو قد **(جمَّع)** مالا يحسب أنه بتجميعه نال الخير، وغاب عنه نظرٌ إلى المصدر، ونظرٌ إلى الإخراج، وهو أكثر ما يعاند؛ فهو جمَّعه بقوة لا يفكر معها بتفريقه.

-و**(جمَّع)** مالا بتكثير الفعل كناية عن كثرة سعيه، وكثرة تجميعه وتكديسه، وكثرة حرصه وافتتانه بالمال؛ فهو في شغل عن كل شيء بماله، يحسب نفسه أحرز الفوز.

-و**(جمَّع)** مالا فهو من تجميعه لا يأبه لحله وحرمته.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَلَ) و(فَاعَلَ)

ذَكَرَ العُلَماءُ لصيغَة **(فَاعَل)** الفِعْلِيَّةِ عِدّةَ مَعانٍ، أَوّلُها المُشَارَكَةُ، وهو المَعْنى التَّأسِيْسِيُّ لِهذه الصّيغَةِ.

وأمّا المَعَانِي الأخْرى فهي ثَلاثَةٌ، وهي:

-أَنّها تَأْتِي للدّلالَةِ عَلَى مَعْنى التّكثِيْرِ، وهو مَعْنى صِيْغَةِ **(فَعّلَ)**، وذلِكَ نَحْوُ: (ضَاعَفْتُهُ) بِمَعْنى (ضَعَّفْتُهُ).
-وتَأْتِي بِمَعْنى صِيْغَةِ (فَعَلَ)، وذلِكَ نَحْوُ: (سَافَرَ) بِمَعْنى (سَفَرَ).
-وتَأتِي بِمَعْنى (أَفْعَلَ)، وذلِكَ نَحْوُ: (عَافَاكَ اللهُ) و(طَارَقْتُ النَّعْلَ) بِمَعْنى: أَعْفاكَ اللهُ، وأَطْرَقْتُ النَّعْلَ[1].

وقد جاء في القراءات أحرف جاءت على **(فَاعَلَ)** و**(فَعَلَ)** معا:

ومن ذلك قول تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ**﴾، [الحج:38][2].

فقرئت **(يَدْفَـعُ)** من دَفَعَهُ ودَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئاً، يَدْفَعُ دَفْعًا، ودَفَعَ عَنْهُ الأَذَى والشَّرَّ[3].

وقرئت **(يُدافِـعُ)** من دَافَعَ يُدَافِعُ دِفَاعًا ومُدَافَعَةً، وقال ابن مالك في البيت (454) من ألفيته:

لِفاعَلَ الفِعَالُ والمُـفاعَـلَه وغَيْرُ ما مرَّ السَّماعُ عَادَلَه

أي إن الفعل الذي يأتي على وزن **(فاعَـلَ)**، يأتي مصدره على **(فِعال)**، وعلى **(مُفاعَلة)**، نحو: قاتَل قِتالا ومُقاتَلة[4].

---

(1) الرّضي، **شرح الشّافية**، 1/ 73 -96.
(2) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب **(يَدْفَعُ)**، وقرأ الباقون **(يُدَافِعُ)**، **المبسوط**، 307، و**النشر**، 2/ 326.
(3) الزبيدي، **تاج العروس**، **[دفع]**.
(4) ابن عقيل، **شرح الألفية**، 3/ 131.

وهو هنا بمعنى يدفع مرة بعد مرة، بتكرار الفعل، وقيل من المبالغة في الدفع[1].

وقيل هو بمعنى دفَعَ، نحو: عافاه الله، وعاهدت الله[2].

فإن كان **(فاعَلَ)** هنا متحد المعنى مع **(فَعَل)**، فيلزم من ذلك انفراد الفاعل، وهو الله سبحانه؛ إذ لا يعقل أن يفهم منه معنى المشاركة فيه.

وقيل إنه لمَّا عنَّ للمؤمنين من يدفعهم ويؤذيهم، جاءت مدافعة الله لهم؛ فهو متعدٍّ إلى مفعول محذوف، بينما كان على التفسير الأول لازما [3]، وزُدَّ هذا القول لبعد احتماله، ولأنه ثبت للفعل المزيد اتحاد المعنى مع المجرد، إلا أن فيه زيادة مبالغة تبعا لزيادة لفظه[4].

وقد جاء بصيغتيه في المصادر في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دِفَٰعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾، [البقرة:251][5].

فقرئت **(دِفَاعُ)** على أنها مصدر من دافَع يدافِعُ دِفاعا ومُدافَعَة، مفاعلةً من جانب واحد، نحو: عاقبت اللص، وداويت المريض[6].

وقرئت **(دَفْـعُ)**، مصدرا من دفَعه يَدْفَعُه، وقيل هما مصدر من فعل واحد، دافع دفعا ودِفاعا، بمعنى أنهما لغتان بمعنى واحد، نحو: صام صَوما وصِياما [7]، ومن بابه قول أبي ذؤيب الهذلي:

---

(1) ابن زنجلة، **الحجة**، 478،

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 182، والفارسي، **الحجة**، 5/ 279،

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 4/ 124

(4) السمين، الدر المصون، 8/ 281.

(5) قرأ نافع، وأبو جعفر، ويعقوب **(دِفَاعُ)**، وقرأ الباقون (دَفْعُ)، **النشر**، 2/ 230.

(6) الفارسي، **الحجة**، 2/ 345.

(7) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 7، والأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 215، وابن خالويه، **الحجة**، 1/ 91، ومكي، **الكشف**، 1/ 304.

وَلَقَد حَرِصتُ بِأَن أُدافِعَ عَنهُمُ * فَإِذا المَنِيَّةُ أَقبَلَت لا تُدفَعُ**[1]

فجاء بالصيغتين معًا.

فالقراءة بـ**(دِفَاعُ ويُدَافِعُ)** توحي إلينا بأنه سبحانه إنَّما يكفّ الظَّلمة، والعصاة عن ظلم المؤمنين على أيدي أنبيائه وأئمة دينه؛ فكان يقع بين أولئك المحقين، وأولئك المبطلين مدافعات ومكافحات متكررة ومتجددة؛ فحسن الإخبار عنه بلفظ المدافعة[2]، وقراءة **(دَفْعُ ويَدْفَعُ)** توحي بمواجهة وفعل من جانب واحد، محسومة نهايته؛ فلا يكاد يذكر الطرف الثاني؛ لقوة النصير لفئة على أخرى.

وفي القراءتين من الأسرار الإعجازية ما فيهما:

- فـ**(يَدْفَعُ)** كناية عن سرعة دفعه لقلة أحرفه, ودافع كناية عن إبلاغه في **(المدافعة)**؛ حتى تبلغ ما لا يظن أنها ستبلغه.
- و**(يدفع)** كناية عن انفراده في الدفع؛ إذ الدفع المؤتي ثمره **(دفع الله)**، هو وحده يدفع، وإن ظن الجاهل أنه يدفع.
- وفي حذف المفعول كناية عن عموم ما يدفعه سبحانه، وعظيم ما يرده.
- و**(يُدافِع)** عنهم الشيء بعد الشيء، لا يعجزه طول المدافعة سبحانه، بل يدفعه عنهم متى تعرض لأوليائه متعرض.

---

(1) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، 1/ 3.

(2) ابن عادل، عمر بن علي أبو حفص الدمشقي (ت 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، ت عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 4/ 292.

المطلب الثاني

الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الثلاثي ومزيده بحرفين في القراءات

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغ (فعِل) و(تَفاعَلَ) و(تفعَّل)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُّرِدَ اَنْ يُّضِلَّهٗ يَجْعَلْ صَدْرَهٗ ضَيِّقاً حَرِجاً كَاَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِـے اِلسَّمَآءِ**﴾، [الأنعام:125][1].

حيث قرئت **(يَصْعَدُ)**؛ من صَعِدَ في السُّلَمِ يصْعَد صُعودا، وهو هنا بمعنى أنه ثقل عليه الإسلام، حتى كأنه كُلِّف الصعود في السماء، وهذا غير مستطاع [2]، وقيل كأنه ضاق عليه المذهب، فلم يجد إلا يصعد في السماء من تعاليه ورفضه الإيمان بالله[3].

وقرئت **(يصَّعَّد)** على وزن **(يتفعَّل)** المشعرة بالتكلف، سكنت التاء وأدغمت في الصاد بعدها؛ بمعنى ثقل الإسلام عليه، كأنه يتكلف صعود السماء؛ فهو من الصعوبة والمشقة[4]، وتَصَعَّدَ النَّفَسُ: صَعُبَ مَخْرَجُه[5]، قال أبو ذؤيب (الطويل):

إذا نَـهَضتْ فيه تَصَعَّدَ نَفْرَها * كقِترِ الغِلاءِ مُستَدِرًّا صِيابُها**

يقول إذا نَهَضَتْ، النَّحْلُ تَصَعَّدَ نَفْرها، يريد تَصَعَّدَ مَا نفَر منها وشَقَّ عليها الجَبَلُ تَعمَلُ فيه[6].

---

(1) قرأ ابن كثير **(يَصَّعَّدُ)**، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر **(يَصَّاعَدُ)**، وقرأ الباقون **(يَصَّعَّدُ)**، **المبسوط**، 202، و**النشر**، 2/ 262.

(2) ابن أبي مريم، **الموضح**، 502.

(3) الفراء، **معاني القرآن**، 1/ 354، 355، والزجاج، **معاني القرآن**، 2/ 290.

(4) الفارسي، **الحجة**، 3/ 404، وابن أبي مريم، **الموضح**، 502.

(5) الزبيدي، **تاج العروس**، **[صعد]**.

(6) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، 1/ 76.

وقرئت **(يصَّاعَدُ)** من يتصاعد، على زنة **(يتفاعل)** لمزيد التكلف، وهو من تعاطي الفعل شيئا بعد شيء، يريد أن يفعل ما لا يطيقه[1].

ومعناها كلها واحد، وكله من الصعود والمشقة [2]، وأنه في نفوره عن الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يستطاع[3].

فهاته القراءات الكريمة بهذا البيان العظيم، المصوِّر حالَ المعرض عن الهدى، بصيغٍ تحمل القوة في تصوير التكلف، الذي يجده في نفسه، ويغيب عن من يشاهده؛ فهي تحذر حاله، وتبين عظيم منة الله على عباده الذين هدى.

ومن أسرار مجيء الصيغتين معا:

-أن صيغة **(يصْعد)** على زنة **(يَفْعَلُ)**، دلالة على مشقة الصعود إلى السماء، فهي تؤذن باليسر الذي يطلبه الفار من الحق، ولو كان رقيا في السماء!!

-وحذف مفعوله مع أنه متعد، يوحي باحتقار ما يبذل في سبيل ما يطلب.

-وصيغة **(يصَّعَّد)** الآخذة زنة التكلف **(تَفَعَّلَ)**، مع زيادة إدغام التاء في الصاد (فاء الفعل)، وتشديد العين (عين الفعل)، تنبي عن الشدة التي يجدها من يعرض عليه الحق فيرده.

-ومجيء **(يصَّاعد)** على صيغة **(يتفاعل)** مشعر بمزيد تكلف فوق تكلف التي قبلها، تبين مدى ما يجده، المعرض عن الذكر، وما يبذله، بل وما هو مستعد لبذله.

-ومجيئها كلها مضارعة لبيان تجدد ذلك منه، الشيء بعد الشيء؛ فهو فيه مستمر، إلى مشيئة الله سبحانه!!

---

(1) ابن زنجلة، **الحجة**، 451.

(2) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 169.

(3) الواحدي، **البسيط**، 8/ 425، 426.

- كأنما يصْعَد هذا الشخص في قبول الهداية، ثم يصَّعَّدُ ويتكلف في خفاء وحياء من مزاولة ما لا يمكن، وكلما أصعدته حركته الاختيارية، أهبطته حركته الطبيعية القسرية، كما نرى بعض الحشرات يحمل شيئاً ثقيلا، يصعد به في جدار أملس؛ فيصير يتكلف ذلك فيقع، ثم يتكلف الصعود فربما وصل إلى مكانه الأول وسقط، وربما سقط دونه؛ فهو من ما يمتنع عادة، فلا يزال مرتجسا مضطربا[1].

(1) البقاعي، **نظم الدرر**، 7/ 262، 263.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغ (فَعِل) و(افْتَعَلَ) و(تَفَعَّلَ)

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُّشْرِكْ بِاللّٰهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخَطَّفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِے بِهِ ٱلرِّيحُ فِے مَكَانٍ سَحِيقٍ**﴾، [الحج:31][1].

قرئت **(فَتَخْطَفُهُ)** من خَطِفَ الشَّيْءَ، يَخْطَفُه خَطْفاً، وهي اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ، وفيها لغة قَلِيلَةٌ وقيل رديئة هي (خَطَفَ، يَخْطِفُ)، والخطف الأخذ بسرعة[2].

(فتخطَّفُهُ)، من **(فَتَخْتَطِفُهُ)** فأدغم التّاء في الطّاء، ونُقِلت فتحة التّاء إلى الخاء[3].

وقال الفارسي وتبعه مكي إنها من **(تَتَخَطَّفُهُ)** على زنة **(تَتَفَعَّلُهُ)**، حذفت تاء **التَّفَعُّل** فصار: **فَتَخَطَّفُهُ**[4].

وهذا مثل ضربه الله في بُعد من أشرك به من الحق، كبُعدِ من خرَّ من السماء فذهبت به الطير أو هوت به الريح في مكان سحيق بعيد[5].

فاللّه سبحانه يشبّه أعمال المشركين بالشّيء يخرّ من السّماء فتخطفه الطّير، فلا يصل إلى الأرض، أو تهوي به الرّيح في مكانٍ سحيقٍ، يعني بعيدٍ، فيذهب فلا يوجد له أصلٌ، ولا يرى له أثرٌ، وكما نقل عن الحسن إنه ليس لأعمال المشركين عند اللّه قرارٌ، يجدون لهم به عنده خيرًا في الآخرة[6].

---

(1) قرأ نافع، وأبو جعفر **(تَخَطَّفُهُ)**، وقرأ الباقون **(تَخْطَفُهُ)**، **المبسوط**، 307، و**النشر**، 2/ 245.

(2) الزجاج، **معاني القرآن**، 3/ 425، والنحاس، **معاني القرآن**، 4/ 406، 407، والزبيدي، **تاج العروس**، **[خطف]**.

(3) ابن زنجلة، **الحجة**، 476.

(4) الفارسي، **الحجة**، 5/ 276، ومكي، **الكشف**، 2/ 119.

(5) الزجاج، **معاني القرآن**، 3/ 425.

(6) يحيى بن سلام، بن أبي ثعلبة القيرواني (ت 200هـ)، **التصاريف لتفسير القرآن من ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه**، ت هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1979م، 1/ 371.

والقراءتان لغتان فصيحتان، تقول العرب: خطف يخطف، واختطف يختطف، واستلب يستلب، وامتلع يمتلع بمعنى واحد[1]، وفي ورود الصيغ مجتمعة من البلاغة:

-أن جاء تشبيه تارك الإيمان والتوحيد بالساقط من السماء إلى أسفل سافلين، من التضييق الشديد والآلام المتراكمة، والطير **(تَتَخَطَّفُ)** أعضاءه، بتكلف وتكثير للفعل، إشارة إلى اجتماعها ومضيها في فعلها به.

-وهي **(تَخْتَطِفُهُ)** بمزيد سرعة، وتمزقه كل ممزق.

-وهما معا تشعران بقوة سعي الشياطين التي يرسلها سبحانه وتعالى عليه تؤزه أزّا وتزعجه وتدفعه إلى مظان هلاكه.

- وهي في ذلك كله **(تَخْطَفُهُ)** بكل يسر وهذا من فطرتها التي فطرت عليها، ثم من عظيم كيدها ومعاداتها له، كل شيطان له مزعة من دينه وقلبه، كما أن لكل طير مزعة من لحمه وأعضائه، والريح تهوى به في مكان سحيق[2].

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 2/ 77.

(2) ابن القيم، **تفسيره**، 384.

المطلب الثالث

الإعجاز في التبادل بين أبنية مزيد الثلاثي في القراءات

تنقسم الأفعال إلى مجردة مكتفية بأحرف لفظها الأصلية، ومزيدة فوق أحرفها، لمعان مقصودة.

فالمزيدة هي التي أخذت من مجرداتها ووضعت في صيغة مزيدة؛ لتعبر عن معنى هذه الصيغة مع المعنى الحرفي؛ أي: لتعبر عن المعنى الذي اكتسبته الصيغة من حروف الزيادة إلى جانب المعنى الوضعي المعجمي الذي تدل عليه الحروف الأصلية.

ومعلوم أن هذه الصيغ كثيرة منها: **(أَفْعَلَ)** ولها معانٍ، وكذلك **(فَعَّلَ)** و**(فَاعَلَ)**، و **(استفعل)** و **(افْعَنْلَلَ)** وغيرها، والغرض هو أن الفعل في صيغته الجديدة ينصب على المعنى الحرفي لصيغته الثلاثية، ولا يخالف ذلك المعنى ولا يغيره.

وذلك مثل: خرج، فإن قلت: **(أَخْرَجَ)** بوزن **(أَفْعَلَ)**، فإنها تعني: صيرته خارجا؛ فيقال: إنه **(مُخْرَجٌ)**؛ فالصيغة ها هنا تفيد التعدية.

والمزيد مزيد حرف وحرفين وثلاثة أحرف للثلاثي، ومزيد حرف وحرفين للرباعي، ولكلٍّ صيغ ومعان، ومنها ما يأتي لازما، ومنها ما يكون متعديا، وغير هذا من المسائل التي بحثتها كتب الصرف واللغة.

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَّلَ) و(أَفْعَلَ)

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (بَدَّل) و(أَبْدَلَ)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَرَدْنَآ أَنْ يُّبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْماً**﴾، {الكهف:81}[1].

قرئت **(يُبَدِّلَهُما)** بزنة **(يُفَعِّلَهُما)** من فَعَّل تَفْعيلا، والتبديل تغيير الصورة إلى صورةٍ غيرها، والجوهرة باقية بعينها ومنه قوله تعالى: ﴿ **اِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَاراً كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ**﴾، [النساء:56]؛ لأنها تغيرت بالعذاب، فرُدّت إلى صورة جلودهم الأولى لما نضجت تلك الصورة، فالجوهر واحدٌ والصورة مختلفةٌ[2].

فبدَّل كأن تقول للصائغ: صغ لي من هذا الخاتم خاتمًا غيره، فيكسره ويصوغ لك منه خاتمًا، فالخاتم المصوغ هو الأول، إلا أن الصياغة غير والفضة واحدة، وتقول للإنسان: جئتني بغير ذلك الوجه، إذا تغيرت حالتُه، وجاء بغير ذلك اللباس إذا غيّر قميصه[3].

وقرئت **(يُبْدِلَهُما)** من أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعالًا، وأبدلت الشيء: إذا أزلت الأول وجعلت الثاني مكانه. فالإبدال تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى.

قال أبو النجم العجلي (الرجز):

نَحَّى السَّدِيسَ فانتحى للمَعْدَل * عَزْلَ الأَميرِ بالأميرِ المُبْدَلِ**[4]

---

(1) قرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر **(يُبَدِّلَهُما)**، وقرأ الباقون **(يُبْدِلَهُما)**، **المبسوط**، 281، 282، و**النشر**، 2/ 314.

(2) ابن أبي مريم، **الموضح**، 795.

(3) الواحدي، **البسيط**، 6/ 530.

(4) أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة البكري، (ت130هـ)، **ديوان أبي النجم العجلي**، ت محمد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق،1427هـ، 358.

نحي شخص وجعل شخص آخر مكانه، وقيل العرب تجعل بدّلت بمعنى: أبدلت [1].

وقال الفارسي ليس ينفصل **(بَدَّل)** من **(أَبْدَلَ)** بشيء، فقد يقال: **تَبَدَّلَ** في الشيء، ويكون قائمًا وغير قائم، كقوله: ﴿**وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةٌ مَّكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرِۭ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ**﴾، [النحل: 101]؛ فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة، وربما رفعت من التلاوة. وقال: ﴿**وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ**﴾، [سبأ: 16]، والجنتان قائمتان.

ومن أسرار اجتماع الصيغتين وإعجازهما الصرفي:

- أنْ أسند الفعل إليه في الصيغتين معا: **(يُبْدلَهما ويُبَدِّلَهما)** ؛ أي: المحسن إليهما بإعطائه وأخذه، خيرا منه زكاة[2].
- وأنه أراد أن **(يبَدِّلَهما)** بقوة فعل وقدرة عليه كما تشير الصيغة.
- وجاءت **(يُبْدِلَهما)** لتدل على أنه يسر عليه سبحانه، بدلالة خفة الفعل وتخفيفه، بل هو أهون.

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 1/ 410.

(2) البقاعي، **نظم الدرر**، 12/ 121.

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (وَصَّى) و(أَوْصَى)

كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَوْصَىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾، [البقرة:132][1].

فقرئت **(وَصَّى)** على زنة **(فَعَّلَ)**، يقال: وصَّى يُوَصّي توصية [2]، ولا يكون إلا لمرات كثيرة[3].

وقرئت **(أَوْصَى)** على زنة (أَفْعَلَ)، مثل قوله: ﴿**يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ**﴾، [النساء: 11]، بمعنى يبلغكم وصيته ويوصلها إليكم.

والوصاة: اسم من التوصية، يقوم مقام المصدر، يقال: وصاهُ وصاةً وتوصِيَةً، كما يقال: كلَّمه تكليما وكلامًا، واشتقاقُ التوصية من قول العرب: وصَى الشيءُ يَصِي إذا اتصل، قال ذو الرمة (الطويل):

نَصِي الليلَ بالأيامِ حتى صَلاتُنا * مُقاسمةٌ يشتَقُّ أنصافَها السَّفْرُ**[4]

وسميت الوصيّةُ وصيةً؛ لاتصالها بأمر الميت، وقيل: لأنَّ المُوصِي وصَلَها إلى المُوصَى إليه[5].

وقد جاءت صيغة اسم الفاعل منهما معا، وذلك في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوِ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾، [البقرة:182][6].

---

(1) قرأ أبو جعفر، ونافع، وابن عامر **(أَوْصَى)**، وقرأ الباقون **(وَصَّى)**، **المبسوط**، 137، و**النشر**، 2/ 222.

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، **[وصي]**.

(3) الزجاج، **معاني القرآن**، 1/ 211.

(4) ذو الرمة، **ديوانه**، 407.

(5) الأزهري، **تهذيب اللغة**، **[وصي]**.

(6) قرأ حمزة، والكسائي ويعقوب وخلف **(مُوَصٍّ)**، وقرأ الباقون **(مُوصٍ)** بالتخفيف، **المبسوط**، 142، و**النشر**، 2/ 226.

فقرئت **(مُوَصٍّ)**، من وَصَّى يُوَصِّي على وزن فَعَّل يُفَعِّل، التي تفيد التكثير والمبالغة والتكرير [1]، وعليه قوله: ﴿**فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ**﴾، [يس:50].

وقرئت **(مُوصٍ)** من أوصى يوصي، على وزن **(أَفْعَلَ يُفْعِل)** ، على أن التخفيف والتشديد في الصيغتين لغتان عند أكثر العلماء[2].

ومن الأسرار البلاغية والإعجازية في الموضعين بالصيغتين الفعل واسم والفاعل:

- أن إبراهيم عليه السلام وصَّى بهذه المقالة أو الوصية أو الخصلة التي اصطفاه الله بها، وجاء بصيغة **(فعَّل)** المشددة لأنها أبلغ في دلالتها على التكرر والتكثير، وكذلك كل ميت هو موَصٍّ؛ لحرصه على أهل بيته.
- و**(أوصى)** كذلك، من الإيصاء والوصية والتقدم في الشيء النافع المحمود عاقبته؛ فهو موصٍ، موصل للنفع والخير، ساع في ذلك في الرمق الأخير، بيانا ودلالة على حرصه على من يتركهم خلفه.

ومن التناسب بينهما مع المعنى أن المحتضر يوصي لأهله بخير، وقد يخاف عليهم العيلة والفقر فيشدد في وصيته تشديدا، ويكررها مرة بعد مرة، مبالغة وتأكيدا، فهذا معنى وصَّى يوَصِّي، وفي أوصى تعدية الوصية، وتمريرها إلى من تلقى إليه الوصية؛ فهو يتكلف إيصال الوصية، ويتكلف التأكيد عليها.

---

(1) النحاس، **إعراب القرآن**، 1/ 283، ومكي، **الكشف**، 1/ 282.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 1/ 192.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (اِنفَعَل) و(تَفَعَّلَ)

ومنه قوله تعالى: ﴿**يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلَارْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدّاً** ﴾، [مريم:90][1].

الفَطْر، بالفَتْح: من فَطَر يفطِر فَطْرًا، هو الشَّقُّ، وقَيَّدَه بعضُهم بأَنّه الشَّقُّ الأَوّلُ، وقيل: تَفَطَّرَ الشَّيْءُ وانْفَطَرَ، وفَطَرَ [2].

وقد قرئ هذا الموضع **(يَتَفَطَّرْنَ)** على زنة **(يَتَفَعَّلْنَ تَفَعُّلا)** مطاوعا لـ **(فَعَّلَ تَفْعِيلًا)** للتكثير والمبالغة.

وقرئ **(يَنْفَطِرْنَ)** على **(يَنْفَعِلْنَ)** مطاوعا لـ**(فَطَرَهُنَّ)** فـ**(انْفَطَرْنَ)**، وشاهده قوله تعالى: {إذا السماء انفطرت}، [الانفطار:1]؛ وقال امرؤ القيس (المتقارب):

بَرَهْرَهَةُ رُودَةُ رَخْصَةُ * كَخُرْعُوْبَةِ البَانَةِ المُنفَطِرْ** [3]

فالانفِطارُ مِنْ فَطَرَه إذا شَقَّه، والتفطُّر مِنْ فطَّره إذا شَقَّقَه، وكَرَّر فيه الفعلَ[4].

لأنهن يكدن أن **(ينفطرن)** ولا يدنون من ذلك، ولكنهن هممن به إعظاما لقول المشركين، ورجح الفارسي اختلاف القراءتين، لما كان مطاوع **(يتفطرن)** في الدلالة على الكثرة، مثل ما هو مطاوع له، وفيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل، وإنما هو لعظم فريتهم وعتوّهم في كفرهم[5].

وقال فريق إن **(تفعلت)** و**(انفعلت)** بمعنى، وفي قول رؤبة بن العجاج (الرجز):

---

(1) قرأ أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، وخلف **(يَنْفَطِرْنَ)**، وقرأ البقون **(يَتَفَطَّرْنَ)**، **المبسوط**، 192، و**النشر**، 2/ 319.

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، [فطر].

(3) امرؤ القيس، **ديوانه**، 69.

(4) السمين، **الدر المصون**، 7/ 647.

(5) الفارسي، **الحجة**، 5/ 214، وابن زنجلة، **الحجة**، 448.

وقد تطَوّيتُ انطِواءَ الحِضْبِ[1]

وقيل إن دلالة تطويت وانطويت وهما على الصيغتين ومعناهما واحد[2].

ويظهر من ورائها أن اللّه تعالى قد استعار لدلالتها على وجوده عز وجل موصوفا بصفات الكمال الواجبة له، أن جعلها تسبح بحمده، ومن دلالات السموات والأرض والجبال، بل وكل ذرة من ذراتها: أن اللّه تعالى مقدس عن نسبة الولد إليه، فالمعتقد نسبة الولد إليه سبحانه قد عطل دلالة هذه الموجودات على التنزيه والتقديس؛ فاستعير لإبطال ما فيها من روح الدلالة التي خلقت لأجلها، إبطال صورها بالهد والانفطار والانشقاق[3].

وبين القراءتين تناسب في المعنى، وإن كان في اختلافهما من الإعجاز ما يدرك شعورا، ولا يمكن لقلم أن يجري بأيسر شيء منه، ومن ذلك:

-بين الانفعال والتفعل فروق في علم الصرف ومعاني الأبنية.

-إذ توحي صيغة **(الانفعال)** في **(ينفطرن)** إلى سهولة في حدوث الفعل، إشارة إلى عظيم ما يلحق بالسماوات من الفزع والهول؛ حتى يصير الانفطار والاندثار أيسر من أن يسمعا ما يسمعان، أو إلى أن سرعتهن إلى الانفطار أقرب إليهن من سماع الافتراء على الله.

-بل يتكلفن ذلك تكلفا دلت عليه صيغة **(التفعُّل)**، ويكدن **(يتفطرن)** مرة بعد مرة، كما تشير الصيغة.

-ثم هن في هذا في استمرار وتجدد توحي به صيغة المضارعة.

-كما تشير صيغة الانفعال **(ينفطرن)** إلى وقع مهول، وصوت عظيم يقع، كأنه صدود عن سماع ما يُصم، وتشير صيغة التفعل إلى الفعل الداخلي،

---

(1) رؤبة، بن العجاج التميمي (ت 145هـ)، **شرح ديوان رؤبة بن العجاج لمحمد بن حبيب** ، ت عبد الرحمن الجميعان، دار الرياحين، دت، 2/ 138.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 82.

(3) ابن المُنَيِّر السكندري، أحمد بن محمد (ت683هـ)، **حاشيته على الكشاف**، مطبوعة مع الكشاف، 3/ 44.

دون إحداث آثار في المحيط، كأنه إشارة إلى الحياء من الله، أن يسمع صوت مع صوت نشاز يتكلم بما لا يعرف كنهه ولا منتهاه.

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (تَفَاعَلَ) و(افعلَّ)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ** ﴾، [الكهف:17][1].

قرئت **(تزْوَرُّ)**، على زنة **(تفْعَلُّ)** من **(افْعَلَّ افعِلالا)** للدلالة على القوة في الوصف، وهي هنا بمعنى تميل [2] في قوة من الفعل، والزَّوَرُ: المَيْلُ [3]، قال أَبو الزَّحْفِ الكُلِيبيُّ (الرجز):

ودُونَ لَيْلَى بَلَدٌ سَمَهْدَرُ * جَدْبُ المُنَدَّى عن هَوَانَا أَزْوَرُ**

يُنْضِي المَطَايَا خِمْسُهُ العَشَنْزَرُ

يقال: هو أزور عن كذا، أي: مائل عنه، وفي فلان زَوَر أي: عوج[4].

والوجه أن ازْوَرَّ قد جاء في معنى الميل، وإن كان المشهور فيه معنى الانقباض، وفي معنى الميل قول جرير (الوافر):

عَسَفْن على الأَواعِسِ من حُبَيٍّ * وفي الأظعان على طَلْحِ ازورار**[5]

والازورار: النكوب عن الشيء[6].

وفي معنى الانقباض قول عنترة في معلقته (الكامل):

فازورَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بِلَبانهِ * وَشَكَا إِلَيَّ بِعَبرَةٍ وتَحَمْحُمِ**[1]

---

(1) قرأ ابن عامر، ويعقوب **(تزْوَرُّ)**، وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر **(تَزَّاور)**، وقرأ الباقون (تَزَاوَرُ)، **المبسوط**، 276، و**النشر**، 2/ 232، 233.

(2) الأزهري، **معاني القراءات**، 2/ 106.

(3) الزبيدي، **تاج العروس**، **[زور]**.

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات، 1/ 388، والبيت من شواهده، وشواهد **تاج العروس**، **[سمهر]**.

(5) ابن أبي مريم، **الموضح**، 775.

(6) جرير، **ديوانه**، 1/ 134.

يصف حصانه في المعركة.

وقرئت **(تَزَاوَرُ)** على زنة **(تتفاعل)** للتدرج في الفعل، حذفت تاؤها تخفيفا، وقرئت **(تَزَّاور)**، على نفس الزنة، ولكن سُكِّنت تاؤها وأدغمت في الزاي بعدها.

وفي ذلك من الأسرار البلاغية والإعجاز الصرفي:

-أن الشمس تتزَاور عنهم: وتميل عنهم ذات اليمين، فإذا طلعت مالت عنهم، وإذا غربت تجاوزتهم[2].

-فهي **(تَزَاوَرُ)** عنهم في تدرج في الميل، كما هو حال الشمس، في رفق ولين كخفة الزنة وتخفيفها بحذف تائها.

-ولما كان حالهم خفيًا، وكذا حال انتقال الشمس عند من لم يراقبه، أدغم تاء التفاعل؛ فهي **(تزَّاوَرُ)** وتتمايل وتتحرف.

-و**(تَزْوَرُّ)** ناظرة إلى الحال عند نهاية الميل عن كهفهم، بتقلص شعاعها بارتفاعها إلى أن تزول ذات اليمين[3].

---

(1) عنترة بن شداد، بن عمرو العبسي (ت22ق.هـ)، **ديوان عنترة**، ت محمد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، دت، 217.

(2) الفارسي، **الحجة**، 5/ 134.

(3) البقاعي، **نظم الدرر**، 12/ 24، 25.

المطلب الرابع

الإعجاز في التبادل بين ضمير الغيبة والتكلم

الفرع الأول: التبادل بين ضمائر الأفعال في القرآن

مِنْ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ الْبَلَاغِيَّةِ الِالْتِفَاتُ، وَهُوَ: نَقْلُ الْكَلَامِ مِنْ أُسلُوبٍ إِلَى آخَرَ، من الغَيْبَةِ إِلى الخِطَابِ، وَمِنَ الْخِطَابِ إِلى الغَيْبَةِ وَمِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الجَمْعِ، وَمِنَ الْخِطَابِ إِلى التَّكَلُّمِ، وَمِنَ التَّكَلُّمِ إِلى الْخِطَابِ.

وَفَائِدَتُهُ: صِيَانَةُ السَّمْعِ عَنِ الضَّجَرِ وَالْمَلَلِ ؛ لأن النُّفُوسَ جُبِلَتْ على حبِّ التَّنَقُّلِ، وإِظْهَارِ الْمَلَكَةِ فِي الْكَلَامِ، وَالِاقْتِدَارِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ ؛ وَالِاسْتِمْرَارُ عَلَى مِنْوَالٍ وَاحِدٍ من الْخِطَابِ يؤدي إلى السَّآمَة.

ومن فوائده أيضا التفنن والانتقال من أسلوب إلى آخر، لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صفائه، واتساع مجاري الكلام"، ونقل عن البيانيين قولهم: "إن الكلام إذا جاء على أسلوب واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة.

ومنه الِالْتِفَات مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْجَمْعِ: في قَوْلِهُ تَعَالَى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ**﴾، [البقرة:17]

ففي هذه الآية التِفَاتٌ مِنَ الوَاحِدِ في قوله: ﴿مَا حَوْلَهُ﴾ إِلَى الْجَمْعِ في قوله: ﴿ **بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ** ﴾، وَلَوْ جَرَى الكلامُ عَلَى نسقٍ وَاحِدٍ لَكَانَ في غير كلام الله تعالى: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ وَتَرَكَهُ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُ).

وَلا شك أن الِالْتِفَاتَ أَفْصَحُ فِي الْكَلَامِ، وأوقعُ في النفوسِ، وَأَبْلَغُ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ.

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (يرتعْ) و(نرتع)

في قوله تعالى: ﴿**أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعِ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ**﴾، [يوسف:12][1].

فقرئت **(يرتعْ)** و **(نرتعْ)**، من رَتَعَ يَرْتَعُ، رَتْعاً، ورُتُوعاً، ورِتَاعا، بمعنى أَكَلَ وشَرِبَ، وذَهَبَ وجاءَ ما شاءَ، وأَصلُ الرَّتْع للبَهَائم، ويُسْتعارُ للإِنْسَانِ إِذَا أُرِيدَ به الأَكْلُ الكَثِير، والمعنى هنا يَلْهُو ويَنْعَم، وقِيلَ: يَسْعَى ويَنْبَسِط[2].

كما قالت الخنساء (البسيط):

تَرْتَعُ ما رتعت حتى إذا ادَّكرت * فإنما هي إقبال وإدبار**[3]

وقرئت **(نرتعِ)** و **(يرتعِ)**، من ارتعى يرتعي، وأصله قبل الزيادة **(رعى يرعى)**، وحذفت الياء لأنه جواب شرط مجزوم؛ فهو (افتعال) للاتخاذ، من رعى يرعى، من يرعى ماشيته ويرعى ماله من الرعاية؛ بمعنى اتخذ الرعي همَّه وملتزمه [4]، وارتعى القوم إذا تحارسوا، ورعى بعضهم بعضا، وحفظ بعضهم بعضا، ومنها رعاك الله [5]، قال طرفة في معلقته (الطويل):

تَرَبعت القُفَّين في الشَّول ترتعي * حدائق مَولِيِّ الأسرةِ أَغْيدِ**[6]

---

(1) قرأ نافع، وأبو جعفر **(يرتعِ)**، وقرأ ابن كثير (نرتعِ)، وقرأ أبو عمرو، ويعقوب برواية روح **(نَرْتَعْ)**، وقرأ الباقون **(يَرْتَعْ)**، **المبسوط**، 245، و**النشر**، 2/ 293.

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، **[رتع]**.

(3) الخنساء، تماضر بنت عمرو السُّلَمية (ت 24هـ)، **ديوان الخنساء**، ت أنور أبو سويلم، دار عمار، عمان، ط1، 1988م،50.

(4) الرضي، **شرح الشافية**، 1/ 109.

(5) ابن زنجلة، **الحجة**، 356.

(6) طرفة، **ديوانه**، 21، والفارسي، **الحجة**، 4/ 404.

وإنّما كان قولهم ذلك لأبيهم اختداعا منهم إيّاه عن يوسف، إذ سألوه أن يرسله معهم لينشط يوسف لخروجه إلى الصّحراء ويلعب هناك، لا أنهم أرادوا إعلامه بما لهم من الرّفق والفائدة لخروجه[1].

وفي **(نرتعْ)** جُعِلَ الارتعاء والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصّغر، وإسناد اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذمّ، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: ﴿**وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾، [يوسف:12][2].

ونقل عن أبي عبيدة أنها على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النّيل من الشيء، كقولهم: القيدَ والرّتعة، وكان هذا على النيل والتناول من ما يحتاج إليه الحيوان، وقد قال الأعشى (البسيط):

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْها وهْيَ راتِعَةٌ * حدَّ النهار تراعي ثيرة رُتُعا**[3]

وقالوا: رأيت مرتع إبلك، لمرادها الذي ترعى فيه؛ فهذا لا يكون على اللهو، لأنه جمع ثور راتع أو رتوع[4].

فالخلاف بين هاته القراءات اشتقاقي بين الفعلين **(رعى)** و **(رتع)**، وتصريفي بين ضمير التكلم **(نحن)** وضمير الغيبة **(هو)**.

ومن الإعجاز الصرفي في هذا التنوع:

-أنهم أرادوا أم بينوا أنهم أرادوا أن **(يرتع)** ويلهو ويلعب.
-وأرادوه **(يرتعي)** ويأكلُ من تلك الخيرات، ويرعى ماشيته هناك.
-وجاءت **(نرتع ونرتعي ويلعب)** لتبين شفقتهم، فقالوا: نحن نرتع ونرتعي دونه، ونتركه للعب؛ فنسبوا الرتع والارتعاء لأنفسهم دون أخيهم؛ لأنه يحتاج إلى

---

(1) ابن زنجلة، **الحجة**، 356.
(2) ابن زنجلة، **الحجة**، 356.
(3) الأعشى، **ديوانه**، 286.
(4) الفارسي، **الحجة**، 4/ 405.

جهد وكلفة، ونسبوا إليه اللعب؛ لأنه من مظاهر الصغر، أو أنهم أرادوا إنا نتجشم كل تلك الكلفة دونه؛ فلن نشق عليه.

-وقالوا **(يرتع ويرتعي ويلعب)**، بمعنى يفعل ما نفعل، كلٌّ ذلك معا؛ حتى يناله من الانبساط واللهو واللعب، ما ينالنا كل مرة نخرج فيها إلى الرعي.

- وجاء نرتعي ويرتعي على الافتعال بمعني إظهار أن نتكلف العمل كما كنا نعمل قبل، أو أن نتكلف أن ينبسط وينعم بتلك الخرجة معنا، أو نتكلف ذلك كلنا ونلعب معا.

الفصل الرابع

الإعجاز الصرفي في القراءات ومظاهره الصوتية

شكَّلت كتب القراءات وعللها ثروة ضخمة رفدت الدرس الصوتي بكثير من القضايا والمسائل الصوتية المهمة، تَمَثَّلت أغلب هذه القضايا الصوتية بما اصطلح عليه علماء القراءات بمصطلح الأصول، كالتحقيق والتسهيل، والإدغام والإظهار، والفتح والإمالة والمدِّ والقصر، وغيرها من الأصول، كما اشتمل فرش الحروف كثيراً من القضايا الصوتية المهمة التي عالجها علماء الأصوات قديما وحديثا.

فاقتضى الأمر أن يقسم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإعجاز الصرفي في الإدغام ومظاهره الصوتية

المبحث الثاني: الإعجاز الصرفي في الهمز ومظاهره الصوتية

المبحث الأول

الإعجاز الصرفي في الإدغام ومظاهره الصوتية

لم يختلف مفهوم الإدغام بين علماء العربية عن عده تجاور صوتين صحيحين، متماثلين أو متقاربين، الأول ساكن والثاني متحرك، والنطق بهما مرة واحدة[1]. وهو أن يوصل حرف ساكن بحرف مثله من موضعه، من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف؛ فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة[2]؛ فهو تقريب صوت من صوت[3].

فالإدغام وصل صوت ساكن بصوت متحرك، دون سكتة، أو وقفة، وذلك ليرتفع اللسان بهما رفعة واحدة، للوصول بالنطق إلى أقصى درجات الخفة والسهولة.

والإدغام نتيجة طبيعية لتأثر الأصوات بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وان تجاور الصوتين المتقاربين أو المتماثلين في كلمة واحدة، أو في كلمتين متجاورتين، هو الذي يدفع إلى حدوث هذه الظاهرة.

والصوتان المدغمان إما أن يتفقا صفة ومخرجا فيُكوّنان (إدغام المتماثلين)، وإما أن يتفقا مخرجا، ويختلفا صفة فيحدثان (إدغام المتجانسين)، وإما أن يتقاربا مخرجا أو صفة، أو مخرجا وصفة، ما يسمى (إدغام المتقاربين)؛ فكان هذا تقسيم المبحث:

المطلب الأول: الإعجاز في إدغام المتماثلين

المطلب الثاني: الإعجاز في إدغام المتجانسين

المطلب الثالث: الإعجاز في إدغام المتقاربين

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 4/ 437.

(2) ابن السراج، **الأصول في النحو**، 435/3.

(3) ابن جني، **الخصائص**، 2/ 139، والرضي، **شرح الشافية**، 235/3.

المطلب الأول

الإعجاز في إدغام المتماثلين

الفرع الأول: إدغام المتماثلين في القرآن واللغة

ونعني بإدغام المتماثلين أن يُدغم أول المثلين المتحركين في مماثله، وهو أصل الإدغام، وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينة، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد، لأنه يرفع رجلا ثم يعيدها إلى موضعها، أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك تقيل على السامع[1].

ويكون إدغام المتماثلين في كلمة واحدة نحو: شد من شدَدَ، وصب من صبَبَ ومل من مَلِلَ، كما يكون في كلمتين، بإدغام الحرف الأخير من كلمة ما، في الحرف الأول من كلمة تالية لها [2]؛ في براعة لغوية، وميل إلى التخفيف والاختصار، دون إخلال بالمعنى أو بمجموع المبنى.

وقد وردت هذه اللغة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُّشَآقِّ اِللَّهَ فَإِنَّ اَللَّهَ شَدِيدُ اُلْعِقَابِۖ**﴾، [الحشر :4][3].

فإدغام المتماثلين يحدث طلبا للتخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التكرار والعود إلى الحرف بعد النطق به[4].

وهذا من إدغام المجزوم الذي نزل بلغة التميميين الذي يقل وجوده في القرآن؛ إذ أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتَ اَعْمَٰلُهُمْ فِے اِلدُّنْيا وَالَاخِرَةِۖ**﴾، [المائدة:215]؛ فهذه الآية ومثيلاتها زلت على لغة الحجازيين[5]

---

(1) مكي، **الكشف**، 134/1.

(2) الرضي، **شرح الشافية**، 890/3-896.

(3) أجمع القراء على إدغامه، **النشر**، 2/ 255.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 121/10.

(5) السيوطي، **معترك الأقران**، 1/ 155.

كما أنه قد ورد في كلام العرب فك ما حقه الإدغام، ومن ذلك أحد أشهر أمثلة مخالفة الكلمة للصيغة الصرفية، في باب عيوب الفصاحة وشروطها؛ وهو قول أبي النجم العجلي في أرجوزته التي تُسَمَّى **(أم الرجز)**:

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ * الوَاحِدِ الفَرْدِ القَدِيمِ الأَوَّلِ**[1]

والقياس يقتضي إدغام لفظ الأجلل فيصير الأجلَّ[2].

(1) أبو النجم العجلي، **ديوانه**، 337.

(2) فوزي، إبراهيم، **الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم**، منشور على الشبكة، دط.

الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتماثلين وفكهما في القراءات

ومن ما ورد من إدغام المتماثلين قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحِيم مَالِكِ** ﴾، [الفاتحة:2،3][1].

حيث قرأ أبو عمرو **(الرحيمَّالك)**.

وكذلك يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو مخرج واحد، أو كانا قريبي المخرج، سواء كان الحرف ساكنا أو متحركا، إلا أن يكون الحرف الأول مشددا، أو منونا، أو منقوصا أو مفتوحا، أو تاء الخطاب قبله ساكن في غير المثلين، فإنه لا يدغمهما، وإدغام المتحرك يكون في الإدغام الكبير، وافقه حمزة من إدغام المتحرك في قوله تعالى: ﴿**بَيَّتَ طَّآئِفَةٌ**﴾، [النساء:81]، وفي قوله: ﴿**وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا فَالزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا**﴾[2]، [الصافات:1 –3]، وفي قوله: ﴿**وَالذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا**﴾، [الذاريات: 1]، وأدغم التاء في ما بعدها من الحروف، ووافقه حمزة برواية رجاء، وخلف، والكسائي في إدغام الساكن، وهو إدغام الساكن في المتحرك، إلا في الراء عند اللام، والدال عند الجيم، وكذلك لا يدغم حمزة الدال عند السين والصاد والزاي، ولا إدغام لسائر القراء إلا في أحرف معدودة[3].

ويمتنع إدغام الحرف الأول إذا كان مشددا؛ لأن فيه إدغاما، إلا أن يكون منونا؛ لأن التنوين فاصل، وإلا يكون منقوصا، لأن المنقوص فيه حذف، وإلا يكون تاء الخطاب قبله ساكن، لقلة حروف الاسم.

وقد سمي مذهب أبي عمرو في الإدغام بـ **(الإدغام الكبير)**، وهو ما كان أول الحرفين فيه متحركا؛ أي يفصل بين الحرفين حركة، فكان أبو عمرو إذا التقى

---

(1) قرأ بالإدغام أبو عمرو بخلف عنه من روايتيه, وكذا يعقوب من المصباح، ووافقهما ابن محيصن من المفردة واليزيدي بخلف, والحسن والمطوعي وخص الشاطبي في إقرائه الإدغام بالسوسي والإظهار بالدوري، **النشر**، 200، و**الإتحاف**، 162.

(2) أَدْغَمَ التَّاءَ مِنْهُ فِي الطَّاءِ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ، **المبسوط**، 95، و**النشر**، 288، 299، و**الإتحاف**، 244.

(3) البنا، **الإتحاف**، 122.

الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين اسكن الأول، وأدغمه في الثاني، ولا يبالي أكان ما قبل الأول ساكنا أو متحركا، بعد أن لا يكون من المضاعف[1].

ويبدو أن إطلاق صفة الكبير على هذا النوع من الإدغام كان لحركة الأول؛ إذ بحركته أصبح كبيرا، على خلاف الحرف الساكن فهو صغير لعدم حركته[2].

وفي هذا الإدغام أسرار بلاغية وإعجازية؛ فإدغام **(الرحيم)** في **(مالك)** كأنهما كلمة واحدة إعجاز صرفي وصوتي، بشدة على الميم الشفوية، والغنة الخيشومية، وهذا إشعار بأن الرحيم الرؤوف الغفور، هو **(مالك يوم الدين)**، وأن جانبه لا يؤتمن، ولا جزاء للإحسان منه إلا الإحسان، كما لا مقابل للإحسان من عبده إلا الإحسان منه، مع أن الإحسان كله منه ابتداءً وانتهاء.

كما أشعرت قراءتهما متفرقتين، بكسر بعده فتح بالإمهال للتائب أن يعود، وللمعاند أنه راجع مهما طال عليه الأمد.

ففي مجيئهما معا إعجاز بلا شك، وإن ضعف القلم عن الإفصاح، وعجز القلب عن الإدراك، وعلا الأسلوب وخرج عن طوق البشر.

وجاء مثله في الدلالة في قوله تعالى: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ** ﴾، [النساء:78].

فحين تلاوة كلمة **(يُدْرِكْكُمْ)** نجد أن الكاف الساكنة الأولى قد أدغمت في الكاف الثانية فأصبحت حرفًا واحدًا مشدَّدًا، وأصبحت تقرأ: **(يُدْرِكُّمْ)**.

والإدغام يوحي بنقص أحرف الكلمة، ما يدل على سرعة الموت في إدراك من قضى عليه الموت؛ فالإدغام الكامل بدون غنّة يدل بالتصاق الكلمتين فيه التصاقاً كاملا، يشير إلى قطعية الأمر وعدم وجود أي فاصل أو مسافة زمنية، وكذلك يدل على العجلة الفائقة[3].

---

(1) ابن مجاهد، **السبعة**، 116.

(2) الرضي، **شرح الشافية**، 3/890-896.

(3) الشحود، علي بن نايف، **الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم**، دط، 45.

المطلب الثاني

الإعجاز في إدغام المتجانسين

الفرع الأول: إدغام المتجانسين في القرآن والعربية

التجانس هو أن يتَّحد الحرفان في المخرج، ولا يتَّحدا في الصفة، وهذا النوع من الإدغام غير لازمٍ؛ حيث لم يلتزم القراء بإدغام جميع الأحرف التي بينها تجانس، بل اكتفوا بإدغام بضعة أحرفٍ.

فإدغام المتجانسين هو أن يلتقي حرفان متفقان بالمخرج مختلفان بالصفة [1]، بغرض التخفيف؛ حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة [2].

وهذا الإدغام تسبقه عمليتان، هما:

أولاهما: تحويل أحد المتقاربين إلى صوت من جنس صاحبه.

وثانيهما: تسكين أول المتقاربين إن كان متحركا، مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء إن كان ماضيا[3].

---

(1) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، 216.

(2) الزمخشري، محمود بن عمر أبو القاسم (ت 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب** ، ت علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط3، 1993م، 393.

(3) الرضي، **شرح الشافية**، 3/ 240.

الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتجانسين وفكهما في القراءات

ومثاله إدغام الباء الساكنة في الميم في قوله تعالى: ﴿**وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ**﴾، [هود:42][1].

ففي القراءتين مسائل كلها بالإعجاز موصولة، ومنها:

-ففي إدغامه **(اركمَّعنا)**، إشارة أن المطلوب ليس مجرد ركوب، ولكن **(اركمعنا)**، فسبقت معنا، وغلبت باء االركوب، فلا ركوب إلا معنا، ولا نجاة لك إلا معنا.

-فليست النجاة موقوفة على مجرد ركوب، ولكن لأن الله جعله منجاة؛ فهو منجاة، سبحانه ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ**﴾، [الأنبياء:23].

ومن أمثلته إخفاء الضاد واختلاسها في **(أضطره)** من قبل إدغام المتجانسين، ما جاء في قراءة ابن محيصن: **(أطَّره)** لقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ**﴾، [البقرة 126] [2]، بإدغام الضاد في الطاء نحو: **(اطَّجَعَ)** في **(اضطجع)** وهي مرذولة؛ لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها، ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف: **(ضم شفر)**[3].

وفي هذا نظر؛ ذلك أن هذه الحروف أدغمت في غيرها.

---

(1) قرأه بالإظهار عاصم وابن عامر وحمزة وخلف، ونافع برواية قالون، ويعقوب إظهارا خفيا غير مشبع، وأدغمه الباقون، **المبسوط**، 101، و**النشر**، 2/ 11.

(2) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 485/1، والبنا، **الإتحاف**، 148.

(3) الزمخشري، **المفصل**، 10/ 233.

المطلب الثالث

الإعجاز في إدغام المتقاربين

الفرع الأول: إدغام المتقاربين في القرآن واللغة

التقارب هو أن يتقارب الحرفان في المخرج والصِّفة، أو يتقاربا في الصفة دون المخرج، أو في المخرج دون الصفة، ولهذا النوع من الإدغام ثلاثُ صورٍ، **هي:**

الاولى: أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفةً.

والثانية: أن يتقاربا مخرجاً ويختلفا صفةً

والثالثة أن يتقاربا صفةً ويختلفا مخرجا

ونقصد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه [1]؛ بأن يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، أو الصفة، أو المخرج والصفة[2].

ولا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأنه إخراج للحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، باعتماد تام[3].

---

(1) الرضي، **شرح الشافية**: 250/3.

(2)الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، 216-217.

(3) الرضي، **شرح الشافية**، 235/3.

الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتقاربين وفكهما في القراءات

ومن أمثلة إدغام المتقاربين، إدغام التاء والظاء، فالتاء أسناني لثوي، وهو منفتح مهموس، والظاء من بين الأسنان، وهو مطبق مجهور؛ فالتقارب في المخرج هو الذي سوغ إدغامهما، كما جاء في قراءات قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَّٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِالِاثْمِ وَالْعُدْوَٰنِ**﴾، [البقرة:85][1].

فقرئت **(تَظَّاهرون)** على زنة **(تَفَاعَلُونَ)** حذفت إحدى تاءيها، تخفيفا وكراهية توالي الأمثال، وسمي العون ظهيرًا لاستناد ظهره إلى ظهر صاحبه[2].

وأصل الباب من الظهور وهو البُروز، فظهر الشيء ظاهره الذي هو خلاف البطن، والظهيرة؛ لأنه أظهر ما تكون الشمس بانبساط شُعَاعها، وقرأه ظاهرًا، ومن ظهر قلبه؛ لأنّه ظهر له من غير كتاب. هذا أصل الباب. ثم استعمل من هذا التأليف أحرف ليس فيها معنى الظهور، ولكنها من الظهر الذي هو خلاف البطن، من ذلك: الظهر: الإبل التي تحمل الأثقال، والظهار: في مظاهرة الرجل من امرأته، والظِهريُّ: الشيء الذي تنساه وتحطّه وراء ظهرك[3].

وقرئت **(تظَّاهرون)** على زنة **(تفَّاعلون)** والأصل فيها **(تتظاهرون)** من **(تتفاعلون)**؛ أدغمت التاء في الظاء لقربهما [4]؛ فحصل الإدغام لتقارب هذين الصوتين في المخرج، وليقتربا في الصفة أيضا.

وكل وَاحِد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة، فبعضهم خفف بالحذف، وبعضهم بالإدغام[5].

---

(1) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف **(تَظَاهَرُونَ)**، وقرأ الباقون **(تَظَّاهَرُونَ)**، **المبسوط**، 132، و**النشر**، 2/ 218.

(2) الثعلبي، **الكشف والبيان**، 1/ 1019.

(3) ابن فارس، **المقاييس**، **[ظهر]**.

(4) ابن عادل، **اللباب**، 249/2.

(5) الزجاج، **معاني القرآن**، 1/ 166.

وإدغام التاء في الظاء يعود لقوة صوت الظاء بالقياس إلى صوت التاء الضعيف المهموس، فالظاء مطبق، والإدغام يحسن في المواضع التي ينقل فيها الأضعف إلى الأقوى، فإذا أدغمت التاء حسن الكلام.

فاستعيرت قوة الصوت في الظاء واستعلائها في قراءة **(تَظَّاهرون)** لبيان القوة في التظاهر؛ ثم هي ممدودة زيادة في التظاهر ووضوحا فيه وضوح الظاء المشددة، وخففت في قراءة **(تظَاهرون)** إشارة إلى استخفائهم بمكرهم، وإلى ضعفه وضعف كل ما يأتي به المعرض عن ربه القوي، في إعجاز صوتي صرفي بديع.

وكما في إدغام الذال في التاء، فالذال من بين الأسنان هو مجهور منفتح، والتاء اسناني لثوي مهموس منفتح. كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً**﴾، [الكهف:77][1].

فالقراءات في هذا على قسمين؛ قسم على إدغام الذال في التاء لقرب مخرجهما، وقسم قرأها بالإظهار، وهذا الخلاف جار في المفرد نحو: (اتخذت واتخذتم)[2].

فالحرفان متساويان في القوة والضعف، وذلك أن الذال فيها ضعف من جهة أنها رخوة، وقوة من جهة أنها مجهورة، التاء وكذلك فيها ضعف وقوة؛ فضعفها من جهة أنها مهموسة، وقوتها من جهة أنها شديدة؛ فهما متقاربتان في القوة والضعف من صفاتها[3].

فالذي برر إدغام الذال بالتاء هو تقارب الحرفين في المخرج، والقوة والضعف؛ فجهر الذال يقوي التاء المهموسة، وشدة التاء تقوي الذال الرخوة، ولذلك جاز إدغامهم.

---

(1) الفارسي، **الحجة**، 2/ 68، وابن مجاهد، **السبعة**، 154، والبنا، **الإتحاف**، 294.

(2) ابن عادل، **اللباب**، 2/ 71.

(3) الحمد، غانم بن قدوري، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، دار عمار للنشر والتوزيع، 1428هـ، 42.

وفك المثلين لغة أهل الحجاز، وقد وردت في القرآن الكريم وشواهدها، منها قوله تعالى: ﴿**يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَآ**﴾، [التحريم:8][1].

(1) عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن**، 5/ 171.

المبحث الثاني

الإعجاز الصرفي في الهمــز ومظاهره الصوتية

الهمزة صوت حنجري يخرج من أقصى الحلق [1]، ووصفها سيبويه أنها نبرة في الصدر [2].

ويتم نطق هذا الصوت بأن تسد فتحة المزمار الموجودة بين الوترين الصوتين، وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقا تاما، وحبس الهواء خلفهما؛ فلا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده، ثم ينفرج الوتران، فيخرج الهواء فجأة، محدثا صوتا انفجاريا [3].

واختلفت اللهجات العربية في نطق الهمزة تحقيقا وتخفيفا، فمال قسم منهم إلى تحقيقها في حين جنح القسم الآخر إلى حذفها أو إبدالها أو تسهيلها.

وللعرب في الهمز ثلاثة مذاهب: التحقيق، وترك الهمز وهو يراد، والإبدال منه؛ فمن حقق الهمز قال: استهزأت ومستهزئون، ومن أبدل من الهمزة قال: استهزيت، كما يقول: استقصيت، ويقول: مستهزون، كما يقول: مستقصون. ومن ترك الهمزة وهو يريده قال: استهزأت، بغير همز، وقال: مستهزون، بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مد ولا همز [4]. ويمكن بحث نطق الهمزة في اتجاهين: الأول تحقيقها والثاني: تخفيفها.

وفي سبيل البحث في مسائل الإعجاز الصوتي الناشئ عن الإدغام فقد قسمت المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في تحقيق الهمز

المطلب الثاني: لإعجاز الصرفي في تخفيف الهمز

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 433/4، والزمخشري، **المفصل**، 124/1.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 548/3.

(3) بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة – الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 91.

(4) ابن الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر (328هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء**، ت محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق،1390هـ -1971م، 400/1.

المطلب الأول

الإعجاز الصرفي في تحقيق الهمز

الفرع الأول: تحقيق الهمز في القرآن واللغة

أول ما يلفت النظر في لهجة الحجاز من الناحية الصوتية أنها لا تعرف تحقيق الهمز, أي النطق بالهمزة باعتبارها صامتًا, والكتب العربية تتحدث دائمًا عن تحقيق الهمز وتنسبه إلى لهجة تميم, وعن تخفيف الهمز أو نطق الهمزة نطقًا بين بين, وتنسبه إلى لهجة الحجاز.

قال سيبويه إن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنها تجعل إذا أريد تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وواضح أن تحقيق الهمزة عند بني تميم كان يقابله التخفيف عند أهل الحجاز, ويعبر سيبويه عن الهمزة المخففة قائلا بأنها تنطق نطقًا يجعلها بين الهمزة والألف الساكنة[1].

والتحقيق عند القراء هو إعطاء كل حرف حقه وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض[2].

وأما تحقيق الهمزة فهو إثباتها، وإخراجها من أقصى الحلق، وهي ذات نبرة من غير تسهيل، ولا إبدال[3].

وتحقيق الهمزة خاصة من خصائص القبائل البدوية كتميم وأسد، التي امتازت بنطق الهمزة محققة، وعلل ذلك بأن الناطق البدوي تعود النبر في موضع الهمزة، وفيما يقابل موقعها في الكلمات الخالية منها، وهي عادة أملتها ظروف انتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عن مراده من نطقه لمجموعة من

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ١٦٣.

(2) ابن الجزري، **النشر**، 205/1، 206.

(3) ابن الجزري، **النشر**، 400/1.

المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه؛ فمواقع النبر في نطقه أبرز المقاطع، وهو كل ما يمنحه اهتمامه وضغطه[1].

(1) سيبويه، **الكتاب**، 177/4، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 107/9.

الفرع الثاني: الإعجاز في تحقيق الهمز وإخفائه في القراءات

ومن أمثلة اختلافهم في الهمزة قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُومِنُونَ**﴾، [البقرة6][1].

فقرئت (**آأنذرتهم**)، بهمزتين محققتين بينهما ألف، على زنة (**آأَفْعَلْتَهُمْ**).

وقرئت (**أأنذرتهم**)، بهمزتين محققتين بلا ألف بينهما، وهي لغة (بني تميم).

وقرئت (**آانذرتهم**) بأن تكون الأولى قوية، والألف بينهما، بتخفيف الثانية بين بين، وهي لغة (الحجاز).

وقرئت (**أانذرتهم**) بتقوية الأولى، وتخفيف الثانية، وليس بينهما ألف.

فمن إدخال الألف بين الهمزتين تخفيفا قول ذي الرمة (الطويل):

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا آ أنت أمْ أمُّ سالم**[2]

وقال أيضا (الطويل):

تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ * فَقُلْتُ لَهُ آأَنْتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ**[3]

وروي عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة[4].

ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن؛ لأنها تؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حدهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين [5]، وهذا ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواترا.

---

(1) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بهمزتين (**أَأَنْذَرْتَهُمْ**) وأما أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب فإنهم يهمزون همزة واحدة في جميع ذلك، وأبو عمرو، ونافع برواية قالون، ويعقوب برواية رويس وزيد يدخلون بينهما ألفا ويلينون الثانية منهما ويشيرون إليها، وأبو جعفر وأبو عمرو، ونافع برواية قالون، ويعقوب برواية رويس وزيد يدخلون بينهما ألف ويلينون الثانية أعني في المفتوحتين، والآخرون لا يفعلون ذلك، إلا ابن كثير برواية الخزاعي وحده، **المبسوط**، 122، 123.

(2) ذو الرمة، **ديوانه**، 75.

(3) ذو الرمة، **ديوانه**، 849.

(4) أبو حيان، **البحر المحيط**، 175/1، والبنا، **الإتحاف**، 128.

(5) الزمخشري، **الكشاف**، 48/1.

وقرئت **(أنذرتهم)**، بهمزة واحدة على لفظ الخبر، وهمزة الاستفهام مرادة، ولكن حذفها تخفيفا، وفي الكلام ما يدل عليه، وهو قوله (أم لم)؛ لأن (أم) تعادل الهمزة، وللقراء في مثل هذه الآية تفصيل كثير[1].

فالقراءة الأولى بهمزتين محققتين بينهما ألف، لتقليل المجهود المبذول في نطق هاتين الهمزتين؛ إذ الألف تسمح بمرور الهواء بعد خروجه، أثر انحباس الوترين الصوتيين محدثة صوتا انفجاريا هو الهمزة، فمن ادخل الألف بين الهمزتين فقد أراد أن يفصل بين الهمزتين، استثقالا لاجتماع المثلين، كما فصل بين النونين في نحو: اضربنان، استثقالا لاجتماع النونات.

فالألف محطة يستريح فيها الناطق قبل أن ينطق بالهمزة الثانية.

والقراء الثانية فهي بهمزتين محققتين، وهي لغة بني تميم، وهذه القراءة تستلزم مجهودا كبيرا، وحجتهم في تحقيق الهمز، أنه قد يأتي بعد الهمزة الثانية ساكن، فلو خففت الهمزة الثانية، وأبدلت ألفا لاجتمع ساكنان[2].

وأما القراءة الثالثة، فهي بتقوية الهمزة الأولى، وتخفيف الثانية وبينهما ألف، وهذه القراءة هي أيسر في النطق من سابقتها؛ لوجود الألف وتخفيف الهمزة الثانية، فصوت الهمزة الانفجاري بعد حدوثه تخف نبرة الصوت لوجود الألف، وتخفيف الثانية بين بين: لئلا يلتقي ساكنان، بحذف الهمزة الثانية، فجعل الثانية بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فهي بين الهمزة والألف، وهي لغة أهل الحجاز.

والقراءة الرابعة – كسابقتها – تعتمد على تقوية الهمزة الأولى، وتخفيف الثانية، وبينهما ألف.

وأما القراءة الخامسة، فهي المروية عن ورش، بإبدال الهمزة الثانية الفا محضة، فتكون **(آنذرتهم)**.

والقراءة السادسة بهمزة واحدة على لفظ الخبر وهمزة الاستفهام المحذوفة مرادة، ولكن حذفها تخفيفا، وفي الكلام ما يدل عليها، لأن معنى التسوية، ووجود (أم)

---

(1) ابن عادل، **اللباب**، 1/314-315.

(2) المطلبي، غالب، **معجم لهجة تميم**، مجلة المورد، العدد3، 1978م، 152.

المعادلة، يقتضي هذه الهمزة، والقياس في مثل هذا، تحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية من غير فصل بالألف؛ أي: أن يجعل الهمزة الثانية بين بين، بعد أن يحقق الأولى[1].

وكل هذا الاختلاف إلى معنى واحد، وإن تعددت إشاراته، وما يفهم منه؛ إلا أن في إتيانه أسرارا بلاغية وإعجاز لطيفا، لا يسهل التعبير عنه.

إذ الغرض من كل هذا الاختلاف المعنى الذي تحمله الصيغ والقراءات.

– ففي قوله **(أأنذرتهم)** إشارة إلى قرب الأمر، والمعنى أن لو كان إنذارك لهم عن قرب وتلطف، مع وضوحٍ كوضوحِ الهمز؛ فإنه لا يجدي عند من أغلق على نفس مسلك الهدى والفهم.

– وفي المد في **(آانذرتهم)** إشارة إلى أنهم لو أنذرتهم ومددت لهم الوعظ والتذكير، مدك للهمز، وسواء (أانذرتهم) وأسررت لهم أتبعت ذلك وعظهم سرا كما أُخفيت الهمزة الثانية، فإنهم كذلك لا ينتفعون.

(1) حيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت 599هـ)، **كشف المشكل في النحو**، دار الكتب العلمية، ط2، 1433هـ، 2/ 216.

المطلب الثاني

الإعجاز الصرفي في تخفيف الهمز

سبقت الإشارة إلى أن الهمزة مخرجها أقصى الحلق، وأن آلية نطقها وما تستلزمه من جهد في نطقها، جعلها على خلاف ما تميل إليه اللغة من السهولة والتيسير، وعادتها في التخلص من الأصوات العسيرة، التي تتطلب جهدا عضليا كبيرا في نطقها.

وتخفيف الهمزة ميزة حضرية، امتازت بها اللهجة الحجازية، والقبائل في شمالي الجزيرة وغربيها[1].

وللعربية في تخفيف الهمزة ثلاثة مذاهب، هي: الإبدال، والحذف والتسهيل.

(1) سيبويه، **الكتاب**، 179/4، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 107/9.

الفرع الأول: الإعجاز في إبدال الهمز

وذلك بإبدال الهمزة حرفا من حروف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)، فإذا كانت الهمزة ساكنة ومسبوقة بفتحة، أبدلت ألفا، وإذا كانت مسبوقة بضمة، أبدلت واوا، أما إذا كانت مسبوقة بكسرة، فإنها تبدل ياء[1].

أما إذا لم تكن ساكنة مسبوقة بياء أو واو، مدتين زائدتين، وغير طرفين، وما يشبه المدة كياء التصغير، فإن الهمزة في هذه الحالة تبدل إلى جنس الحرف الذي يسبقها وتدغم فيه.

كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ** ﴾ [البقرة:33][2].

فـ**(أنبئهم)** فعل أمر وفاعل، ومفعول، مهموزا مضموما.

وقرئت **(أنبِهِم)** على زنة **(أفعِهم)** فحذفت الهمزة التي هي لام الفعل؛ وكأنه أتبع الهاء لحركة الباء، ولم يعتد بـ(الهمزة)؛ لأنها ساكنة، فهي حاجز غير حصين.

وقرئت **(أنبيهم)** بإبدال الهمزة ياء ، كما تقول: أنبيت كأعطيت، وضعف هذا في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف، والبدل لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلأ أن البدل جاء في سعة الكلام، فقد حكى الأخفش أنهم يقولون في أخطأت: أخطيت وفي توضأت: توضيت. قال إنهم ربما حركوه إلى الواو، وهو قليل، قالوا: **(رفوت)** في **(رفأت)** ولم يُسمع **(رفيت)**[3].

فإذا تقرر ذلك فللنحويين في حرف العلة المبدل من الهمزة نظر، هل يجرى فيه مجرى العلة الأصلي، أم ينظر إلى أصله؟ ورتبوا على ذلك أحكاما، من جملتها: هل يحذف جزما كالحرف غير المبدل، أم لا، نظرا إلى أصله؟ واستدل بعضهم على حذفه جزما بقول زهير (الطويل):

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 164/2.

(2) قرأ ابن أبي عبلة **(أَنْبِيهِمْ)**، ورويت عن ابن كثير، وقرأ الجمهور **(أَنْبِئْهُمْ)**، **الإتحاف**، 175، وابن خالويه، **مختصر شواذ القراءات**، 4.

(3) الأخفش، **معاني القرآن**، 308/2.

جريء متى يظلم يعاقب بظلمه * سريعا وإلا يبدا بالظلم يظلم**[1]

لأن أصله: (يبدأ) بالهمزة، فكذلك هذه الآية أبدلت الهمزة ياء، ثم حذفت حملا للأمر على المجزوم.

وقد وجهها ابن جني على أنها من إبدال الهمزة ياء، إلا أنه عاد وضعفها، وحجته في ذلك أن البدل لا يجوز، إلا في ضرورة الشعر، ولم يرتض؛ لأن البدل جاء في سعة الكلام. فالهمزة في هذه الآية أبدلت ياء ثم حذفت حملا للأمر على المجزوم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ**﴾ [المؤمنون:14][2].

فقراءة **(أنشاناه)** بإبدال الهمز.

أبدلت بجنس الحرف الذي قبلها، وهو الفتحة فأبدلت ألفا، وهذه قاعدتها إذا كنت ساكنة وسبقها فتح فالتخفيف فيها أن تبدل ألفا[3].

والفعل **(أَنْشَأَ)** رباعي زيدت فيه الهمزة، وزنته **(أَفْعَلَ)** المزيد؛ فالهمز المبدل هو لام الفعل؛ فهو أصلي في الفعل؛ لأن الفعل ماض مبني على الفتح، إلا أنه سُكِّن لاتصاله بضمير جمع المتكلمين **(نا)**؛ فالفتح أصل والسكون سبب الإبدال طارئ.

- ومن الإعجاز في هذا الإبدال أن يقال إن تخفيف الهمز، وتيسيره على الناطق بالفعل إشارة إلى أن إنشاءه سبحانه وتعالى يسير عليه، لا يعجزه شيء.
- وتحقيقه في صيغة **(أنشأْناه)** للتذكير وليعلم ويُتذكر فلا يُنسى أن هذا الإنشاء عسر فعله، كما يعبر عنه عسر مخرج الهمز الساكن وبُعدُه.

---

(1) زهير، ابن أبي سلمى المزني (ت13ق.هـ)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، ت حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2006م، 24.

(2) قرأ السوسي **(أنشاناه)**، وقرأ الجمهور **(أنشأناه)**، النشر، 1/ 303.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 3/ 543.

الفرع الثاني: الإعجاز في تسهيل الهمز

هو أن تأتى بالهمزة، بين الهمزة وبين حركتها، أو بعبارة أخرى، هو أن ينطق بها لا محققة، ولا حرف لين خالص، بل بين بين[1].

وتسهيل الهمزة مظهر من مظاهر اللهجة الحجازية، فهم يجعلونها إذا كانت مفتوحة، بين الهمزة والألف، وان كانت مكسورة، فهي بين الهمزة والياء، وان كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو[2].

ومن أمثلة تسهيل الهمزة قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ** ۝﴾، [البقرة:14] وقياس تخفيف همزة (مستهزئون) ونحوه أن تجعل بين بين، أي بين الهمزة، والحرف الذي منه حركتها وهو الواو، وهو رأي سيبويه[3]، ومذهب الأخفش[4] قلبها ياء محضة[5].

(1) الرضي، **شرح الشافية**، 145/3.
(2) الزجاج، **معاني القرآن**، 79/1.
(3) سيبويه، **الكتاب**، 541/3-543.
(4) الأخفش، **معاني القرآن**، 44/1-45.
(5) ابن عادل، **اللباب**، 362/1.

الفرع الثالث: الإعجاز في حذف الهمز

يقصد بحذف الهمزة إسقاطها من اللفظ الذي هي فيه.

ومن أمثلة حذف الهمزة قوله تعالى: ﴿ **وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقّ** ﴾، [البقرة:61]، وقراءتها على ترك الهمزة في **(النبوة)**[1]، وما تصرف منها، وقرئت بالهمز **(النبيء والنبيئون)**؛ لأنه من النبأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ مَنَ اَنْبَأَكَ هَٰذَآ**﴾، [التحريم:3]؛ فالنبي ينبئ؛ أي: يخبر عن الله تعالى، جعله مشتقا من **(النبأ)** وهو الخبر، فالنبي على زنة صيغة المبالغة (فعيل) بمعنى (فاعل)؛ أي: إنه مُنْبِئ عن الله سبحانه، بمبالغة وتكثير في الفعل، ويجوز أن يكون بزنة (**مفعول)** أي: إنه مُنبَأ من الله، نبأه بأوامره ونواهيه، واستدلوا على ذلك بجمعه على **(نبآء)** مثل: ظريف وظرفاء.

قال العباس ابن مراداس (الكامل): البريئة البرية الدني الدنيء دناءة المعجم

يا خاتَم النبآء إنك مرسل * بالحق كلُّ هُدَى السبيل هُداكا**[2]

والإعجاز الصرفي في الصيغة أنت تحتمل المعنيين معا، وتقبلهما معا، بل وكلاهما مرادان من لفظ **(النَّبِيء)**.

وظهور الهمزتين يدل على كونه من (**النبأ)**، واستضعف بعض النحويين هذه القراءة؛ إذ الغالب في استعماله التخفيف[3].

والجمهور من القراء والعوام على إسقاط الهمز من **(النَّبِيّ، والأنبياء)**، وكذلك أكثر العرب، والعرب تبدل الهمزة في ثلاثة أحرف: من النبي والبرية والخابية، وأصلهن الهمز، ومنها حرف رابع: **(الذُّرِّيَّة)** من **(ذَرَأَ يَذْرَأُ)**، ويدل على أن الأصل الهمز أنهم كلهم يقولون: (تنبأ مسيلمة) فيهمزون.

وأما من لم يهمز، فإنه يحتمل وجهين:

---

(1) الفارسي، **الحجة**، 87/2، وابن مجاهد، **السبعة**، 156، ومكي، **الكشف**، 243/1.

(2) العباس بن مرداس، **ديوانه**، 122.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 170/2.

أحدهما: أنه من المهموز، ولكن خفف، والعربية لغة تخفيف، ومن ورائه إعجاز صوتي منشأه الاختلاف الصرفي، لا يحصي تجليه إلا المتكل كبه سبحانه، ومن ذلك أن يقال:

-إن فيه إشارة إلى يسر إنبائه على من أنبأه، وإلى يسر أن تلقى الإنباء.

- وفيه إشارة إلى أن الإنباء كان في خفاء.

والثاني: أنه أصل آخر بنفسه، مشتق على المبالغة على صيغة **(فَعيل)** للمبالغة والتكثير، من نبا ينبو؛ إذا ظهر وارتفع، ولا شك أن رتبة النبي-عليه الصلاة والسلام- مرتفعة، ومنزلته ظاهرة بخلاف غيره من الخلق.

والأصل الصرفي فيه: **(نبيوٌ)** و **(أنبواء)**؛ فاجتمع الياء والواو، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء كـ **(مَيِّت)** من **(مَيْوِت)**، وانكسر ما قبل الواو في الجمع، فقلبت ياء، فصار: أنبياء.

والواو في (النبوة) بدل من الهمزة على الأول، وأصل بنفسها على الثاني؛ فهو **(فَعِيل)** بمعنى فاعل؛ أي: ظاهر مرتفع، أو بمعنى **(مَفْعُول)** أي: رفعه الله على خلقه، أو يكون مأخوذا من النبي، الذي هو الطريق، وذلك أن النبي طريق الله إلى خلقه، به يتوصلون إلى معرفة خالقهم[1].

أما من قرأ **(النَّبِيّ)** من غير همز، فهو إما على التخفيف، حذفت الهمزته طلبا للتخفيف، وهذه عادة العرب[بل المتكلمين كل في كلامهم.

أو لأصل آخر مشتق من **(نبا-ينبو)**؛ إذا ظهر وارتفع فهو **(نَبِيوٌ)**؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

ومن مظاهر الإعجاز الصوتي والصرفي في الهمز والتسهيل:

-أن **(النَّبِيء)** تذكير بالرسالة والأمر بالتبليغ.

-وفيه رفع للملام عنه، وفيه تزكية له ولما جاء به.

-وفي **(النَّبِيّ)** تذكير للناس بمقامه، وأنه مصطفى من الله سبحانه.

---

(1) ابن عادل، **اللباب**، 2/127-129.

–وفيه امتنان عليه وتذكير له بواجب الشكر، ومن الشكر تبليغ الرسالة، وأداء الأمانة، وقد فعل (ﷺ).

الخاتمة

الخاتمة

وفي ختام درس الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية، أجد نفسي ملزما بتجديد الحمد والشكر للكريم أن هدانا إلى قراءة كتابه، والاطلاع على ما رقمه الأكارم العلماء النبلاء في بيانه وتفسيره؛ فالحمد لله حق حمده، وصلى الله على نبيه وعبده وآله أجمعين، وبعد:

فالإعجاز الصرفي الذي أشار إليه المتقدمون وأثبته المحثون حقيقةٌ ماثلة، ونابعة من إعجاز القرآن جملة، الإعجازِ الثابت بالشواهد والوقائع؛ وليست القراءات إلا قرآنا جاء مختلفا لفظه في مواضع لحكم سامية، اجتهد العلماء في بيانها وتعليلها.

وفي دراستي التي شملت أبواب الصرف وصلت إلى مجموعة من النتائج أجملها في التالي:

-بيان أهمية الصرف في تفسير القرآن وقراءاته في اشتمال القراءات على صيغ جامعة معجزة، وأبنية أحيانا متداخلة، لا يمكن الفصل بينها، والحكم بمعنى إلا بالصرف.

-لم يكن الصرف بعيدا عن تفسير القرآن وقراءاته، بل كان حاضرا مستحضرا في أقوال المتقدمين والمتأخرين في كل موضع.

-اختلاف القراءات يرجع إلى معنى عام، ومعاني فرعية منبهة ومقيدة؛ لهذا كثر قول العلماء في القراءات إنها بمعنى واحد.

-أكثر اختلاف القراءات وقع في الجانب الصرفي، ما يشير إلى مكانة الصرف في إبانة المعنى، وأنه أولى بمزيد عناية واهتمام.

-اختلاف القراءات صرفيا يصحبه اختلافات إعرابية، أحيانا تشمل اختلافات لغوية، وأما الصوتية فحتم لازم، ما يشير إلى أن الإعجاز متكامل بين علوم العربية والبيان، وإن تفرعت المضامين، أو تنوعت الفصول.

-الإعجاز في اختلاف القراءات شيء يحس ويُتذوق، وإن عسرت الإبانة عنه، وتباينت القدرات في الإفصاح عنه وبيانه.

-إغفال المتقدمين للدرس الإعجازي في اختلاف القراءات، لم يكن إعراضا تاما؛ إذ كثرت إشاراتهم إليه، وإن بدت شحيحة قليلة.

-في بعض الأقوال بأفضلية قراءة إجحاف بالقراءة الأخرى؛ إذ تكون مرادة، مرادا معناها، وفي إيرادها إعجاز، بتقييد المعنى أن لا يُذهب به صوب ما يُرى أولى منها؛ فلا يقال بحال إن إحداهما أولى من الأخرى.

-أكثر ما رُصد في معاني القراءات المبالغة في المعنى، والإعجاز في هذا أن المعنى في قراءة إطلاق وإيجاد للمعنى، و في الثانية المبالغة لتحقيق الوصف بقوة، أو قوة الاتصاف بالشيء، ولولا أن جاءتا معا لتخلف فهم المعنى عند الجاهل به.

-في كثرة التبادل بين اسمي الفاعل والمفعول إشارة إلى الجمع المعنيين معا، وفي جمعهما مزيد معان لا تجتمع إلا بالقراءتين في إعجاز صرفي لطيف.

-كثرة التعدية بالتضعيف **(التفعيل)**، وبالهمز **(الإفعال)**، فيها إشارة إلى احتمال الأمر للوجهين؛ الرفق واللين في الفعل، مع المبالغة والتكثير والشدة فيه، جمعل بين المعنيين في لفظ واحد، وهذا معقول في دنيا الناس، إلا أن تعبيرهم عنه لا يكون إلا بلفظ كثير، وقيود كثيرة.

-الإعجاز الصوتي ومظاهره شديد الصلة بالصرفي، محكم الوثاق معه، يصحبه ويفسره ويقوي معناه.

وأختتم الدراسة بجملة **توصيات** تمثلت في التالي:

-**أوصي** الباحثين بدراسة موضوع الإعجاز، وتعلقه بعلوم العربية متكاملة.

-كما أوصي بإنشاء فرق بحث في تكامل القراءات وعلوم العربية.

-كما ألفت العناية إلى الإعجاز الصوتي وتجلياته ما تعلق منه بالصرف، وما كان منفردا.

فهذه هي الدراسة، لي منها المباني، ولأهل الفن منها المعاني؛ فإن وجدت قريبة من إظهار الحق والدفاع عنه؛ فذاك مبدأها وإليه منتهاها، وإن لا فحري بمن بذل جهده أن يُعذر ويُصوب.

الفهارس

تضمنت الفهارس تيسيرا على القارئ:

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانيا: فهرس الأحاديث والآثار

ثالثا: فهرس الشواهد الشعرية

رابعا: فهرس الأعلام المترجم لهم

خامسا: فهرس المصادر والمراجع

سادسا: فهرس المحتويات

أولا: فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة:

﴿الرَّحِيم مَالِكِ﴾ (3،2).....104، 175

﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ (3).....101

سورة البقرة:

﴿ءَانذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُومِنُونَ﴾ (6).....224

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (14).....230

﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (17).....205

﴿سبحانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ (32).....95

﴿قَالَ يَٰٓادَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ (33).....228

﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقّ﴾ (61).....231

﴿وَإِنْ يَّاتُوكُمْ أُسَٰرِىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ (85).....145

﴿تَظَّٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِالِاثْمِ وَالْعُدْوَٰنِ﴾ (85).....218

﴿أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النار﴾ (126).....216

﴿وَأَوْصىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ﴾ (132).....198

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوف رَّحِيم﴾ (143).....109

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (168).....141

﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً﴾ (182).....198

﴿وَيُهْلِكَ اَلْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ (205) 174

﴿وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ (215) 207

﴿اِلَّآ أَنْ يَّخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اَللَّهِ﴾ (229) 168

﴿وَلَوْلَا دِفَٰعُ اُللَّهِ اِلنَّاسَ﴾ (251) 188

سورة آل عمران:

﴿وَيَقْتُلُونَ اَلنَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقّ﴾ (21).....191

﴿قُلِ اِللَّهُمَّ مَٰلِكَ اَلْمُلْكِ﴾ (26) 101

﴿إِن تَكُونُواْ تَالَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَالَمُونَ كَمَا تَالَمُونَ﴾ (104) 155

﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ (120) 154

سورة النساء:

﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيـًٔا مَّرِيـًٔا﴾ (4) 134

﴿يُوصِيكُمُ اُللَّهُ في أَوْلَٰدِكُمْ﴾ (11) 198

﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ (25) 169

﴿اِنَّ اَللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (40) 114

﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ اُلْعَذَابَ﴾ (56) 196

﴿اَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ اُلْمَوْتُ﴾ (78).....214

﴿بَيَّتَ طَآئِفَة﴾ (81).....213

سورة المائدة:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ (2) 123

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَٰتِهِۦ﴾(67). 135

﴿وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ (215) 211

سورة الأنعام:

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (55) 139

﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرِجا﴾ (125).....190

﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ﴾ (136) 121

﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ (151) 169

﴿دِيناً قَيِّماً مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاًۖ ﴾ (161) 99

سورة الأعراف:

﴿وَإِذَا صُرِفَتَ اَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ اصْحٰبِ النّارِ﴾ (47) 67

﴿يَاتُوكَ بِكُلِّ سٰحِرٍ عَلِيم﴾ (112) 115

﴿وَإِنْ يَّرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلا﴾ (146).....177

﴿وَذَرُواْ ٱلذِينَ يُلْحِدُونَ في أَسْمَٰٓئِهِۦۖ﴾ (180) 184

سورة الأنفال:

﴿اِذْ يُغْشِيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَة مِّنْهُ﴾ (11).....179

﴿مَا كَانَ لِنَبِـىٍّ اَنْ يَّكُونَ لَهُ أَسْرٰى حَتّٰى يُثْخِنَ فِـى اِلَارْضِۖ﴾ (67) 145

سورة التوبة:

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ اِلْحَرَامِ كَمَنَ اٰمَنَ﴾ (19) 138

﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا اَوْ مَغٰرٰتٍ اَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّواْ اِلَيْهِ﴾ (57).....130

﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ (90) 84

﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ﴾ (95) 84

﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۚ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ (98) 119

سورة هود:

﴿إِرۡكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ (42) 216

﴿قَالَ لَا عَٰصِمَ ٱلۡيَوۡمَ﴾ (43) 88

سورة يوسف:

﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ (1) 41

﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدا يَرۡتَعِ وَيَلۡعَبۡ﴾ (12) 206

﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِے رَحۡلِ أَخِيهِ﴾ (70) 138

﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيَ﴾ (108) 177

سورة النحل:

﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ (44) 65

﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَة مَّكَانَ ءَايَة﴾ (101) 197

سورة الإسراء:

﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدا شَكُورا﴾ (3) 109

﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَي ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ (83) 156

سورة الكهف:

﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ﴾ (17) 203

﴿فَأَرَدْنَآ أَنْ يُّبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرا مِّنْهُ﴾ (36).....164

﴿لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْرا﴾ (77).....219

﴿فَأَرَدْنَآ أَنْ يُّبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ﴾ (81) 196

سورة مريم:

﴿يَٰأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ إِمْرَأَ سَوْءٍ﴾ (27) 119

﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً﴾ (73) 129

﴿يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ (90) 200

سورة الأنبياء:

﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ (23) 216

سورة الحج:

﴿فَتَخَطَّفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ (31) 193

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلذِينَ ءَامَنُوٱْ﴾ (38).....187

سورة المؤمنوان:

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقاً ءَاخَرَ﴾ (114) 229

سورة النور:

﴿وَلَقَدَ ٱنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰت مُّبَيِّنَٰت﴾ (34) 89

﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ (35).....160

سورة الفرقان:

﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُوراً وَٰحِداً وَادْعُواْ ثُبُوراً كَثِيرا﴾ (14).....135

سورة الشعراء:

﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ (50) 154

﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ (56) 102

سورة النمل:

﴿فَمَكُثَ غَيْرَ بَعِيد﴾ (22) 149

﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلهِ﴾ (25) 165

سورة القصص:

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ (76).....156

سورة سبأ:

﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ (16) 197

﴿وَهُمْ فِے ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ (37) 136

﴿وَالذِينَ يَسْعَوْنَ في ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ (38) 53

سورة فاطر

﴿إِنَّهُ غَفُور شَكُورٌ﴾ (30).....124

سورة يس:

﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (9).....179

﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يَّخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ (81) 95

﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ (50) 199

﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِے شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾ (55).....143

سورة الصافات:

﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفّا فَالزَّٰجِرَٰتِ زَجْرا﴾ (1، 2) 213

سورة ص:

﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيم وَغَسَاق﴾ (57) 110

سورة غافر:

﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ (16) 102

﴿لَخَلْقُ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ أَكْبَرُ﴾ (57) 95

﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (67) 134

سورة فصلت:

ۦ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰم لِّلْعَبِيدِ﴾ (46).....114

﴿وإذا أنعمنا على الإنسانِ أَعْرَضَ وَنَا بِجَانِبِهِ ﴾(51) 112

سورة الأحقاف:

﴿وَوَصَّيْنَا الْاِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْناً ﴾ (15) 125

﴿الذِے خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ (32).....96

سورة ق:

﴿فَنَقَّبُواْ في الْبِلَٰدِ﴾ (36).....163

سورة الذاريات:

﴿وَالذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوا﴾ (1) 213

سورة الحشر:

﴿وَمَنْ يُّشَآقِّ اِللَّهَ﴾ (4) 211

سورة التحريم:

﴿أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ (8) 181

سورة الجن:

﴿وَإِنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ اَللَّهَ﴾ (12).....53

سورة المدثر:

﴿كَأَنَّهُمْ حُمُر مُّسْتَنفِرَة﴾ (50) 91

سورة القيامة:

﴿فَإِذَا بَرَقَ اَلْبَصَرُ﴾ (7) 151

﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ (18) 39

﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يُّحْيِيَ اَلْمَوْتىٰ﴾ (40).....86

سورة القدر:

﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ (5) 128

سورة الهمزة:

﴿اِلذِے جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ﴾ (2).....184

سورة الفلق:

﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ﴾ (3) 112

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

أنزل القرآن على سبعة أحرف – صحيح البخاري (2419) 40

مَنْ أرادَ العِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ القرآنَ (عبداللهِ بنِ مسعودٍ) –مجمع الزوائد (11667)..... 5

ثالثا: فهرس الشواهد الشعرية

مَلَكْتُ بِها كفِّي فأنْهَرتُ فَتْقَها وَرَاءَها (الطويل)، **قيس بن الخطيم** 101

أتاني كلامٌ عن نُصَيبٍ يقولُه عَائِبِي (الطويل)، **أبو الغول** 167

فأمسى كعبها كَعْبا وكانت كَعابا (الوافر)، **معود الحكماء**.....122

لقد نقبت في الآفاق حتى بالإياب (الوافر)، **امرؤ القيس** 162

مَنْ إنْ رآكَ غَنِيًّا لانَ جانِبُه فاغْتَربا (البسيط)، **سهم بن حنظلة** ..155

اربط حمارك إنه مستنفِر لغُرَّب (الكامل)، **الفقعسي** 91

وقد تطويت انطواء الحِضّب (الرجز)، **رؤبة ين العجاج** ..200

تطاللت فاستشرفته فعرفته الأرانب (الطويل)، **ذو الرمة** 227

تَتَبَّعُ أفياء الظِّلال عشيَّةً سُبوب (الطويل)، **علقمة الفحل** 142

رؤوفٍ على الأدنى، غليظٍ على العدا نجيبِ (الطويل)، **حسان بن ثابت**...108

إذا نَهَضتْ فيه تَصَعَّدَ نَفْرَها صِيابُها (الطويل)، **أبو ذؤيب الهذلي**..189

أَنَسْلَ بَنِي شُغَارَةَ مَنْ لِصَخْرٍ مَكِيثُ (الوافر)، **أبو المثلم الهُذلي**...148

تَرَبعت القُفَّين في الشَّول ترتعي أَغْيدِ (الطويل)، **طرفة** 204

تَرْتَعُ ما رتعت حتى إذا ادَّكرت وإدبار (البسيط)، **الخنساء** 205

عسفن على الأواعس من حُبَيٍّ ازورار (الوافر)، **جرير**.....202

ختم الإله على لسان عذافر بقادر (الكامل)، **بعض المازنيين** 95

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما اعْتَذَرْ (الطويل)، **لبيد** 85

ودُونَ لَيْلَى بَلَدٌ سَمَهْدَرُ العَشَنْزَرُ (الرجز) **أبو الزحف الكليبي**.....206

بَرَهْرَهَةُ رُودَةُ رَخْصَةُ المُنفَطِرْ (المتقارب) **امرؤ القيس**.....199

ألا يا اسْلمِي دَارَ مَيَّةَ على البِلا القَطْرُ (الطويل)، **ذو الرمة** 162

نَصي الليلَ بالأيامِ حتى صلاتُنا السَّفْرُ (الطويل)، **ذو الرمة** 196

أخوها أبوها والضوى لا يضيرها عقرا (الطويل)، **ذو الرمة**.....153

ضحوك السن إن نطقوا بخير عبوس (الوافر)، **غير منسوب**.....108

يُمشِّي بينَنا حانوتُ خَمْرٍ القطاطِ (الطويل)، **المتنخل** 137

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْها وهْيَ راتِعَةٌ رُتُعا (البسيط)، **الأعشى** 205

وإنّي حاذِرٌ أَنْمِي سِلاحي صَنِيعِ (الوافر)، **العباس بن مرداس** ...105

لَعَمري لَقَد أَوصَيتُ أَمسِ بِحاجَتي رَؤُفِ (الطويل)، **أبو الأسود الدؤلي** ..109

وَنَفْسَكَ فانع ولا تنعني تَبْرَقِ (المتقارب)، **طرفة بن العبد** 150

لما أتاني ابن صُبَيحٍ راغبًا فَبَرَق (البسيط)، **الأعور بن كلاب** ...150

إذا ما تذكرتُ الحياة وطِيبها غاسق (الطويل)، **عمران بن حطان**...110

فَلاَ الظِّلَّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ تُذُوقُ (الوافر)، **حميد بن ثور** 142

يا خاتَم النبآء إنك مرسل هُداكا (الكامل)، **العباس بن مرداس** .229

سَمَوت إليها والنُّجوم كأنَّها لقُفَّال (الطويل)، **امرؤ القيس** 157

وَلِمِثْلِ الَّذي جَمَعْتَ الجُهَّالِ (الخفيف)، **الأعشى** 184

نَحَّى السَّدِيسَ فانتحى للمَعْدَل المُبْدَلِ (الرجز)، **أبو النجم العجلي** ...199

الحمد لله العلي الاجلل	الأول	(الرجز)، **أبو النجم العجلي**	215...
أعذرت في طلب النوال إليكم	يُنيل	(الكامل)، **جرير**	84 .....
شتَّ شعْبُ الحيِّ بعد التئامِ	المُقام	(الرمل)، **الطِّرِمَّاح**	128.....
ما هاج حسَّان رسم المَقام	الخِيام	(السريع)، **حسان بن ثابت**	128.....
لنا الجفنات البيض يلمعن بالضحى	دما	(الطويل)، **حسان بن ثابت**	134.....
وقد أتناسى الهم عند ادكاره	مكدم	(الطويل)، **المتلمس الضبعي**	15 .....
فازور من وقع القنا بلَبانهِ	وتحمحمِ	(الكامل)، **عنترة**	206.....
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	أمُّ سالم	(الطويل)، **ذو الرمة**	227.....
جريء متى يظلم يعاقب بظلمه	يظلم	(الطويل)، **زهير بن أبي سلمى**	232...
أبا واصلٍ فاكْسُوهُما حُلَّتَيْهِما	فَتَيَانِ	(الطويل)، **غير منسوب**	168.....

رابعا: فهرس الأعلام المترجم لهم

ابن الإخشيد..... 23

الجاحظ..... 22

ابن الحاجب..... 73

الحَرَالِّيُّ..... 31

أبو حيان..... 75

الخليل بن أحمد..... 67

ابن أبي داود..... 23

الرَّازي فخر الدين..... 30

الزمخشري..... 30

ابن الزملكاني..... 31

السكاكي..... 31

الطبري..... 24

عبدالجبار القاضي..... 27

ابن عصفور..... 74

ابن سنان الخفاجي..... 28

ابن قتيبة..... 23

متى بن يونس 24

محمد أبو موسى 33

محمد بن يزيد الواسطي 24

محمود شاكر 19

النظام 21

واصل بن عطاء 21

يحي العلوي 32

خامسا: فهرس المصادر والمراجع

مصحف رواية ورش عن نافع، طبعة مجمع الملك فهد، (الإصدار الخامس)

أولا: الكتب

- **ابن الأثير**، المبارك بن محمد أبو السعادات الشيباني الجزري (ت 606 هـ):

1- البديع في علم العربية ، ت فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.

- **الأسطي**، عبد الله محمد:

2 **أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، 1986م.

- **الأزهري**، محمد بن أحمد أبو منصور الهروي (ت370هـ):

3 **تهذيب اللغة**، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

4 **معاني القراءات** ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1991م.

- **الأعشى**، ميمون بن قيس (ت7هـ):

5 **ديوان الأعشى** ، ت محمود الرضواني، إدار البحوث بوزارة الثقافة القطرية، ط1، 2010م.

- **أبو الأسود الدؤلي**، عمرو بن سفيان (ت69هـ):

6 **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، بشرح أبي سعيد الحسن السكري (ت 290هـ)، ت محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1418هـ.

- **الأنباري**، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات الأنصاري (ت577هـ):

7 **أسرار العربية**، ت بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1420هـ، 1999م.

8 **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.

9 **التبيان في غريب إعراب القرآن** ، ت طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1400هـ، 1980م، 41/1.

- **ابن الأنباري**، محمد بن القاسم أبو بكر (ت327هـ):

10 – **الأضداد**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ط1، 1960م.

11 – **إيضاح الوقف والابتداء**، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق،1390هـ –1971م.

12 – **شرح المفضليات** ، كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،1930م.

- **الأنصاري**، عبدالحميد بن محمد:

13 – **الطرة والتوشيح للحسن بن زين القناني الشنقيطي (ت1315هـ) على لامية الأفعال لابن مالك بخياطة وترشيح ولد عدود (ت 1430هـ)**، دار الكتب العلمية، ط1.

- **الباقلاني**، محمد بن الطيب أبو بكر (ت403هـ):

14 – **إعجاز القرآن**، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1964م.

- **البخاري**، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت256هـ):

15 – **صحيح البخاري** ، ت محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ.

- **البقاعي**، إبراهيم بن عمر (ت885هـ):

16 – **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** ، دت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- **بشر**، كمال:

17 – **دراسات في علم اللغة – الأصوات** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

- **البنا**، أحمد بن محمد الدمياطيّ (ت1117هـ):

18 – **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ، ت أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م.

- **التفتازاني**، سعد الدين مسعود بن عمر (ت793هـ):

19 – **شرح مختصر التّصريف العزّي** ، ت عبدالعالي سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتؤاث، ط8، 1997م.

- **التوحيدي**، علي بن محمد أبو حيان (ت400هـ):

20 – **الإمتاع والمؤانسة**، دت، المكتبة العنصرية، بيروت، 1424هـ.

21 – **البصائر والذخائر** ، ت وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1408هـ، 1988م.

- **ابن تيمية**، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس (ت728هـ):

22 – **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** ، ت علي بن حسن وفريقه، دار العاصمة، الرياض، ط2، 1419هـ.

23 – **مجموع الفتاوى**، ت عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، 1416هـ.

- **الثعلبي**، أحمد بن محمد أبو إسحاق (427هـ):

24 – **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، ت أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.

- **حسان بن ثابت**، بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد (ت54هـ):

25 – **ديوان حسان بن ثابت**، ت عبدا مهنا، دار الكتب العلمية.

- **الجاحظ**، عمرو بن بحر أبو عثمان (ت255هـ):

26 – **البيان والتبيين**، ت عبدالسلام هارون، دار الهلال، القاهرة، ط2.

27 – **رسائل الجاحظ** ، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384هـ، 229/3.

- **جبريل**، محمد السيد راضي:

28 – **عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم** ، مجمع الملك فهد، ط1، 1421هـ.

- **الجرجاني**، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر (ت471هـ):

29 – **دلائل الإعجاز**، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

30 – **المفتاح في الصرف**، ت علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ.

- **جرير**، ابن عطية الخطفي الكلبي (ت110هـ)، (دت):

31 – **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** ، ت نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3.

- **ابن الجزري**، محمد بن محمد بن يوسف أبو الخير (ت833هـ):

32 – **طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ** ، ت محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، ط1، 1414هـ.

33 – **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، 1420هـ.

34 – **النشر في القراءات العشر** ، ت علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.

- **الجناجيُ**، حسن بن إسماعيل (ت1429هـ):

35 – **دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي والجرجاني** ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1411،1هـ.

1. **ابن جني**، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ):

36 – **التصريف الملوكي**، عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 2005م.

37 – **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.

38 – **اللمع في العربية**، ت فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

39 – **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، 1420هـ.

40 – **شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني** ، دار إحياء التراث، ط 1، 1954م.

- **الجوهري**، إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي (ت393هـ):

41 – **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ، 1987م.

- **ابن الحاجب**، عثمان بن عمر المالكي (ت646هـ):

42 – **الإيضاح في شرح المفصل** ، ت إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ.

43 – **الكافية في علم النحو** ، ت صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.

- **الحديثي**، خديجة عبد الرزاق:

44 – **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965م.

- **ابن حجر**، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت852هـ):

45 – **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ت محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

- **الحرالي**، عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ أَبُو الحَسَنِ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت638هـ):

46 – **مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل** ، ت محمادي الخياطي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ط1، 1418هـ.

- **الحليمي**، الحسين بن الحسن البخاري الجرجاني (ت403هـ):

47 – **المنهاج في شعب الإيمان** ، ت حلمي محمد فودة، دار الفكر، 1399هـ.

- **الحمد**، غانم بن قدوري:

48 – **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد** ، دار عمار للنشر والتوزيع، 1428هـ.

49 – **محاضرات في علوم القرآن**، دار عمار، عمان، ط1، 1423هـ.

- **حميد بن ثور**، بن حزن العامري الهلالي (30هـ)(صحابي):

50 – **ديوان حميد بن ثور** ، ت عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ.

- **أبو حيان**، محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت745هـ):

51 – **البحر المحيط**، ت عادل أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ.

52 – **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ت رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

- **حيدرة اليمني**، علي بن سليمان (ت599هـ):

53 – **كشف المشكل في النحو**، دار الكتب العلمية، ط2، 1433هـ.

- **ابن خالويه**، الحسين بن أحمد (ت370هـ):

54 – **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار الكتب المصرية،1360هـ، 1941م.

55 – **إعراب القراءات السبع وعللها** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1413هـ، 1992م.

56 – **الحجة للقراء في القراءات السبع** ، ت أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ.

57 – **مختصر شواذ القراءات** ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

- **الخطابي**، حمد بن محمد أبو سليمان (ت388هـ):

58 – **بيان إعجاز القرآن**، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ت محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف.

- **الخطيب**، عبدالكريم:

59 – **الإعجاز في دراسات السابقين دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها**، دار الفكر العربي، 1974.

- **الخفاجي**، عبدالله بن سنان أبو محمد الحلبي (ت466هـ):

60 – **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ.

- **ابن خلدون**، عبدالرحمان بن محمد أبو زيد الحضرمي الإشبيلي (808هـ):

61 – **مقدمة ابن خلدون**، ت عبدالله الدرويش، دار يعرب، 1425هـ.

- **الخليل**، بن أحمد الفراهيدي البصري (ت170هـ):

62 – **معجم العين** ، ت مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت.

- **الخنساء**، تماضر بنت عمرو السُّلَمية (ت24هـ) (صحابية):

63 – **ديوان الخنساء**، ت أنور أبو سويلم، دارعمار، عمان، ط1، 1988م.

- **الداني**، عثمان بن سعيد أبو عمرو (ت444هـ):

64– **الأحرف السبعة للقرآن** ، ت عبدالمهيمن الطحان، مكتبة المنارة، ط 1 1408هـ. 48.

- **ابن الدهان**، سعيد بن المبارك (ت569هـ):

65 **الفصول في العربية**، ت فائز فارس، دار الأمل، بيروت، 1409هـ.

- **رؤبة بن العجاج**، التميمي (ت145هـ):

66– **ديوان رؤبة بن العجاج بشرح محمد بن حبيب** ، ت عبد الرحمن الجميعان، دار الرياحين، دت.

- **الرازي**، محمد بن عمر التيمي فخر الدين (ت606هـ):

66 **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

- **الراغب الأصفهاني**، الحسين بن محمد أبو القاسم (ت502هـ):

67 **تفسير الراغب الأصفهاني** ، ت محمد بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط1، 1420هـ.

68 **المفردات في غريب القرآن** ، ت صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412هـ.

- **رضا**، صالح بن أحمد، تجربتي مع الإعجاز:

69 تجربتي مع الإعجاز العلمي في السنة النبوية، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.

- **الرضي**، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت686هـ):

70 **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده** لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، ت محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.

- **الرماني**، علي بن عيسى أبو الحسن المعتزلي (ت384هـ):

71 **النكت في إعجاز القرآن** (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ت محمد خلف الله، وزغلول سلام، دار المعارف، القاهرة.

- **ذو الرمة**، غيلان بن عقبة أبو الحارث العدوي (ت117هـ):

72 **ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب** ، ت عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1402 هـ، 1982م.

- **الزَّبِيدي**، محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني (ت1205هـ):

73 **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1414هـ.

- **الزجاج**، إبراهيم بن السري أبو إسحاق (ت311هـ):

74 **فعلت وأفعلت**، ت ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دت.

75 **معاني القرآن وإعرابه** ، عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م.

- **الزجاجي**، عبد الرحمان بن إسحاق أبو القاسم البغدادي (ت337هـ):

76 **الجمل في النحو**، ت علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

- **الزرقاني**، محمد بن عبد العظيم (ت1367هـ):

77 **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، ط 3، دت.

- **الزركشي**، محمد بن بهادر (ت794هـ):

78 **البرهان في علوم القرآن** ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.

- **الزركلي**، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت1396هـ):

79 **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، 2002م،

- **الزمخشري**، محمود بن عمر أبو القاسم (ت538هـ):

80 **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل بحاشية ابن المنير السكندري**، أحمد بن محمد (ت683هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

81 **المفصل في صنعة الإعراب** ، ت علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط3، 1993م.

- **ابن الزملكاني**، مُحَمَّد بن علي الْأَنْصَارِيّ الدمشقي (ت727هـ):

82 **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن** ، ت خديجة الحديثي، ديوان الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، 1394هـ.

- **ابن زنجلة**، عبدالرحمان بن محمد أبو زرعة (ت403هـ):

83 **حجة القراءات**، ت سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دت.

- **زهير**، ابن أبي سلمى المزني (ت13ق.هـ):

84 **ديوان زهير بن أبي سلمى** ، ت حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2006م.

- **أبو زيد الأنصاري**:

85 **النوادر في اللغة** ، ت محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط 1، 1401هـ، 1981م.

- **السامرائي**، فاضل بن صالح:

86 **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971م.

- **السخاوي**، علي بن محمد الشافعي علم الدين (ت643هـ):

87 **جمال القراء وكمال الإقراء** ، ت عبدالحق القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية.

- **ابن السراج**، محمد بن السري أبو بكر (ت316هـ):

88 **الأصول في النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **سعد**، محمود توفيق:

89 **الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن** ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1424هـ.

- **ابن السكيت**، يعقوب بن إسحاق أبو يوسف (ت244هـ):

90 **إصلاح المنطق** ، ت محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1423هـ, 2002م.

- **ابن سلام**، يحيى بن أبي ثعلبة القيرواني (ت200هـ):

91 **التصاريف لتفسير القرآن من ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه** ، ت هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1979م.

- **السمين الحلبي**، أحمد بن يوسف أبو العباس (ت756هـ):

92 **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، ت أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1406هـ.

- **سيبويه**، عمرو بن عثمان أبو بشر (ت180هـ):

93 **الكتاب**، ت عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

- **السيرافي**، الحسن بن المرزبان أبو سعيد (ت368هـ):

94 **شرح كتاب سيبويه** ، ت أحمد مهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008 م.

- **السيوطي**، عبدالرحمان بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ):

95 **الإتقان في علوم القرآن** ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1997م.

96 **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة** ، ت خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، 1985م.

97 **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1408 هـ -1988م.

98 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ت عبدالعال مكرم، عالم الكتب، 1421هـ.

- **شاكر**، محمود بن محمد (ت1418هـ):

99 **مقدمة محمود شاكر لشرح الأشموني على ألفية بن مالك** ، ت محمد محيي الدين، المطبعة المصرية، ط1، 1352هـ، 1933م.

100 **مداخل إعجاز القرآن**، دار المدني، جدة، در، 2002م.

- **أبو شامة**، عبدالرحمان بن إسماعيل المقدسي (ت665هـ):

101 **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** ، ت إبراهيم عوض، مكتبة البابي الحلبي، مصر.

102 **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز** ، ت طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975م.

- **شاهين**، عبدالصبور (ت1430هـ):

103 **تاريخ القرآن**، نهضة مصر، 2007م، ط3.

104 **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت.

- **الشحود**، علي بن نايف:

105 **الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم**، دط.

- **الشعراء الهذليون**:

106 **ديوان الهذليين**، ت محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

- **الشمسان**، إبراهيم أبو أوس:

107 أبنية الفعل، المدني، 1407هـ، در.

- **الصالح**، صبحي:

108 دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط13، 1997م.

- **الطبري**، محمد بن جرير (ت310هـ):

109 **جامع البيان في تأويل القرآن**، ت أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ.

- **طرفة بن العبد**، بن سفيان أبو عمرو البكري (ت564م):

110 **ديوان طرفة بن العبد** ، ت مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،ة ط3، 1423هـ، 2002م.

- **ابن عادل**، عمر بن علي أبو حفص الدمشقي (ت775هـ):

111 **اللباب في علوم الكتاب** ، ت عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

- **حسن**، عباس (1398هـ):

112 **النحو الوافي**، دار المعارف، ط15.

- **الضامن**، حاتم صالح:

113 **الصرف**، مطابع البيان التجارية، دبي، ط1، 1422هـ.

- **ضيف**، شوقي:

114 **البلاغة تطور وتاريخ**، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1977م.

- **عبدالتواب**، رمضان:

115 **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.

- **عبدالجبار القاضي**، بن أحمد الهمذاني أبو الحسين المعتزلي (ت415هـ):

116 **متشابه القرآن**، دط.

117 **المغني في أبواب التوحيد والعدل والإمامة** ، ت مصطفى حلمي وفريقه، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت.

- **عبدالسلام**، علي الطاهر:

118 **الإعجاز البلاغي في قصة يوسف**، دط.

- **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ):

119 جامع البيان في تأويل القرآن، ت عبد المحسن التركي، ط 1، 1420هـ،1/ 199.

- **الطِّرِمَّاح**، بن حكيم الطائي (ت125هـ):

120 **ديوان الطرماح**، ت عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، ط 2، 1994م.

- **ابن عبد ربه**، أحمد بن محمد أبو عمر الأندلسي (ت328هـ):

121 **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ.

- **أبو عبيدة**، معمر بن المثنى (ت208هـ):

122 **مجاز القرآن** ، ت محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.

- **عرجون**، محمد الصادق:

123 **القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين**، دار القلم، دمشق، دت.

- **ابن عصفور**، علي بن مؤمن أبو الحسن الحَضْرَمي الإشبيلي (ت669هـ):

124 **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

- **ابن عطية**، عبدالحق بن غالب (542هـ):

125 **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ت عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

- **ابن عقيل**، عبدالله بن عبدالرحمان العقيلي (ت769هـ):

126 **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ت محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.

- **عقيل**، محمد حسن موسى:

127 **إعجاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء** ، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 1417هـ.

- **العكبري**، عبدالله بن الحسين أبو البقاء (ت616هـ):

128 **التبيان في إعراب القرآن** ، ت علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دت.

- **العلوي**، يحيى بن حمزة (ت745هـ):

129 **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز** ، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.

- **عنترة بن شداد**، بن عمرو العبسي (ت22 ق. هـ):

130 **ديوان عنترة**، ت محمد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، دت.

- **عودة الله**، بن منيع القيسي:

131 **سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن**، دار البشير، عمان، ط1، 1416هـ.

- **ابن فارس**، أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين (ت395هـ):

132 **مقاييس اللغة**، ت عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

- **الفارسي**، الحسن بن أحمد أبو علي (ت377هـ):

133 **الحجة للقراء السبعة** ، ت بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م.

- **الفراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ):

134 **مَعَانِي القرآن** ، ت أحمد النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

- **الفقعسي**، نَافع بن نُفَيع الأسدي:

135 **الكتاب الصغير شعر نَافع بن نُفَيع الفقعسي**، ت محمد علي دقة.

- **فوزي**، إبراهيم:

136 **الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم**، منشور على الشبكة، دط.

- **الفيروزابادي**، محمد بن يعقوب (ت817هـ):

137 **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** ، محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

138 **القاموس المحيط** ، ت محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426هـ.

- **القاضي**، عبدالفتاح بن عبدالغني (ت1403 هـ):

139 **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ.

- **ابن قتيبة**، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري (ت276هـ):

140 **تأويل مشكل تأويل مشكل القرآن**، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

141 **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.

142 **غريب القرآن** ، ت أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ، 1978م.

143 **المعاني الكبير في أبيات المعاني** ، عبدالرحمان بن يحيى المعلمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1949م.

- **القرطبي**، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (ت671هـ):

144 **الجامع لأحكام القرآن**، ت أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.

- **القضاة**، أحمد:

145 **علم التجويد وأثره في تقويم اللسان**، دط.

- **القسطلاني**، أحمد بن محمد أبو العباس (ت923هـ):

146 **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ، ت مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، الرياض، 1434هـ.

- **قيس ابن الخطيم**، بن عدي الأوسي (ت2ق.هـ):

147 **ديوان قيس بن الخطيم**، ت ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، 1967م.

- **ابن القيم**، محمد بنِ أبي بكر (ت751هـ):

148 **بَدَائعُ الفوَائِدِ** ، ت علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1425هـ.

149 **تفسير القرآن الكريم** ، ت إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1410هـ.

- **ابن كثير**، إسماعيل بن عمر أبو الفداء (ت774هـ):

150 **تفسير القرآن العظيم** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1417هـ.

- **كرد علي**، محمد:

151 **أمراء البيان**، دار الأمانة، بيروت، ط3، 1969م.

- **الكفوي**، أيوب بن موسى أبو البقاء، (ت1094هـ):

152 **الكليات**، ت عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت.

- **لبيد بن ربيعة**، بن مالك العامري (ت41هـ):

153 **ديوان لبيد**، ت حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425هـ، 2004م.

- **مالك بن نبي**، بن الحاج عمر بن الخضر (ت1393هـ):

154 **الظاهرة القرآنية**، دار الفكر، دمشق، ط4، 2000م.

- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله الجياني (ت672هـ):

155 **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، ت محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ- 1967م.

156 **شرح الكافية الشافية** ، ت عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1982م.

- **المبرِّد**، محمد بن يزيد، أبو العباس الثمالي (ت286هـ):

157 **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دت.

- **المتلمس الضبعي**، جرير بن عبد العزى (ت43ق.هـ):

158 **ديوان المتلمس الضبعي برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي**، ت حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1390هـ، 1970م.

- **ابن مجاهد**، أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت324هـ):

159 **السبعة في القراءات** ، ت شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1400هـ.

- **محيسن**، محمد سالم:

160 **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، دار الجيل، بيروت، ط2 1408هـ -1988م.

- **سلام**، محمد زغلول:

161 **أثر القرآن فى تطور النقد العربى إلى آخر القرن الرابع الهجري** ، مكتبة الشباب، ط1.

- **امرؤ القيس**، بن حجر الكندي (ت80ق.هـ):

162 **ديوان امرِئ القيس** ، ت عبدالرحمان المصطاوي ، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ، 2004م.

- **ابن أبي مريم**، نصر بن علي أبو عبدالله الشيرازي (ت595هـ):

163 **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، ت عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1993م.

- **المفضل الضبي**، بن محمد بن يعلى (ت168هـ):

164 **أمثال العرب**، ت إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت،1983م.

165 **المفضليات**، ت أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت.

- **مقاتل**، بن سليمان بن بشير أبو الحسن الأزدي البلخى (ت150هـ):

166 **تفسير مقاتل بن سليمان** ، ت عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1423هـ.

- **مكي**، بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد القيسي (ت437هـ):

167 **الإبانة عن معاني القراءات** ، ت عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، دت.

168 **تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار** ، ت هدى الطويل المرعشلي، دار النور الإسلامي، بيروت، 1988م.

169 **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1394هـ، 1974م.

170 **مشكل إعراب القرآن** ، ت ياسين السواس، دار اليمامة، دمشق، ط 3، 1423هـ.

- **ابن منظور**، محمد بن مكرم الإفريقى (711هـ):

171 **لسان العرب**، دت، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

- **أبو موسى**، محمد محمد حسنين:

172 **الأدب القديم**، مكتبة وهبة، ط4، 1433هـ.

173 **الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم** ، مكتبة وهبة، ط 2، 1418هـ.

174 **الإعجاز البلاغي في استخدام الفعل المبني للمجهول**، دط، دت.

175 **إعجاز القرآن والمراجعة الواجبة**، دط.

- **النحاس**، أحمد بن محمد أبو جعفر (ت338هـ):

176 **إعراب القرآن**، ت زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 3، 1409هـ.

- **أبو النجم العجلي**، الفضل بن قدامة البكري، (ت130هـ):

177 **ديوان أبي النجم العجلي** ، ت محمد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق،1427هـ.

- **النعيمي**، حسام:

178 **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني** ، دار الرشيد للنشر، بيروت، 1980م.

- **نهر**، هادي:

179 **الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية** ، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م.

- **النيسابوريّ**، أحمد بن الحسين أبو بكر (ت381هـ):

180 **المبسوط في القراءات العشر** ، سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.

- **الهاشمي**، أحمد بن إبراهيم (ت1362هـ):

181 جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ت يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

- **هند عباس**، بن علي:

182 **الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام 1968-199**، دار الفراهيدي.

- **الهيثمي**، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت، 807هـ):

183 **مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ** ، ت حسين سليم أسد الدّاراني، دار المأمون للتراث.

- **الواحدي**، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت468هـ):

184 **التفسِير البسيط** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1430هـ.

- **ابن يعيش**، يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ):

185 **شرح المفصل**، ت مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

186 **شرح الملوكي في التصريف** ، ت فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ.

ثانيا: الرسائل والبحوث

- **القضاة**، علاء عبد الله إبراهيم:

187 **جهود الإمام الزرقاني في إبراز دلائل إعجاز القرآن الكريم والدفاع عنه** (ماجستير)، بإشراف خالد حجاج، قسم القرآن الكريم وعلومه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1432هـ.

- **نصار**، حمود ناصر:

188 **القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي** ، (دكتوراه)، بإشراف نبيل أبو عمشة، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق، 1426هـ -2006م.

- **المطلبي**، غالب:

189 **معجم لهجة تميم** (مقال)، مجلة المورد، العدد3، 1978م.

ثالثا: مواقع الشبكة

- **السديس**، أحمد بن عبد العزيز، 1435هـ:

190 **مظاهر الإعجاز في القراءات القرآنية** (مرئية)، محاضرة مرئية بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية. https://www.youtube.com/watch?v=1kemqu6RHS0

- **روائع البيان القرآني:**

191 - **اللمسة البيانية في استخدام اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس في القرآن الكريم**، 18/ 11/ 2023. https://albayanalqurany.com/clause/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-2/

- **المجيدي**، عبدالسلام المقبل:

192 **الإعجاز التصويري في القراءات القرآنية: قوله تعالى {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}**، موقع إسلام واب، (2014/04/21). https://www.islamweb.net/ar/fatwa/390634

سادسا: فهرس المحتويات

مقدمة 4

أولا: أهمية الموضوع.....6

ثانيا: إشكالية الدراسة 7

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع 8

رابعا: أهداف البحث 9

خامسا: الدراسات السابقة.....10

سادسا: منهج البحث 12

سابعا: منهجية الكتابة في الدراسة 12

ثامنا: صعوبات البحث.....13

تاسعا: الخطة.....14

الفصل الأول: الإعجاز الصرفي والقراءات –تحديد وتمهيد– 15

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي 16

المطلب الأول: القراءات، معناها، وأنواعها، وأسباب الاختلاف فيها 17

الفرع الأول: معنى القراءات 17

أولا: معنى القراءات لغة.....17

ثانيا: معنى القراءات اصطلاحا 18

الفرع الثاني: القراءات شروطها وأنواعها 20

أولا: شروط الاعتداد بالقراءة..... 20
1- موافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه 20
2- موافقة الرسم ولو احتمالا..... 21
3- أن يصح الإسناد بها إلى النبي (ﷺ) 21
ثانيا: أنواع القراءات 22
1- القراءات المتواترة 22
2- القراءات الآحادية..... 24
3- القراءات الشاذة..... 24
أ-ما افتقد شرط السند..... 24
ب-ما خالف الرسم 25
ج-ما لا وجه له في العربية..... 25
الفرع الثالث: أوجه اختلاف القراءات، وأسبابه والحكمة منه 27
أولا: أوجه الاختلاف بين القراءات..... 27
ثانيا: أسباب اختلاف القراءات 28
ثالثا: الحكمة من تعدد القراءات 29
المطلب الثـاني: الإعجاز مفهوما وتاريخا..... 32
الفرع الأول: مفهوم الإعجاز لغة واصطلاحا 32
أولا: مفهوم الإعجاز لغة 32
ثانيا: مفهوم الإعجاز اصطلاحا 33

الفرع الثاني: أوجه الإعجاز في القرآن 36
أولا: أقوال العلماء في أوجه الإعجاز القرآني 36
ثانيا: اختلاف العلماء في الاستدلال على وجوه الإعجاز القرآني 39
الفرع الثالث: أشهر المؤلفات في الإعجاز 42
المطلب الثالث: الصرف مفهوما وتاريخا 46
الفرع الأول: الصرف لغةً واصطلاحًا 46
أولا: تعريف الصرف في اللغة 46
ثانيا: تعريف الصرف اصطلاحًا 46
الفرع الثاني: نشأته وأهم المؤلفات فيه 49
الفرع الثالث: فائدة علم الصرف 56
المبحث الثاني: الإعجاز في القرآن 58
المطلب الأول: العربية قبل نزول القرآن 59
الفرع الأول: العربية لغة الإعجاز 59
الفرع الثاني: بين الإعجاز القرآني ولغة القرآن 62
المطلب الثاني: تمهيد في تاريخ الإعجاز وأشهر أعلامه 65
الفصل الثاني: الإعجاز الصرفي في تبادل الأسماء في القراءات 80
المبحث الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية المشتقات في القراءات 81
المطلب الأول: الإعجاز في تبادل أبنية اسم الفاعل في القراءات 82
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية اسم الفاعل 83

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية اسم الفاعل واسم المفعول 87
أولًا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(مُفَعَّل)** و**(مُفَعِّل)** 88
ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(مُسْتَفْعَل)** و**(مُسْتَفْعِل)** 90
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية بين اسم الفاعل والفعل 92
أولا: بين الاسمية والفعلية 92
ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(قَادِرٌ)** و**(يَقْدِر)** 94
المطلب الثاني: الإعجاز في تبادل أبنية الصفة المشبهة في القراءات 96
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَيْعِل) و(فِعَل) 97
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الصفة المشبهة واسم الفاعل 100
أولا: خلاف يرجع إلى اللغة والمعنى 100
ثانيا: المبالغة 102
ثالثا: التجدد والثبوت 104
المطلب الثالث: الإعجاز في تبادل أبنية المبالغة في القراءات 106
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعُول)** و**(فَعُل)**.....107
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَّال)** و**(فَعَال)** 109
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَّال)** و**(فاعِل)** 112
المبحث الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الأسماء في القراءات 115
المطلب الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية المصادر 116
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فُعْل)** و**(فَعْل)** 117

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(السُّوء)** و**(السَّوْء)** 117

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(زُعْم)** و**(زَعْم)** 119

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعْلان)** **(فَعَلان)**.....121

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(إِفْعال)** و**(فُعْل)** 123

المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية أسماء الزمان والمكان 125

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(مَفْعِل)** و**(مَفْعَل)** 126

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(مَفْعَل)** و**(مُفْعَل)**.....127

الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(مَفْعَل)** و**(مُفْتَعَل)**.....128

المطلب الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية الجموع.....130

الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية الإفراد والجمع 132

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(رِسالَتُهُ)** و**(رِسالَاتُهُ)**.....133

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فِعالة)** و**(فُعَلة)** و**(فَعَلَة)** 136

الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الجموع.....138

أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغ جمع المؤنث السالم 139

ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغ جموع التكسير 141

1- الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فُعَل)** و**(فِعال)**.....141

2- الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعْلى)** و**(فُعالى)** 143

الفصل الثالث: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الأفعال في القراءات....144

المبحث الأول: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية المجرد في القراءات 145

المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في التبادل بين أبنية الماضي في المجرد 146
الفرع الأول: الإعجاز في التبال بين صيغتي (فعَل) و(فعُل) 147
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فـعَـل يفـعُل)** و**(فعِـل يَفْـعَل)** ...149
المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية المضارع المجرد 151
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَلَ يَفْعِلُ)** و**(يَفْعُلُ)** 152
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فـعَل يفـعَل)** و**(يفـعُل)** 154
المبحث الثاني: الإعجاز الصرفي في التبادل بين صيغ الأفعال في القراءات ..156
المطلب الأول: الإعجاز في التبادل بين أزمنة الأفعال في القراءات 157
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية الماضي والمضارع.....158
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية الماضي والأمر 161
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية المضارع والأمر 163
المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين أبنية المعلوم والمجهول في القراءات ..165
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(يَخافا)** و**(يُخافا)** 166
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(أُحْصِنَّ)** و**(أحصَنَّ)**.....170
المطلب الثالث: الإعجاز في التبادل بين اللزوم والتعدي في القراءات 172
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين أبنية اللازم والمتعدي إلى مفعول 173
الفرع الثاني: الإعجاز في تبادل صيغة (استفعل) بين اللزوم والتعدي 175
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين (متعد إلى مفعول) و (إلى مفعولين) 177
المبحث الثالث: الإعجاز التبادل بين أبنية المجرد والمزيد في القراءات 180

المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في التبادل بين الثلاثي ومزيده بحرف 181
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) 182
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَل)** و**(فَعَّلَ)**.....184
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَلَ)** و**(فَاعَلَ)** 186
المطلب الثاني: الإعجاز في التبادل بين الثلاثي ومزيده بحرفين في القراءات...189
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغ **(فعِل)** و**(تَفاعَلَ)** و**(تفعَّل)** 189
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغ **(فَعِل)** و**(افْتَعَلَ)** و**(تَفَعَّلَ)** 192
المطلب الثالث: الإعجاز في التبادل بين أبنية مزيد الثلاثي في القراءات 194
الفرع الأول: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(فَعَّلَ)** و**(أَفْعَلَ)** 195
أولا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(بَدَّل)** و**(أَبْدَلَ)** 195
ثانيا: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(وَصَّى)** و**(أَوْصَى)** 197
الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(انفَعَل)** و**(تفعَّل)** 199
الفرع الثالث: الإعجاز في التبادل بين صيغ **(تَفَاعَلَ)** و**(افعلَّ)**.....202
المطلب الرابع: الإعجاز في التبادل بين ضمير الغيبة والتكلم.....204
الفرع الأول: التبادل بين ضمائر الأفعال في القرآن.....204
الفرع الثاني: الفرع الثاني: الإعجاز في التبادل بين صيغتي **(يَرْتَعْ)** و**(نَرْتَعْ)** ...205
الفصل الرابع: الإعجاز الصرفي في القراءات ومظاهره الصوتية.....208
المبحث الأول: الإعجاز الصرفي في الإدغام ومظاهره الصوتية.....209
المطلب الأول: الإعجاز في إدغام المتماثلين 210

الفرع الأول: إدغام المتماثلين في القرآن واللغة 210
الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتماثلين وفكهما في القراءات.....212
المطلب الثاني: الإعجاز في إدغام المتجانسين 214
الفرع الأول: إدغام المتجانسين في القرآن والعربية.....214
الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتجانسين وفكهما في القراءات 215
المطلب الثالث: الإعجاز في إدغام المتقاربين.....216
الفرع الأول: إدغام المتقاربين في القرآن واللغة 216
الفرع الثاني: الإعجاز في إدغام المتقاربين وفكهما في القراءات.....217
المبحث الثاني: الإعجاز الصرفي في الهمـز ومظاهره الصوتية 220
المطلب الأول: الإعجاز الصرفي في تحقيق الهمز 221
الفرع الأول: تحقيق الهمز في القرآن واللغة 221
الفرع الثاني: الإعجاز في تحقيق الهمز وإخفائه في القراءات 223
المطلب الثاني: الإعجاز الصرفي في تخفيف الهمز.....226
الفرع الأول: الإعجاز في إبدال الهمز 227
الفرع الثاني: الإعجاز في تسهيل الهمز.....229
الفرع الثالث: الإعجاز في حذف الهمز 230
الخاتمة 233
الفهارس 238
أولا: فهرس الآيات القرآنية 239

ثانيا: فهرس الأحاديث والآثار 247

ثالثا: فهرس الشواهد الشعرية.....248

رابعا: فهرس الأعلام المترجم لهم 251

خامسا: فهرس المصادر والمراجع 252

سادسا: فهرس المحتويات.....272

ملخص البحث

يعد موضوع "**الإعجاز الصرفي في القراءات القرآنية**" من أهم المواضيع في مسألة إعجاز القرآن؛ إذ إن اختلاف القراءات مدعاة إلى النظر في السر وراء هذا التنوع الفريد للكتاب العجيب، وكيف تتبادل الصيغ في الموضع الواحد، محتفظة بالأسلوب البليغ والمعنى الرفيع، بل وتبقى بإعجازها خارجة عن الطوق، قاهرة للقُوى والقُدر.

وقد شملت الاختلافات أو التبادلات بين الأبنية والصيغ في القراءات كل مباحث الصرف وأبوابه؛ فألقت بظلها على الدراسة؛ إذ جاءت تبعا لذلك شاملة لأبواب الصرف، وإن أخذت من كل باب صيغا تمثل بها للإعجاز في الباب، وفي علم الصرف مجتمعا؛ فتوزعت فصولها على فصول الصرف، بداية بالأسماء لشرفها ولأصالتها في المعنى، مقسمة على مباحثها، من جهة الاشتقاق ، أو من جهة الإفراد والجمع، أو من ناحية الصيغ المختلفة للمعنى الواحد، ثم جاءت بالأفعال بتفرعاتها، من التجرد والزيادة، ومن اللزوم والتعدي، ومن الاختلاف في البناء.

وكان للاختلافات الصرفية في القراءات انعكاس على الجانب الصوتي والإيقاعي؛ بينت مكمن الإعجاز، وأثره في بيان المعنى، ووضوح المقصد، بل بأدل ما يكون به المعنى، بل بما لا يدخل في طوق البشر؛ فاختتمت به؛ إذ يعد كالصدى لما تقدم.

وقدم للجميع بتوطئةً لموضوع الإعجاز، ومكانة العربية منه، بل وأهميتها في وجوده، وتحملها له، ثم التعريفات المصطلحية والمفهومية لمفردات البحث، واختتم الجميع بفهارس فنية توضح المادة، وتفهرس لمواضع ورودها؛ تيسيرا على القارئ والمطَّلِع، وخاتمة بأهم ما تُوُصِّل إليه من النتائج، مع بعض التوصيات الهامة.

الكلمات المفتاحية: الإعجاز؛ الصرف؛ القراءات القرآنية؛ الإعجاز الصرفي.

Abstract:

"**The morphological miracle in the Quranic readings**", is one of the most important miracles of this sacred book, so that those distinct readings lead the readers to focus on the secret behind such unique diversity of the wonder book.

Then how can formulas exchanges in the same subject maintaining their fluent style and powerfull meanings, But other still with its miraculous specifities stand as unique, and defeat forces and strenghths .Then the differences or the exchanges in linguistic building and formulas in the readings of the holy Quran have included all the researches and the doors of conjugation.

Quensequently they are affected the study and came to be iclusive to types of conjugation even if they took from ever type formulas which embody the miracle , likewise in the hole conjugation sciences. So their branches have been distributed on the conjugation branch, starting from nouns because its honor and originality.

In relation to its derivation singular and plural formulas. After that it came with the detectives of verbs with their bronches relative to the dissimilarity of their meanings and formulas. Finally I have introduced to all the previous issues with a preface of linguistic Miracle in the Holy Quran and the Arabic language and its role in Showing it up .After word I have defined the terms of my research.

Next of I have ended with a conclusion containing the most important results recommendations and technical index which may facilitate in his turn the reader to get the information he wants.

Keywords: The incapacitation; The morphology; the Quranic readings; The morphological incapacitation.